

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية



السياسة الضريبية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

2022-2019

دراسة حالة : المديرية العامة للضرائب لولاية الجزائر العاصمة .

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : سياسات عامة

تحت إشراف الدكتورة:

إعداد الطالبة :

أ _ برحو فافا سهيلة .

العيد أميمه

لجنة المناقشة

الصفة	مؤسسة الإلتناء	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	المرسى الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر	حاجة أمال
مشرفا و مقررا	المرسى الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر	برحو فافا سهيلة
عضوا مناقشا	المرسى الوطنية العليا للعلوم السياسية	أستاذ محاضر	علاوي مريم

السنة الجامعية :

2022م-2023م / 1443هـ - 1444هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلمة شكر و تقدير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدي إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له".

وعملا بهذا الحديث و اعترافا بالجميل الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

فالحمد لك ربي حتى ترضى

ولك الحمد إذا رضيت و الحمد لك بعد الرضا ..

على الأصل نمشي و الأصل يدفعنا أن نرد الفضل لأصحابه و أن نسدي الشكر لمستحقيه

ممن أفادونا ولو بكلمة طيبة

أولا وقبل كل شيء أؤف بقلم احترام و تقدير خالص الشكر إلى أستاذتي الفاضلة

المشرفة

على المذكرة "برحوفافا سهيلة"

كما أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا

العمل .

و الشكر الموصول أيضا إلى كل من مد لي يد العون و قدم لي النصح و الإرشاد.

شكرا لكم جميعا على دعمكم الخالص .

إهداء

لك الحمد ربي على عظيم فضلك وكثير عطائك

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف

الإطلاع والمعرفة ، ومن علموني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة و صبرا

وبرا ، وإحسانا ، ووفاء لهما : والدتي العزيزة مريم خوجة ، ووالدي العزيز العبد علي
أطال الله في أعمارهما .

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العقد المتين إلى أحبتي أخواتي و

إخوتي أحبائي : شوبيلة ، سندس ، فارح ، ريتاج ، عبد القادر ، محمد ، اناييس

كما اهدي ثمرة نجاحي إلى روح جدي العزيز الذي تمنيت لو كان حاضرا خوجة لخصر

إلى رفيقات دربي والأخوات التي لم تلدهم أمي : العيدوي كلثوم منال ، هداروئام

ملخص الدراسة :

تحتل السياسة الضريبية مكانة هامة في اغلب دول العالم خصوصا الدول النامية منها التي تتميز اقتصادياتها بانخفاض مستوى الدخل الفردي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاضه في الادخار، بالإضافة إلى سيطرة قطاع الموارد الطبيعية على هذا النوع من الاقتصاديات التي تكون عرضة للأزمات الخارجية .

عملت الجزائر على وضع سياسات في المجال الضريبي ، تتماشى و خصوصيات الاقتصاد الوطني في سبيل إحداث التوازن والاستقرار الاقتصاديين ، وهذا ما تجسد فعليا في الأزمة المزدوجة لسنة 2020 في شكل أزمة ركود الاقتصاد العالمي و أزمة الصحة العالمية فيروس كوفيد-19 ، حيث وضعت الجزائر مجموعة من الإجراءات و التعديلات في قطاع الضرائب بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تمت دراسة الحالة في المديرية العامة للضرائب في الفترة الممتدة من 2019-2022

الكلمات المفتاحية : الضرائب ، السياسة الضريبية ، التنمية الاقتصادية ، المديرية العامة للضرائب . الغش الضريبي ، الإصلاحات الاقتصادية .

Abstract

Tax policy occupies an important place in most countries of the world. Especially developing countries whose economies are characterized by a low level of individual income . A high tendency towards consumption . and a low level of savings .

In addition to the domination of the natural resource sector over these types of economies . which are vulnerable to external crises .

Algeria has worked on tax policies that align with the characteristics of the national economy in order to create balance and economic stability . this has been particularly effective during the dual crisis of 2020 . which consisted of a global economic recession and the covid 19 pandemic.

Algeria has implemented a series of measures and adjustments in the tax sector to achieve economic developments . the general directorate of taxes studied the situation during from the period from 2019 to 2022.

Key words

Taxation . tax policies . economic development . general direction of taxes . tax evasion . economic reforms .



مقدمة :

أصبح مفهوم الضرائب والسياسة الضريبية يحتل حيزا كبيرا من الدراسات المالية والاقتصادية والاجتماعية و موضوع اهتمام رجال الفكر المالي سعيا منهم لإيجاد حلول للازمات المالية والاقتصادية خاصة مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي .

و ذلك باعتبارها أداة من أدوات الضبط الاقتصادي، التي تتدخل الدولة بواسطتها لتحقيق الأهداف المرغوبة، و من ثم لم يعد الهدف الوحيد للضرائب هو الحصول على اكبر مرد ودية مالية فحسب، وإنما توسعت هذه الأهداف و امتدت إلى تشجيع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية و كذا تحقق التوازن المستهدف على المستوى المحلي للاقتصاد الوطني .

و باعتبارها الوسيلة المثلى لتحقيق حياة أفضل للمجتمعات و مستوى معيشي أفضل للأفراد و نقطة بداية لتحرير الطاقات ، يمكن القول بان التنمية عملية ضرورية و حيوية لتحريك المجتمعات و نقلها من وضع إلى وضع أفضل يبدأ من المجتمع و ينتهي لصالحه ، و تعمل على استثمار الطاقات و الإمكانيات البشرية الموجودة في المجتمع ، و عليه فإن كانت التنمية قضية العصر فإن التنمية الاقتصادية من أهم القضايا و الانشغالات اليومية للدول عامة و النامية خاصة ، و من بينها الجزائر و التي من الدول التي عرفت فيها النفقات العامة ارتفاعا خاصة بعد الاستقلال، و يعود ذلك إلى اهتمامها بالتنمية و إنشاءها للهياكل القاعدية التي تقوم عليها الدولة .

وعليه و من هذا المنطلق ، فان تمويل التنمية الاقتصادية يحتل مكانة هامة في مجال الانشغالات اليومية للدول النامية، هذا ما جعل دول العالم تعتمد على الضريبة كمورد مالي للتمويل النشاط الاقتصادي .

و من هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد فترة كورونا أي بالتحديد من سنة 2019- 2022 .

أولا : إشكالية الدراسة :

تنطلق إشكالية الدراسة في معرفة مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2019-2022. انطلاقا من ارتباط اقتصاد الجزائر بعائدات النفط ، التي كانت ايجابية لصالحه في العشرينية الماضية ، علما أن الاقتصاد الجزائري عرف فترة أزمة مالية ارتبطت بنزول أسعار النفط .

كما عرف الاقتصاد الجزائري أزمة أخرى بسبب جائحة الكوفيد 19 والذي كشف عن إختلالات عيوب النظام الضريبي، وتأسيسا لما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي:

ما مدى مساهمة السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر من 2019-2022 ؟

الأسئلة الفرعية :

ويتفرع عن هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية :

- 1- كيف هي بنية النظام الضريبي قبل وبعد الإصلاح الضريبي في الجزائر؟
- 2- وما هو محتوى مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر 2001-2019 في الجزائر؟
- 3- ما مدى فعالية السياسة الضريبية في معالجة بعض التقلبات الاقتصادية في الجزائر؟

انطلاقا من التطور العام للمشكلة المطروحة والتساؤلات التي تفرعت عنها ، تم وضع الفرضيات

الآتية :

الفرضية الرئيسية :

ساهمت السياسة الضريبية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر ، خلال الفترة 2019-2022 وذلك من خلال قيام الدولة بتقديم حوافز وإعفاءات ضريبية لمختلف الأنشطة الاقتصادية بغية احتواء الآثار السلبية اللازمة للصحة العالمية .

الفرضيات الفرعية :

- 1- تعد الضريبية من بين الموارد المالية الأساسية في المالية العامة في الجزائر.

- 2- وضعت الجزائر مشاريع تنموية كبرى انطلقا من عائدات الضريبة شملت مختلف مناطق الوطن ولها أهمية كبيرة في تطوير الأنشطة الاقتصادية وأهمية بالغة في تلبية احتياجات السكان .
- 3- لقد واكب الجهاز الضريبي مختلف مساعي الدولة في إحداث تنمية اقتصادية .

ثانيا :أهداف الدراسة :

- التعرف على واقع السياسة الضريبية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد فترة كورونا .
- معرفة دور الجباية العادية و الجباية البترولية في دفع عجلة التنمية الاقتصادية .

ثالثا :دوافع اختيار الموضوع :

لاختيار هذا الموضوع توجد عدة أسباب :

- 1- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالمدة الزمنية المدروسة 2019-2022.
- 2- أهمية السياسة الضريبية ضمن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية .
- 3- الرغبة في معرفة تأثيرات أزمة الكورونا على الواقع السياسي والاقتصادي في الجزائر .

رابعا :مناهج الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ، ومحاولة إثبات صحة الفرضيات الموضوعية ، ارتأينا إلى

استخدام المناهج التالية :

- المنهج الوصفي التحليلي : وذلك بالتعرف على واقع السياسة الضريبية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية و شرح مختلف المؤشرات والإحصائيات المتعلقة بها .
- منهج دراسة حالة : حيث قمنا بدراسة ميدانية لإحدى فروع الوزارة المالية وهي المديرية العامة للضرائب وذلك بغية الحصول على الإحصائيات اللازمة للدراسة .

خامسا : البحثية المساعدة :

الوثائق : من خلال الاعتماد على الدراسات السابقة المتناولة لموضوع الدراسة .

الملاحظة بالمشاركة : من خلال التوجه للمديرية العامة للضرائب ومختلف الجهات الإدارية

للحصول على الإحصائيات المتعلقة بالدراسة .

سادسا : حدود الدراسة :

الإطار المكاني للدراسة :

أين سنتطرق إلى السياسة الضريبية و التنمية الاقتصادية في الجزائر بصفة عامة ، ثم نأخذ

المديرية العامة للضرائب كنموذج و دراسة حالة .

الإطار الزمني للدراسة :

سنشتغل على موضوع السياسة الضريبية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر في

الفترة 2019-2022 .

سابعا : الدراسات السابقة :

كل موضوع دراسة في البحث العلمي تسبقه محاولات كثيرة سابقة ، و على هذا الأساس تم رصد العديد من الدراسات المتشابهة مع موضوع دراستنا و التي تطرقت بالأخص لموضوع الضرائب و التنمية الاقتصادية ، و لكن القليل منها تناول بالدراسة السياسة الضريبية و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية بعد جائحة كورونا ، و من بين هذه الدراسات نجد :

* حميد بوزيدة" النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الإقتصادي في الفترة 1992-2005 أطروحة دكتوراه مقدمة لكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، وقد جاءت إشكالية البحث كما يلي : ماهية التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح الإقتصادي؟ واعتمد الباحث في دراسته لهذا الموضوع على سبعة فصول، الفصل الأول تناول فيه لضريبة كأداة للسياسة الإقتصادية وتطرق فيه إلى تطور الضريبة وعلاقتها بالبنيات الإقتصادية، أما

الفصل الثاني فتناول في الضريبة وتعبئة رأس المال للتنمية حيث تطرق فيه إلى أثر الضريبة على الإستهلاك والإدخار وتوجيه الإستثمار، أما الفصل الثالث فجاء معنون بإصلاح النظام الضريبي حيث تم التطرق فيه إلى أسبابه وأهدافه ومجالاته، أما الفصل الرابع فتطرق فيه الباحث إلى محددات النظام الإقتصادي الجزائري بعد التسعينات وتناول فيه بنية الإقتصاد وملامح التنمية وإلى برامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية، أما الفصل الخامس فعنون بالمحددات المالية للنظام الضريبي الجزائري وفعاليتها وتم التطرق فيه إلى مكانة الإيرادات الضريبية في الميزانية العامة و إلى الضغط الضريبي وقيم فيه النظام الضريبي، والفصل السادس تناول فيه الباحث الضريبة كموجه للإستثمار في الجزائر وتطرق إلى سياسة التحفيز في ظل قوانين الإستثمار المختلفة بالإضافة إلى تقييم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، وختم الباحث عمله بفصل أخير أدرج فيه تحديات النظام الضريبي الجزائري وتطرق إلى إشكالية الجباية المحلية والضرائب البيئية والى التنسيق الضريبي مع الدول المغاربية والأوروبية .

2- بوزيدة حميد: "النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2005-2006 حيث ركزت الإشكالية الرئيسية للبحث على التحديات التي تواجه النظام الضريبي الجزائري في ظل الإصلاح الاقتصادي، حيث تطرق الباحث إلى إبراز دور الضريبة كأداة للسياسة الاقتصادية وتعبئة رأس المال كما عالجت الدراسة موضوع الإصلاح الضريبي في الجزائر من خلال التحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق حيث ترتب إصلاح يتماشى مع الإصلاح الاقتصادي باعتبار السياسة لضريبة من المحددات الرئيسية للسياسة المالية والاقتصادية، كما قام الباحث بدراسة تحليلية عالج فيها المحددات المالية للنظام الضريبي واستخلص من خلال دراسته أن التهرب والغش الضريبيين من التحديات التي تواجه الجباية المحلية وأيضا كلفة الامتيازات الممنوحة من أجل ترقية الاستثمارات نتيجة استغلالها بطرق غير صحيحة وعدم خضوعها للمتابعة من طرف إدارة الضرائب .

3 - قاشي يوسف، "واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2014-2015 حيث تم صياغة الإشكالية الرئيسية ومفادها :

ماهي أهم سمات ومعوقات النظام الضريبي الجزائري القائم؟ وكيف يمكن رفع فعاليته من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية له؟ حيث توصل الباحث إلى أن النظام الضريبي الجزائري يتميز بالقصور عن تحقيق أهداف السياسة الضريبية وهذا القصور كان نتيجة عديد المعوقات التي تؤثر على النظام الضريبي الجزائري، فتوصل إلى أن هنالك معوقات متعلقة بالمحيط المحلي، هناك معوقات متعلقة بمكونات النظام الضريبي في حد ذاته وأخرى مرتبطة بالعملة وتحديات التجارة الإلكترونية، وتوصل الباحث إلى أنه لرفع فعالية النظام الضريبي الجزائري لتحقيق أهدافه، لابد من زيادة بساطته وشفافيته عن طريق معالجة النقائص التي يعاني منها والعمل على تحسين بيئة عمله من خلال محاربة الفساد والاقتصاد الموازي وتحسين مناخ الاستثمار.

ثامنا :تقسيم الدراسة :

من اجل معالجة الإشكالية المطروحة تم تقسيم الدراسة كما يلي :

الفصل الأول : هو فصل نظري تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، الأول تم وضع فيه مقارنة معرفية للضرائب و اين تم التطرق فيه لمفهوم الضرائب و أساسها القانوني وتحديد أهدافها، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى السياسة الضريبية قبل الإصلاح الضريبي في الجزائر أين تم الحديث فيه عن ماهية السياسة الضريبية بالإضافة إلى تتبع مسار النظام الضريبي في الجزائر 1962-1990، أما المبحث الأخير فقد درسنا فيه الإصلاح الضريبي في الجزائر كضرورة لمسايرة التغيرات الاقتصادية .

الفصل الثاني : وهو عبارة عن دراسة استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتنمية الاقتصادية أين تم التطرق فيه إلى تعريف التنمية الاقتصادية و أهم المصطلحات المتعلقة بها مروراً بسياسات التنمية الاقتصادية وصولاً إلى الحديث عن معوقات و أهدافها . أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى المصادر الحديثة لتمويل التنمية الاقتصادية سواء كانت مصادر داخلية او مصادر خارجية، أما المبحث الأخير فقد درسنا فيه واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول تحدثنا فيه عن استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980، أما المطلب الثاني تم التطرق إلى الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية، المطلب الثالث تمت دراسة برامج التنمية الاقتصادية كسياسة للانتعاش الاقتصادي، وأخيراً في المبحث الأخير تكلمنا عن دور الإيرادات البترولية في تمويل التنمية في الجزائر.

الفصل الثالث : وهو عبارة عن دراسة ميدانية تطبيقية لموضوع المذكرة أين تم التوجه إلى الوزارة المالية و بالتحديد في المديرية العامة للضرائب و القيام بدراسة شاملة لهذه المديرية و الاستعانة بالإحصائيات المقدمة للتحليل فقد قسمت الدراسة الميدانية إلى مبحثين ، المبحث الأول : قمنا فيه بتقديم الوزارة المالية و المديرية العامة للضرائب ، أما المبحث الثاني فقد تناول تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر و أثارها الاقتصادية حيث تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ، المطلب الأول تناول واقع الجباية العادية في الجزائر قبل فترة كورونا من 2014- 2018 ، أما المطلب الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دراسة حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا 2019-2022 ، أما المطلب الأخير تم التطرق فيه إلى التكلم عن أثار السياسة الضريبية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية كالبطالة و التضخم و الاستثمار من 2015- 2022 .

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول الضريبة و السياسة الضريبية في
الجزائر.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

تمهيد :

تعتبر الضرائب احدى اهم المصادر الرئيسية للإيرادات العامة في بعض الدول نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في تغطية النفقات العامة، فهي تحتل مكانا خاصا عن غيرها ضمن الموارد المالية، وقد اهتم بدراستها العديد من الباحثين الاقتصاديين نظرا لما تثيره من مسائل جوهرية جعلتهم يولون لها اهمية كبيرة، وهذا نظرا للدور الهام الذي تلعبه في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ومع تطور الضريبة خاصة في الدول المتقدمة لم تصبح الضرائب اداة لتمويل النفقات العامة فقط، انما اصبحت وسيلة للتدخل في الحياة الاجتماعية والسياسية وهذا حسب السياسة الاقتصادية المنتهجة ، حيث تلجأ الدول إلى مجموعة من الاجراءات تحدد من خلالها كيفية جبايتها ، و الهدف منها الوصول إلى مدى قدرة النظام الضريبي على تحقيق أهدافه المرجوة .

لهذا تسعى الدول إلى تحقيق ذلك عن طريق اختيار مجموعة من الضرائب دون غيرها بالاستناد إلى مجموعة من الاولويات من اجل الوصول إلى كيفية انتهاج سياسة ضريبية تؤدي إلى تحقيق هذه الأهداف، ومن بين تلك الدول هي الجزائر.

فالجزائر عانت من عجز ميزانية الدولة وارتفاع حجم المديونية الخارجية ، و أهم عامل ساعد على الإنكماش الاقتصادي ، هو اعتماد الجزائر على كتلة الجباية البترولية ، ولتغيير هذا الوضع تبنت الجزائر عدة اصلاحات جبائية من خلال اقامة نظام جبائي كفو يتماشى مع التطورات الاقتصادية .

بناء على ما سبق ذكره يركز الفصل على تحديد المفاهيم الخاصة بالضرائب باعتبارها من أهم الركائز التي تركز عليها السياسة المالية ، مروراً بالحديث عن النظام الضريبي في الجزائر ومراحل تطوره ، أين سيتم الحديث عن الإصلاح الجبائي في الجزائر لنختتم الفصل بالحديث عن السياسة الضريبية في الجزائر في إطار الإصلاح الضريبي .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

المبحث الاول : الإطار النظري للضريبة :

تلقي الضرائب اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين نظرا للدور الفعال الذي تلعبه في اقتصاديات الدول ، وقد تزايدت اهميتها في الآونة الاخيرة نظرا للتطور الذي شهده العالم خاصة الدول الرأسمالية و حاجتها إلى الإيرادات المتأتية من جبايتها ، مما زاد الاهتمام بها مقارنة مع الإيرادات الأخرى ، ومن جهة أخرى تعتبر الضرائب اداة من ادوات السياسة المالية للدولة باعتبارها محور عملها ما يؤدي بالتأثير بشكل كبير على الاستهلاك و الانتاج ، لذا يمكن القول بان الضرائب مرتبطة فيما بينها نحاول تناولها من خلال هذا المبحث بالتركيز على جوانب معينة

المطلب الاول : ماهية الضريبة

يتناول هذا المطلب التعريف بالضريبة ، من خلال التطرق إلى التطور التاريخي للضرائب و الوصول إلى استخلاص تعريف لها من خلال تناول مجموعة من التعاريف ...

أولا : التطور التاريخي للضريبة .

يمكن ربط التطور التاريخي للضرائب بتطور دور الدولة و أهميته في المجتمع ، وعليه يمكن القول ان هنالك علاقة بين الهيكل الضريبي للدولة و نظامها الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي السائد ، و المطبق بخصوص فرض الضرائب ، لذلك كانت القبيلة أول هذا النوع من التنظيمات ، حيث كان الهدف من الضريبة هو اشراك جميع الافراد في الدفاع عن القبيلة طواعية لكل شخص قادر بتقديمها إلى رئيس القبيلة¹ ، ولكن مع مرور الزمن و زيادة التركيز في سلطة الدولة ، تزايدت اهمية الضرائب كمصدر اساسي للإيرادات العامة ، و ارتبط ذلك بداية بالدور التقليدي للدولة و نشاطها المالي ، حيث اقتصرت الإيرادات العامة على الحد الأدنى لتمويل و تغطية النفقات العامة² ، اذ اصبح من الضروري للسلطة الجديدة ان تؤمن الموارد اللازمة لجهاز الدولة الذي كانت وظيفته الاساسية تقتصر على الدفاع و المحافظة على الأمن

¹ عزمي احمد يوسف خطاب ، الضرائب و محاسبتها ، دارالعصر العلمي للنشر و التوزيع عمان ، الاردن الطبعة الاولى ، 2010 ص 15 .

² - فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، حدارا للكتب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ،

الطبعة الاولى 2008 ص 130 .

، وهكذا فرضت السلطات الحاكمة تكاليف الزامية ليس لها صفة تطوعية اختيارية كما كان الحال في السابق ، حيث كانت هذه التكاليف في بداية الامر خدمة شخصية (خدمة عسكرية ، حراسة الامن ، اصلاح الطرقات ثم أصبحت هذه تكاليف على الاموال عن طريق رسوم يدفعها الافراد لقاء خدمة تؤدها الدولة ، وعندما تزايدت حاجات الدولة وازداد نفوذها عمدت إلى فرض الضرائب وجبايتها ، ومع تطور دور الدولة من دولة حارسة إلى دولة مسؤولة عن تحقيق الرفاهية ، وتقدم المجتمع فرضت عليها مهام اكثر تطورا وبهذا اصبحت الضرائب أداة تستعملها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية و السياسية³ .

وبالعودة إلى النظام الضريبي في مصر فيلاحظ ان الفراعنة قد قاموا ببناء نظام ضريبي يعتبر متقدم جدا بمقاييس ذلك العصر من حيث دقته وشموله، حيث انه سار عليه كل من جاء بعدهم حيث كان للمستوى المتقدم الذي بلغه نظامهم المالي والاداري اثره الكبير في ان يتوافر لديهم جهاز ضريبي كفاء يضطلع بكل مهام الضريبية ابتداء من الحصر واعداد قوائم المكلفين وانتهاء بالجباية والتحصيل واقفال الحسابات، وكانت تلك العملية تتم على مراحل متعددة وعلى قدر عالي من التنظيم⁴ .

أما الضريبة في العصر اليوناني فازداد النفقات لمخصصات العائلة المالكة ومرتبات الموظفين اليونانيين الكبار، أما الضرائب فقد رفعت عن اليونانيين وزيدت على المصريين ، حتى أنها كانت تستنفد الجزء الأكبر مما لديهم من المال وكان اهم الضرائب في ذلك العصر الضرائب المفروضة على الحدائق ، وبخاصة الكروم والرسوم الجمركية ورسوم الدخولية التي كانت تفرض على السلع عند انتقالها من مدينة إلى أخرى ،بالإضافة إلى ذلك احتفظت الدولة لنفسها باحتكار انتاج عدة سلع وبيعها للتجار بأسعار مرتفعة ، وكانوا بدورهم يبيعونها للجمهور بأثمان باهضة ،أما السلع الاخرى التي لا تحتكر الدولة انتاجها فكانت تفرض على مبيعاتها ضريبة مرتفعة تستعرف جزءا كبيرا من الثمن فلا تترك للمنتج سوى ربح بسيط هذا إلى جاني حق الدولة في مصادرة هذه السلع والاستيلاء عليها .

أما في العصر الروماني فلما فتح الرومان مصر في سنة 31 قبل الميلاد احتفظوا بنظام الضرائب الذي كان موجودا في العصر اليوناني ، بل انهم ياثروا به انفسهم فنقلوا بعضه إلى نظام ضرائهم ، ومن

³ حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2007 ص 06 .

⁴ عبد الرازق حسين حاجم ، النظام الضريبي في مصر القديمة ، مجلة كلية التربية ، العدد الثاني والعشرون .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

ذلك ضريبة التركات التي فرضوها بصفة دائمة منذ السنة 6 بعد الميلاد بمعدل 6 بالمئة من التركة و ظلت هذه الضريبة قرونا عديدة مطبقة في الامبراطورية الرومانية حيث انتقلت منها بعد ذلك إلى النظم الضريبية الحديثة .

ولد النظام الضريبي الاسلامي بعد سنوات قليلة من ظهور الدعوة الاسلامية وقد وضع اسسه الخليفة عمر بن الخطاب ، يقوم هذا النظام على فكرة العدالة في توزيع الاعباء العامة بين رعايا الدولة الاسلامية فالزكاة تفرض على الاغنياء ، انا الفقراء فهم يعفون منها وهم اصحاب حق فيها ، و الجزية تفرض في كثير من الاحيان بشكل متدرج يتفق مع الطاقة الاقتصادية للمكلف و الخراج يأخذ بعين الاعتبار القدرة الانتاجية للأرض، وقد عرفت كل أنواع هذه الضرائب عدة تطورات من بعد عهد الخلفاء الراشدين .

ثانيا : تعريف الضرائب .

لقد عرفت الضريبة عدة تعاريف مختلفة لكنها لم تخرج عن المعنى العام و الشامل لها ، فقد عرفت على أنها فريضة الزامية وليست اختيارية ، تحصل من الاشخاص كل بقدر مقدرته على الدفع وليست استفادته من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد شعبي⁵ .

كما اعتبرت كالتزام مالي للمواطنين اتجاه الدولة ، ففي المبلغ المدفوع من طرفهم للحفاظ على حقوقهم ، وبالتالي هي ثمن الخدمات المقدمة من طرف الدولة بهدف تحقيق منفعة عامة ، بالإضافة لدورها الفعال في توجيه الاقتصاد الوطني باعتبارها وسيلة من وسائل السياسة المالية للدولة يتم بموجبها استئصال او اقتطاع جزء من المداخيل للأشخاص الطبيعيين او المعنويين و تحويلها للانتفاع العام اي الدولة باعتبارها المساهمة المالية التي تعمل على تلبية النفقات العامة سياسية كانت أم اجتماعية أم اقتصادية أم غيرها .

ولقد تعرضت العديد من المؤلفات المالية لمفهوم الضريبة و تعريفها وذلك عبر التطور التاريخي للدولة ، هذه التعاريف رغم تباينها و اختلافها فهي قريبة من حيث محتوى الضريبة .

⁵ - خبايا عبد الله . اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسات شباب الجامعة الاسكندرية ، 2009 ص 133

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

_ الضريبة هي اقتطاع مالي إلزامي ونهائي تحدده الدولة ، ودون مقابل بغرض أهداف عامة ⁶ .

_ الضريبة هي اقتطاع نقدي اجباري لصالح السلطات العمومية بصفة نهائية دون مقابل مباشر و محدد ⁷، يهدف ضمان تمويل الاعباء العامة للدولة ، الجماعات المحلية او الاقليمية والادارات العمومية

_ الضريبة اقتطاع جبري تقوم به السلطة العامة على اموال الافراد ، قصد توزيع ثقل الاعباء العامة فيما بينهم بإنصاف ⁸ .

_ تعرف على انها مساهمة نقدية تفرض على المكلفين بها حسب قدراتهم التساهمية بشكل نهائي ودون مقابل محدد من اجل تحقيق الاهداف المحددة من طرف السلطة العمومية ⁹ .

_ تعرف الضريبة على انها عبارة عن فريضة نقدية ، يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والاعباء العامة ، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة ¹⁰ .

أما الضرائب عند ادم سميث فوضع مجموعة من المبادئ لفرض الضريبة في كتابه ثروة الامم وهي كالتالي ¹¹ .

1. قاعدة العدالة أو قاعدة المساواة

مفهومها:

⁶ - حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية ، 2007 ، ص 06

⁷ - حباية عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2009 ، ص 133

⁸ اعمريحيواوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دارهومة للطباعة والنشر ، عمان الاردن الطبعة الاولى ، 2011 ، ص 22

⁹ نفس المرجع السابق ص 8

¹⁰ عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ' دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 1992 ص 151

¹¹ محمد عباس حمزوي ، "اقتصاديات الجباية والضرائب" ص 23 ، 24 .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

مساهمة كل فرد في تحمل أعباء الدولة وفقاً لمقدرته التكليفية، أي ما يعود عليه من دخل، أي أن يتم توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين بصورة عادلة على جميع الأشخاص و الدخول بلا إستثناء وبصورة تتناسب مع مقدرة المكلف المالية.

أي بالقدر الذي تتساوى فيه تضحيته مع تضحية غيره من الخاضعين للضريبة، ويتم ذلك بتطبيق:

-العدالة الأفقية: تعني معاملة المكلفين المتشابهين في الظروف معاملة متشابهة.

-العدالة الرأسية: تعني معاملة المكلفين المختلفين في الظروف معاملة مختلفة، ويتم قياس الظروف بالنسبة للمكلفين وفقاً للمبادئ التالية:

مبدأ المنفعة الحدية: وهي المنفعة المضافة للوحدات الإضافية في الدخل. فالضرائب يمكن أن تربط بالمنفعة الحدية للمكلف وبالتالي يتم معاملة المتشابهين في المنفعة معاملة متشابهة ومعاملة المختلفين في المنفعة معاملة مختلفة .

مبدأ المنفعة من الضرائب: وهي ما يدفعها المكلف من الضرائب يجب أن يتناسب طردياً مع المنفعة المستلمة. فالمكلفون الذين يستفيدون من الخدمات التي تقدمها الدولة يجب أن يدفعوا ضرائب عالية والعكس صحيح.

-المقدرة على الدفع: وهي مقدرة المكلف على الدفع بغض النظر عن المنافع المتحصل عليها. فالمكلف الذي لديه قدرة عالية على الدفع يتوجب عليه أن يدفع ضريبة أعلى و العكس صحيح. يلاحظ أن كل مبدأ من هذه المبادئ يواجه صعوبة في التطبيق للوصول إلى عدالة تامة، ولكن يمكن عن طريق هذه المبادئ التوصل إلى عدالة نسبية تستطيع الإدارة التشريعية الاعتماد عليها عند فرض الضرائب.

2. قاعدة اليقين والوضوح والدقة

مفهومها:

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

يعني أن يكون كل فرد على بينة بمقدار وميعاد الضريبة وطريقة جبايتها بدرجة من الدقة ولا يتم ذلك إلا من خلال وضوح النظم والمراسيم والتعليمات والإجراءات والنماذج و الإقرارات. أي أن تكون أحكام الضريبة من حيث تعليماتها وأسعارها ومواعيد تحصيلها واضحة للممول وكذلك يجب أن يكون النظام الضريبي واضحاً بحيث يفهمه الجميع دون عناء أو التباس، وحتى لا تكون نصوصه عرضة للتأويل والتفسير من قبل المصلحة الضريبية أو من قبل المكلف نفسه.

3 - قاعدة الملائمة:

مفهومها:

وتعني تحصيل الضريبة في الوقت المناسب للمكلفين حتى تكون مناسبة لظروفهم وأحوالهم مما يجعل عملية دفع الضريبة سهلة ومقبولة، أي أن يتم المطالبة بدفع الضريبة في أوقات تتلاءم مع ظروف المكلفين أي يتم اختيار الوقت المناسب للمكلفين لسداد المستحق عليهم من ضرائب. مثال عند حصول المكلف على المرتب أو عند انتهاء السنة المالية بالنسبة للشركات.

4. قاعدة الاقتصاد مبدأ الإنتاجية :

مفهومها:

ويقصد بها ضرورة أن يكون هناك اقتصاد في نفقات تحصيل الضريبة حيث تفضل الضرائب القليلة في نفقات التحصيل عن الضرائب المرتفعة في نفقات التحصيل، أي أن تكون تكاليف تحصيل الضريبة ضئيلة بالمقارنة بحصيلتها، حيث يجب أن تحصل الضريبة بأقل تكاليف ممكنة بحيث لا يضيع على الدولة جزء كبير من الإيرادات في سبيل الحصول عليها. ويصبح بالتالي فرضها أمراً غير منتج من الناحية المالية للدولة، ولكي لا تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب إضافية وبالتالي كخلاصة يمكن القول :

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

أن الضريبة هي اقتطاع نقدي إجباري يدون مقابل وبصفة نهائية تقوم به الدولة وفقاً لقواعد قانونية، وهذا الاقتطاع يكون من أموال الأشخاص الطبيعيين والمعنويين (الاعتباريين) حسب قدراتهم بغرض استخدامه لتحقيق المنفعة العامة.

ومن خلال هذه التعاريف نستخلص الخصائص التالية :

-الضريبة اقتطاع نقدي:

يقصد بذلك أن المكلف بالضريبة يقوم بدفعها لصالح الدولة في صورة نقدية، عكس ما كان عليه الحال في السابق، أين كانت الضريبة بشكل عيني وهذا بتقديم الأفراد جزء من محاصيلهم الزراعية أو العمل لأيام معدودة لصالح الدولة إلا أن نظام الضريبة العينية لم يكن عادلاً عند فرض الضريبة على الناتج الإجمالي دون النظر إلى تكاليف إنتاج المكلف .

-الضريبة فريضة إلزامية:

أي أن للفرد الحرية في دفع الضريبة أو عدم دفعها، ولا اختيار مقدارها ولا في كيفية موعد استحقاقها، بل هو مجبر على دفعها وهذا ما يميزها عن غيرها من الإيرادات المالية الأخرى .

-الضريبة تفرض من قبل الدول:

تفرض الضريبة على كل شخص قادر على الدفع تبعاً لمقدراته المالية، فالضريبة هي طريقة لتقسيم الأعباء العامة بين الأفراد وفقاً لمقدرتهم .

-الضريبة تفرض دون مقابل:

كانت الضريبة هي قسط التأمين يدفعه المكلفون للدولة كي يؤمنون على حياتهم وأموالهم لكن الفكر المالي الحديث يرى أن الضريبة هي تضامن اجتماعي أي تفرض على كل الأفراد بغض النظر عن المنافع التي تعود عليهم من جراء قيام الدولة .

بدورها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وهكذا انتقلت فكرة المقابل الملموس في فرض الضريبة وأصبحت فريضة بدون مقابل .

المطلب الثاني : الأساس القانوني للضريبة

يتبين لنا من تعريف الضريبة ان الدولة لها الحق في فرض الضريبة وهو من الحقوق الخالصة للدولة بدون منازع ، وقد نتساءل بهذا الصدد عن أساس هذا الحق وللتوصل إلى هذا الأساس لابد لنا من ان نلقي نظرة تاريخية عن نشوء الضريبة في أوروبا، فقد كانت الضريبة في عهد الرومان تدفع بصورة منتظمة لأنها كانت عامة لجميع المواطنين ولكن ما يعاب عليها هو كثرة الاعفاءات التي كانت مخصصة لبعض الأفراد ، وبعد أن انهارت الامبراطورية حل الملوك محلها حق استيفاء الضريبة الا أن الملوك فقدوا سلطانهم مما أدى إلى تحصيل الضريبة من قبل المواطنين المختصين واستولوا عليها بأنفسهم ، ثم ظهر النظام الاقطاعي حيث أصبح هو صاحب السلطة المطلقة وحصل على كافة الامتيازات ومنها استيلاءه على الضريبة واستمر الحال على ما هو عليه حتى القرن الثالث عشر الذي تميز باتساع السلطة وعاد حق فرض الضريبة للملك ولكن بشكل اعانات او هبة والذي جعلها عامة ودائمة هو كثرة الحروب في القرن الرابع عشر ، ولما كانت الضريبة اختيارية فان ذلك كان يتطلب اخذ موافقة الشعب على دفعها كما هو عليه الحال في فرنسا خلال القرن الخامس عشر حيث أعطى ممثلو الشعب حق فرض الضريبة مباشرة في الحالات المستعجلة وبذلك تحولت الضريبة من كونها تدفع على شكل اعانات او هبة إلى فريضة تقدرها السلطة العامة بصورة دائمة وتجيى سنويا واستمرت هذه الفكرة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وسبقت انكلترا في هذا المجال فرنسا حيث ثبت هذا الحق في سنة 1215 خلال فترة العهد الأعظم ، إلا أن المفكرين ارادوا تقييد هذه السلطة مما دفعهم إلى وضع النظريات التي تتطلب كل منها شروطا وقيودا معينة¹² لتفسير هذا الاساس الذي تستند اليه السلطة في فرضها للضرائب وهذه النظريات هي :

1. نظرية العقد الاجتماعي (المنفعة او المبادلة) .

2. نظرية التضامن الاجتماعي .

اولا: نظرية العقد الاجتماعي: ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر ونادى بها الفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو وتنطلق هذه النظرية من فكرة العقد الاجتماعي وفسر انصاره هذه النظرية الاساس الذي تستند اليه السلطة في فرضها للضرائب بوجود عقد اجتماعي يرم بين السلطة العامة والافراد

¹² هشام محمد صفوت العمري ، الضريبة وعلاقتها بالقانون . ص 83 ، 84

وبموجبه يتم تنازل الافراد عن جزء من حرياتهم مقابل حماية الجزء المتبقي كذلك تنازلهم عن جزء من املاكهم مقابل حماية الجزء المتبقي لديهم . وبتعبير ادق يقول انصار هذه النظرية انه تم بين الافراد والسلطة عقد مالي يلتزم الافراد بموجبه ان يدفعوا الضريبة للدولة في مقابل المنافع التي يحصلون عليها من وجود الهيئات العامة¹³، وعلى الرغم من اتفاق انصار هذه النظرية على فكرة العقد الاجتماعي كأساس لفرض الضريبة فانهم اختلفوا في بيان طبيعة هذا العقد .

فقال " آدم سميث " (*) بانه عقد بيع خدمات ، فالدولة تباع خدماتها للأفراد وتحصل على مقابل يتمثل بثمن هذه الخدمات وقد شبه بصورة ضرائب .

وقال " تيبه " بانه عقد شركة فشبه الدولة بانها شركة انتاج كبرى ، والشركاء فيها هم الافراد الذين يؤدون عمل محدد ويتحملون في سبيله نفقات خاصة .

وإلى جانب هذه النفقات هناك نفقات عامة يؤديها مجلس ادارة الشركة " السلطة التنفيذية " تهدف من خلال تحقيق المنفعة العامة لجميع الشركاء ، وهذا يتطلب من الشركاء المساهمة في تمويلها وهذه هي الضرائب المفروضة عليهم ، واخيرا فان الفقيه " جيرار " قال في تكييفه لهذا العقد بانه عقد تأمين تؤمن الدولة بموجبه على المواطنين من الاخطار مقابل حصولها على قسط التأمين الذي يكون في صورة ضريبة¹⁴.

الا أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقاد ومن اهم الانتقادات التي وجهت لها هي¹⁵ :

1- لا يوجد دليل على قيام مثل هذا التعاقد بين السلطة العامة والافراد لا في النطاق الدستوري ولا في النطاق المالي .

2- عدم وجود تناسب بين المنافع التي يحصل عليها الافراد والضرائب التي يدفعونها كذلك فانه من الخطأ ان تمثل السلطة العامة بشركة انتاجية لان السلطة العامة تقوم بتقديم خدمات أخرى تتطلبها المصلحة العامة ككل .

¹⁴ رائد الاقتصاد الراسمالي البريطاني .

¹⁵ طاهر الجنابي . مصدر سابق ، ص 140

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

3- اما عن عقد التأمين فان الدولة لا تقتصر خدماتها فقط على المحافظة على اموال الافراد بالإضافة إلى ان الدولة تعوض الافراد عن الخسائر والاضرار التي تصيب املاكهم كما هو الحال عليه في عقد التأمين .

وعلى الرغم من هذه الانتقادات التي وجهت لنظرية العقد الاجتماعي الا انه لا يمكن ان نغفل ما جاءت به هذه النظرية من ضرورة تتمثل في انه يجب على الدولة ان تستخدم حصيلة الضرائب في توفير الخدمات التي تحقق النفع العام للأفراد والا فأنها لا يحق لها ان تمارس السيادة على الافراد الموجودين على اقليمها لأنها اخلت بواجباتها تجاههم¹⁶ .

ثانيا: نظرية التضامن الاجتماعي

ترى هذه النظرية ان الدولة هي ضرورة تاريخية واجتماعية وواجب الدولة في المجتمعات الحديثة هو القيام بإشباع الحاجات العامة للأفراد والمحافظة على الامن . والدولة تتكبد نفقات باهضة من اجل القيام بالأعباء العامة الملقاة على عاتقها والنتيجة من جراء تدخل الدولة في مختلف الأنشطة الاجتماعية منها والاقتصادية ، ولما كانت هذه الاعباء تحقق الصالح العام للأفراد وتعود عليهم بالنفع العام كان لابد من ان تتضافر الجهود في تحمل نفقات هذه الاعباء على اساس التضامن الاجتماعي بين الافراد ، ولأهم فيما اذا حصل المكلف بدفع الضريبة على منفعة ام لا فالمكلف يلتزم بدفع الضريبة على اساس مقدرته التكلفة لا على اساس المنفعة التي تعود عليه من جراء القيام بهذه الخدمات العامة. وخلاصة القول فان الدولة تفرض الضرائب على الافراد بما لها من حق السيادة عليهم والافراد يلتزمون بدفع الضرائب انطلاقا من مبدأ التضامن الاجتماعي .

المطلب الثالث : اهداف الضرائب .

من المؤكد أن للضريبة أغراضا وأهدافا متعددة ومتشعبة من الناحية التاريخية، كان للضريبة إلى بداية القرن العشرين هدف وحيد هو الهدف المالي، وبالتالي استخدمت السلطات العامة الضريبة للحصول على الإيرادات المالية لتغطية النفقات العامة. وكان على الإيرادات الضريبية في ذلك الوقت أن تبقى في

¹⁶ عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية ، مطبعة الجامعة ، بغداد ص 74

أدنى حد لها حتى أن ، المفهوم التقليدي للضريبة يعتمد على الفكرة القائلة "إن الضريبة شر لا بد منه"¹⁷ ، وبالتالي نادى هؤلاء بضرورة بقاء الضريبة على الحياد فلا تستخدم لأغراض اقتصادية أو اجتماعية، غير أن مبدأ حياد الضريبة قد اختفى شيئا فشيئا، وحل محله مبدأ "الضريبة الوظيفية" ، حيث اعتبرت للضريبة أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية بالإضافة إلى أهدافها المالية القديمة .

أولا - الهدف المالي:

لقد كان الهدف المالي قديما و مازال للوقت الحاضر يعتبر من الأهداف الرئيسية من وراء فرض الضريبة، حيث أن معظم الدول تعتمد على الأموال التي تحصلها من الضرائب لتمويل نفقات المختلفة، فمع ازدياد تدخل الدولة وازدياد حجم و طبيعة الخدمات التي تقدمها لمواطنيها و القاطنين لديها من تعليم و صحة و أمن و غيرها، إزداد حجم نفقات الدولة بشكل متسارع، و أدى ذلك إلى زيادة اعتماد معظم الدول على فرض ضرائب جديدة مما أدى إلى تنوع الضرائب التي تفرضها الدولة و إزداد مبالغ المتحصلات منها، و تختلف درجة اعتماد الدول على الضرائب في تمويل النفقات فنجدها تشكل نسبة عالية من مصادر التمويل في ميزانيات الدول المتقدمة نظرا لارتفاع مستوى مدخول المواطنين في هذه الدول، و لارتفاع مستوى الخدمات المقدمة من قبلها، و بالمقابل نجد أن نسبة مساهمة الضرائب في تمويل نفقات الدولة متدنية نسبيا لدى الدول النامية نظرا لانخفاض مستوى الدخل للمواطنين في تلك الدول .

ثانيا الهدف الاقتصادي :

و يتمثل في تحقيق الاستقرار عبر الدورة الاقتصادية عن طريق تخفيض الضرائب أثناء فترة الركود و الإنكماش و زيادتها أثناء فترة التضخم من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية، كما تستخدم الضريبة لتشجيع نشاط و قطاع اقتصادي معين بمنحة فترة إعفاء ضريبة معين، كما تساهم الضرائب في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و المتمثلة في :

¹⁷ سعيد عبد العزيز عثمان ، حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية 2002 ص 18

. حماية الصناعات المحلية :

حيث تعاني الدول في مراحل التصنيع الاولى من منافسة السلع الأجنبية المثيلة لمنتجاتها المحلية نظراً لارتفاع تكلفة انتاجها وانخفاض جودتها نسبياً ، فتقوم الدولة بفرض ضرائب عالية على السلع المستوردة (والتي يتم انتاجها محلياً) لترتفع اسعارها وتصبح غير قادرة على منافسة المنتجات المحلية.

ويجب الا تستمر هذه الحماية للصناعات المحلية بلا حدود لأن استمرارها يحمّل المستهلك بتكاليف عدم كفاءة تلك الصناعات ، وانما يجب تشجيع هذه الصناعات على تحسين جودتها وخفض تكاليف انتاجها لتصبح قادرة على منافسة السلع الاخرى في ظل ظروف عادية.

. تحقيق الاستقرار الاقتصادي :

تستخدم الضرائب كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي سواء كانت اسباب عدم الاستقرار داخلية مثل حدوث تضخم او كساد فتستخدم الضريبة للحد من التضخم او تنشيط الاستهلاك ، او كانت الاسباب خارجية فتفرض الضرائب على حجم الواردات او الصادرات .

. تخصيص الموارد :

من الممكن استخدام الضرائب كأداة للتوجيه الاقتصادي واعادة تخصيص الموارد. فإن فرض ضرائب عالية على احد الأنشطة الاقتصادية سيدفع المنتجين للتحويل عن هذا النشاط لارتفاع تكاليفه بعد فرض الضرائب الجديدة ، ومن ثم إنخفاض أرباحه.

من ناحية اخرى تلجأ الدولة إلى اسلوب الاعفاءات الضريبية لفترات معينة لتشجيع بعض الصناعات الجديدة مما يساعد على اجتذاب رأس المال إليها لارتفاع هامش الربح فيها وزيادة حجم الاستثمارات الموجه إليها، فقد انبعت الحكومة المصرية هذا الأسلوب مع الصناعات الجديدة في المجتمعات العمرانية الجديدة مثل مدينة العاشر من رمضان ومدينة 6 أكتوبر ومدينة السادات ومدينة 15 مايو ومدينة برج العرب وغيرها بهدف تشجيع وتوسيع القاعدة الصناعية في هذه المناطق العمرانية.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

من ناحية اخرى من الممكن ان تؤثر الضرائب في حجم الأرباح الموزعة في الشركات والمصانع بتوجيهها للاستثمار بدلاً من توزيعها عن طريق اعفاء المبالغ المخصصة لاستثمارها مرة اخرى في المشروعات، بشرط إذا لم يتم الاستثمار في هذه الحالة تعاد الضريبة من جديد حتى لا تُكثرت تلك الأموال.

ثالثاً: الهدف الاجتماعي :

فبعد ظهور مفهوم العدالة الاجتماعية وبروز الاتجاهات الحديثة بتوزيع عادل وذلك عن طريق إعادة توزيع الدخل ، قد حاولت الدول في عصرنا الراهن استخدام الضريبة كوسيلة هامة لتحقيق مجموعة من الغايات الاجتماعية ومن أهمها :

التأثير في حجم التشغيل والتوظيف :

تستطيع الدولة تشجيع المصانع التي تستخدم حد أدنى من العمال ، بالتوسع في استيعاب اعداد كبير من العمال عن طريق تخفيض الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية او اعفاء نسبة ما تدفعه المنشأة كمساهمة في صندوق المعاشات للعاملين من الضريبة ، وهذا يعني تخفيض الاعباء المالية على الشركة أو المصنع المرتبطة بتشغيل مزيد من العمال دون أن تنخفض أجورهم النقدية .

منع تكثف الثروات:

تعمل بعض الدول على عدم استحواذ فئة قليلة من المجتمع على الثروة، وذلك بفرض ضرائب وبمعدلات مرتفعة على الثروات، وعن طريق المعدل المتصاعد كما هو مطبق في ألمانيا وفرنسا.

توجيه سياسة النسل في الدولة:

فالدولة التي ترغب بتشجيع النسل كبلدان أوروبا، تستعمل الضريبة كأداة للإكثار من عدد السكان، وذلك بتخفيض معدلات الضريبة، وفي بعض الأحيان إتباع مبدأ الإعفاء على بعض الدخل الناشئة عن العمل من الضريبة، وبالمقابل الدول الراغبة بتحديد النسل تقوم برفع معدل الضرائب على الدخل والمعدل يزداد بازدياد عدد أفراد الأسرة، أولاً تعفي قوانين الضرائب الحد الأدنى للمعيشة من الضريبة كما هو في كل من الهند والصين

معالجة أزمة السكن :

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

فقد تستخدم الضريبة كأداة لحل مشكلة السكن وذلك بإعفاء رأس المال المستثمر في قطاع البناء من الضرائب لفترة زمنية محددة، فنجد فرنسا مثلا، فرضت ضريبة إضافية على المساكن غير المستغلة استغلالا كاملا، مثل هذا الأمر دفع بأصحاب هذه العقارات إلى تأجيرها أو استغلالها تفاديا من أداء ضريبة عالية.

- معالجة بعض الظواهر الاجتماعية السيئة: هناك بعض السلع المضرة بصحة المواطن وتلحق به أضرارا جسيمة وخطيرة تؤدي به أحيانا إلى الموت، كالسجائر والكحول، فتعتمد الدولة إلى فرض ضرائب بمعدلات مرتفعة على صنعها وبيعها.

رابعاً: الأهداف السياسية :

للضريبة عدة أهداف سياسية تتمثل أحيانا بفرض رسوم جمركية عالية على منتجات بعض الدول وتخفيضها على منتجات أخرى، يكون الهدف منها حماية السلع المحلية من المنافسة الدولية، كما تستعمل الضريبة لأهداف سياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين مختلف الدول خاصة بين الدول المتقدمة (فرنسا، اليابان، الولايات المتحدة مثلا) وقد تستعمل الضريبة من أجل محاربة فئة معينة من المجتمع في روسيا بعد الثورة برفع معدل الضريبة على مداخيلها كما حدث لطبقة الكولاك الشيوعية، كما قد تستخدم كوسيلة لمساعدة بعض الفئات ماديا، وذلك من خلال إعفاء دخولها من الضريبة أو تخفيضها مثل الإعفاءات الضريبية التي يستفيد منها المجاهدين الجزائريين. وذلك من كما تم استعمال الضريبة كأداة ووسيلة لإحداث التوازن الجهوي خلال توطين الصناعات عبر ولايات الوطن، بمنح امتيازات جبائية للاستثمار والعمل بمختلف ولايات الجنوب... الخ .

وأخيرا فإن الأهداف التي تصبو الضريبة تحقيقها، يتم تحديدها وفق طبيعة الدولة الاجتماعية والسياسية.

ان فرض الضريبة يؤدي إلى الشعور بالانتماء الوطني، مما سيدفع المكلف إلى الاستفسار عن كيفية انفاق هذه الأموال، وبذلك فإن روح المسؤولية ينتشر في المكلفين، وبهذا فإن الانحراف في استعمال النفقات العامة كثيرا يؤدي بالمكلفين إلى التلاعب بالتصريحات الجبائية من أجل التهرب الضريبي ودفع أقل مبلغ للضريبة وبالتالي التقليل من المساهمة في أعباء الدولة.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

- تستخدم الضرائب لتحقيق أهداف سياسية كتسهيل التجارة مع بعض الدول أو الحد منها وذلك عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات أو حتى الإعفاء منها في بعض الأحيان ، أو الرفع منها في حالة الرغبة في الحد من التجارة معها، وتستخدم الدولة العديد من الوسائل الفنية لتحقيق هذه الأغراض الداخلية.

المبحث الثاني : السياسة الضريبية في الجزائر قبل الإصلاح الضريبي .

تعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة نية.

وبذلك نستخلص أن السياسة الضريبية تكون مشروطة بمعطيات النظام الاجتماعي والاقتصادي، وتمثل أداة تستخدمها الدولة وتكيفها لتحقيق برامج محددة وتنفيذ المشاريع، ولقد تميز النظام الضريبي الجزائري قبل الإصلاح بمجموعة من الخصائص السلبية التي كانت سببا في القيام صلاح شامل، ومن هذه الخصائص أنه كان نظام معقد وغير مستقر وهذا يعود إلى أنه كان يحتوي العديد من الضرائب والمعدلات مما شكل صعوبة في تسييره من طرف موظفي الضرائب، إضافة إلى ثقل العبء الضريبي. كذلك كان يعتمد على الجباية البترولية، أي أنه نظام كان يمزج بين الجباية العادية من جهة والجباية البترولية من جهة نية وهذه الأخيرة تتحكم فيها عوامل ترجع إلى طبيعة السوق العالمية مما ينعكس سلبا على مردودية النظام .

المطلب الاول : ماهية السياسة الضريبية .

تمثل السياسة الضريبية الشق الثاني من السياسة المالية التي تشمل بالإضافة إليها سياسة الإنفاق الحكومي وتستخدم من خلالها الدولة كافة الأدوات الضريبية لإحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى غير مرغوبة وذلك تماشيا مع أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية .

إن استخدام هذه الأدوات يتم في إطار نظام ضريبي معين تتحدد من خلاله فعالية السياسة الجبائية باعتباره المرتكز الأساسي لتنظيمها وتنفيذها وتحقيق أهدافها. وتكتسي بذلك السياسة الضريبية أهمية خاصة بالنظر لما تستطيع إن تسهم به في تحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

اولا : تعريف السياسة الضريبية :

تعرف السياسة الضريبية بأنها مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها و تنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة ، لإحداث اثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب اثار غير مرغوبة ، للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع¹⁸ .

ويتفق الباحث مع الرأي الذي إن السياسة الضريبية من أهم أدوات السياسة المالية لما تحققه في مجال التنمية الاقتصادية ، لأنها تعد عنصر من العناصر التي تؤثر على النشاط الاقتصادي بالإضافة إلى كل الادوار الفعالة لكل ضريبة في الاطار العام للهيكل الضريبي من حيث أثر كل ضريبة بمجمل الدخل الوطني¹⁹ .

وتعبر السياسة الضريبية عن مجموع البرامج و التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم الربط و التحصيل الضريبي بقصد تغطية النفقات العامة من جهة ، و التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من جهة²⁰ .

هنالك العديد من التعاريف المتعلقة بالسياسة الضريبية حاول من خلالها الاقتصاديون اعطاء مفهوم واضح ودقيق لها ، فهي تعبر عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة اخرى .

تعرف على انها مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة و تنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لأحداث اثار معينة و تجنب اثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق اهداف المجتمع .

من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن السياسة الضريبية تعبر عن مجموعة البرامج والقرارات و التدابير المنتهجة بقصد تنظيم الاقطاعات الضريبية مستخدمة في ذلك كافة مصادرها الضريبية من

¹⁸- سعيد عبد العزيز ، عثمان شكري، رجب العشاوي، 2004 ، ص 13 .

¹⁹د ، السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1993 ، ص 418 .

²⁰ عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ص 139 .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

اجل تغطية النفقات العامة والتأثير على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وذلك للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع ككل .

من خلال ما سبق نلاحظ ان السياسة الضريبية تتصف بجملة من السمات يمكن تحديدها كالتالي :

- ينظر إلى السياسة الضريبية إلى انها مجموعة متكاملة ومترابطة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الاجراءات .

- تتسم بان نطاقها يمتد ليشمل الايرادات الفعلية والمحتملة .

- السياسة الضريبية في الواقع ليست سوى اداة من ادوات السياسة الاقتصادية التي تسهم في تحقيق أهداف المجتمع .

كما تركز السياسة الضريبية على مجموعة من القواعد تتمثل فيما يأتي²¹ :

- تحديد الاولويات و الاهداف الرئيسية التي يسعى الي تحقيقها النظام الضريبي لدولة ما خلال فترة زمنية معينة ، ومع الاخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي والدولي .

- المزج بين مختلف الادوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الاكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

- التنسيق والتوليف بين السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية بصفة عامة .

- التقليل بين التعارضات التي تنشأ بين قرارات السياسة الضريبية في سعيها إلى تحقيق اهدافها حسب الاولويات المحددة لها .

المطلب الثاني : ادوات السياسة الضريبية :

تعتمد السياسة الضريبية لى مجموعة من الأدوات التي أصبح يعبر عنها في الأدبيات الضريبية بـ "الإنفاق الضريبي"، وهي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الجبائية الأساسية أو المعيارية، الهدف منها

²¹ السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . دار النهضة العربية 1993 ص 20

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

التأثير على بعض السلوكيات أو الأنشطة، وتستخدم كذلك لدعم التنمية الاقتصادية وتشجيعا الادخار، والبحث والتطوير.

وتصنف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) Organisation de Coopération et de Développement Économiques الأدوات الضريبية (النفقات الضريبية) إلى خمسة مجموعات: الإعفاءات الضريبية، التخفيضات الضريبية المتعلقة بالوعاء، التخفيضات الخاصة بالمعدلات، القرض الضريبي، تأجيل الضريبة. وفيما يلي شرح لكل منها:

1 - الاعفاءات الضريبية :

يعرف الاعفاء الضريبي بأنه عدم فرض الضريبة على دخل معين اما بشكل مؤقت او بشكل دائم وذلك ضمن القانون ، و تلجأ الدول إلى هذا الامر لاعتبارات تقدمها بنفسها و بما يتلاءم مع ظروفها الاقتصادية و السياسية . و عليه و من خلال مما سبق يمكن القول بان الاعفاء الضريبي يمنح للمستثمرين وذلك بمراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية و السياسية لهذه الدول و يمكن ان تكون هذه الاعفاءات دائمة او مؤقتة كالتالي :

الاعفاء الدائم :

يقصد به الاعفاء الذي تستفيد منه المؤسسة طيلة مزاولة نشاطها بصفة دائمة ، و الهدف منه تشجيع مثل هذه المشاريع الاستثمارية و ذلك لما اها من اهمية او نظرا لتكلفتها الاستثمارية او لها مردود منخفض .

الاعفاء المؤقت :

يقصد به منح اعفاء ضريبي بصفة مؤقتة للمشاريع الاستثمارية بحيث لا يدفع المستثمر الضريبة لمدة معين غالبا ، تتراوح بين 3 إلى 10 سنوات .

2- التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء:

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

هي إجراءات جبائية تسمح بعدم إدراج بعض العناصر المكونة للوعاء أو أجزاء منها ضمن الوعاء الضريبي؛ وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفورات ضريبية.

3-التخفيضات الخاصة بالمعدل:

يقصد بها إخضاع المكلف لمعدلات أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي.

4- القرض الضريبي:

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، يعني ذلك أن المكلف في بعض الحالات يدفع ضريبة ولكن ليس بصفة نهائية، وإنما هذه المدفوعات سوف تحمل على المبلغ النهائي للضريبة الذي يحدد في نهاية الفترة. والقرض الضريبي ليس قسطاً مؤقتاً.

5- تأجيل الضريبة:

هو إجراء جبائي يسمح بعدم إخضاع بعض المبالغ إلى الضريبة في فترة الحالية وتأجيل إخضاعها لفترات لاحقة.

المطلب الثالث : السياسة الضريبية في الجزائر بعد الاستقلال :

لقد حرصت الجزائر على ضمان استقلاليتها ومحاولة الخروج من ضائقتها المالية اعتماداً على الموارد المحلية لتمويل نفقات ودفع اقتصادها للأمام، وكان من أبرزها الضرائب بشتى أنواعها كأنسب مورد مالي، خاصة وأن دورها لا يقتصر في كونه أداة تمويلية محضة بل هي إضافة إلى ذلك أداة تستخدم للتدخل في الآلات الاقتصادية والاجتماعية. واعتبار أن الجزائر ورثت نظاماً ضريبياً رديئاً عن الاستعمار، وعليه فإن سياسة التعديلات الاقتصادية التي اعتمدت لا يمكن لها أن تنجح دون إدخال تعديلات تدفع بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

الفرع الاول : تطور النظام الاقتصادي في الجزائر .

بعد مغادرة فرنسا للجزائر في السنة الأولى من الاستقلال شهدت أجهزة تحصيل الضرائب فر اغا، الأمر الذي أحدث نوعاً من الاضطرابات والصعوبات في تسيير الأجهزة الجبائية والتي لم تكون مهيأة،

ولا مؤسسة للقيام لمهام الجديد التي فرضتها الظروف آنذاك وهذا ليس من حيث الهيكلة فقط، ولكن من حيث الأسلوب وطريقة العمل أيضا التي لم تكن تستجيب للمصالح الرئيسية، إلا أن ذلك لم يمنع الجزائر من شق طريقها نحو الاستقلال في ويمكن تعريف النظام الاقتصادي أنه ذلك النظام الذي ميدان الضرائب، كما هو الحال في الميادين الأخرى²²، يعكس فلسفة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذا إن تحديد النظام الاقتصادي يؤدي إلى معرفة السياسات التي تخططها الدولة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية.

و عليه سنتناول في هذا الفرع النظام الاقتصادي الذي كان سائدا في الجزائر²³

الاشتراكية : تتخذ المجتمعات الاشتراكية من الملكية العامة لوسائل الإنتاج أساسا لاقتصادها ومن التخطيط الشامل أسلوبا لإدارتها، وعليه تتخذ النظم الاشتراكية من الضريبة أداة مرنة من أدوات التوجيه الاقتصادي من حية. وأداة للرقابة على الإنتاج ومقياسها من جهة أخرى. فضلا على أن الضريبة تختلف من حيث الشكل و الطبيعة و الوعاء في النظم الرأسمالية، فوعاء الضريبة هنا مال جماعي بينما وعاء الضريبة هناك مال فردي، الأمر الذي يجعل للضريبة في الدول الاشتراكية التي تملك فيها الدولة معظم أدوات الإنتاج وتسيطر بذلك سيطرة تامة على الانتاج و التوزيع²⁴.

الرأسمالية : إن أهم ما يتسم به النظام الرأسمالي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، وأن التوازن يتحقق من خلال قوى العرض والطلب دون تدخل الدولة، وهذا من شأنه أن يدعم الخواص على الاستثمار مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية في المجتمع وزيادة الدخل القومي²⁵.

²² حنان شلغوم ' أثر الاصلاحات الضريبية في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة 2011، 2012 ص 08

²³ مؤيد ساطي جودت حمداله ، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية في فلسطين ، اطروحة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين 2005 ، ص 45-46

²⁴ يوسف احمد البطريق ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، 2001 ص 24 .

²⁵ شريف محمد السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تلمسان 2009-2010 ص 35-

وكقاعدة عامة فإن الضرائب تلعب في النظم الرأسمالية دورا كبيرا من ذلك الذي تلعبه في النظم الاشتراكية. بحيث يمكن للدولة من خلال النظام الضريبي أن تعمل على تشجيع الاستثمار وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في المجتمع . ولما كانت الحكومة في ظل النظام الرأسمالي لا تملك الكثير من الموارد الاقتصادية، وأن اتمعات تعارض حصول الدولة على الموارد جبرا عن طريق الاستيلاء والمصادرة، ظهرت الحاجة لفرض الضرائب لتمكينها من إيرادات تمويل النفقات، ولتحقق الدولة ما تسعى إليه مجتمعات الرأسمالية، كان لزاما عليها استخدام أحدث الفنون الجبائية لدفع قطاعات النشاط الاقتصادي، وأن يحتوي النظام الضريبي على حوافز تشجيع الاستثمار الخاص لتحقيق المرغوب فيها، فالضريبة أصبحت أداة جوهرية لتدخل السلطة العامة في الاقتصادي لدرجة أن السياسة الضريبية في أحوال معينة يمكن أن تتكامل وتندمج مع السياسة الاقتصادية .

الفرع الثاني : تطور النظام الضريبي : 1962- 1990 :

واجهت الجزائر المستقلة العهد الجديد في ظروف صعبة جدا نظرا لتهريب رؤوس الاموال إلى الخارج و اخلاء خزينة الدولة وبنك الجزائر ، و بقيت الجزائر متبعة النظام السائد قبل الاستقلال وتم العمل بنفس القوانين الفرنسية ، ولم يتم تبني أي قرار لأسلوب تنموي هدفه التغيير ، و ابتداء من سنة 1966 ، قامت الدولة الجزائرية بالتأميمات التالية²⁶ :

- تأميم جميع المناجم في ماي 1966 و شبكات توزيع مشتقات البترول الاجنبية في 1868 و كامل الرأس مال الاجنبي في ميدان الغاز في فيفري 1971 .

- تأميم البنوك الاجنبية وشركات التأمين ابتداء من 1966

- احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة وبسط يدها على تجارة الجملة و اقامة الدولة النظام التعاوني كالتسيير الذاتي و التعاونيات الزراعية كبديل للنمط الانتاجي الرأسمالي الذي كان مازال ينشط

²⁶ محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية و اعادة مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

في البلاد او في شكل نظام الملكية الوطنية المشخصة في الشركات الوطنية و التي تم تطويرها حسب مقتضيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة .

و اختارت السلطات الجزائرية النظام الاقتصادي الموجه منهجا و نظاما اقتصاديا تسير عليه اقتصاد الدولة من اجل احداث التنمية الاقتصادية ، وهذا الاختيار تم التنبيهة التأكيد عليه في برنامج طرابلس سنة 1962 ، و أكد عليه مرة ثانية ميثاق الجزائر بتاريخ 21-4-1964 بقوله : ان تنمية البلاد الاقتصادية متوقفة على التخطيط و هذا الاخير مدعو للقضاء على التخلف المتراكم .

و بانتهاج الدولة لنظام التخطيط المركزي للاقتصاد فإنها ابعدت القطاع الخاص من المساهمة في التنمية الاقتصادية بل حتى و انها لم تنصفه في حالة ممارسة النشاط الاقتصادي ، إذ أن السلطات الجزائرية أقدمت على توطين حسابات المؤسسات الاقتصادية العمومية في كل بنك من البنوك الموجودة لذلك فان البنوك العمومية لم تكن تهدف إلى الربح ، و بالتالي فإن الدولة الجزائرية اخذت بأحداث الاستثمارات العمومية و توزيعها بين المناطق و الانشطة المحددة عن طريق تبني نظام المخططات التنموية ، التي كان أولها المخطط الثلاثي 1967-1969 ، ولكن تحقيق عملية التنمية كان يتم على اساس عمليات الاستيراد للأجهزة و المستلزمات فقد كان القطاع الصناعي يعتمد على استيراد التجهيزات بصفة نهائية و القطاع الفلاحي كان يعتمد على 40 بالمئة إلى 50 بالمئة من المستلزمات المستوردة و هذا إلى غاية النصف الاول من الثمانينات من القرن الماضي أين ظهر ضعف الاستراتيجية المتبناة ، فقد بدأت تظهر مؤشرات ضعف نمط تسيير الاقتصاد الوطني خاصة بعد أزمة البترول لسنة 1986 فقد عرفت المؤسسات العمومية عجزا كبيرا و متواصلا نظرا للعبء الضريبي الكبير الملقى على عاتقها مما جعلها تفقر إلى :

الفعالية الاقتصادية لذلك كان لابد للسلطات الجزائرية ان تقوم بعملية اعادة النظر في النظام الاقتصادي المتبع و ذلك بادخال العديد من الاصلاحات و تهيئة الاقتصاد للانتقال إلى نظام اقتصاد

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

السوق ، هذا الامر كان يستوجب كذلك اعادة النظر في النظام الضريبي الذي كان سائدا في تلك الفترة. وعموما كان النظام الضريبي الجزائري قبل الاصلاح منظم كالتالي :

* الضرائب على الدخل وتضم :

- الضرائب على المرتبات والاجور

- الضرائب على الارباح التجارية والصناعية .

- الرسم على النشاط المهني والتجاري .

- الضرائب على زيادة القيم .

- الضرائب على الاجور العالية HTS

- الضرائب على زيادة القيم .

* الضرائب على الاستهلاك تضم :

الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج .

- الرسم الوحيد الاجمالي على تقديم الخدمات

فعند بداية عام 1976 قامت الدولة ببعض التعديلات كإعفاء الارباح الناتجة من القطاع

الزراعي عام 1976 عام 1976 وذلك عقب صدور قانون الثورة الصناعية عام 1971 ، ثم اعيد فرض

هذه الضريبة عام 1884 حيث المعدل المطبق هو 4 بالمئة ، وعنده اصبح الهيكل الضريبي يتشكل من

الضرائب التالية :

أولا : ضرائب مباشرة وتضم :

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

- ضرائب مركزية لفائدة الدولة .

- ضرائب ورسوم لفائدة الولايات و البلديات.

ثانيا : ضرائب غير مباشرة .

ثالثا : الرسم على رقم الاعمال ويشمل الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج و الرسم اوحيد الاجمالي عند تأدية الخدمات .

رابعا : رسم التسجيل و الطابع .

و الجدول التالي يوضح هيكل النظام الضريبي لما قبل الاصلاح

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

بيان الضريبة	معدل الضريبة
1- الضرائب المباشرة :	55 بالمئة الشركات الاموال ، جدول متصاعد
-الضريبة على الارباح الصناعية و التجارية	للأشخاص
- الضريبة على الارباح غير تجارية	- ضريبة نسبية 25 بالمئة
- الضريبة التكميلية على الدخل	- جدول تصاعدي
- الضريبة على ايرادات الديون و الودائع و الكفالات	ضريبية نسبية 18 بالمئة
- المساهمة الوحيد الفلاحية	- ضريبة نسبية 4 بالمئة
- الضريبة على الرواتب و الاجور	- جدول تصاعدي
- الضريبة على فائض القيمة	30 بالمئة للمدة بين 6 و 9 سنوات ، 40
- الدفع الجزافي	بالمئة للمدة بين 3 و 6 سنوات ، 50 بالمئة اقل من 3 سنوات
الرسم على النشاط الصناعي و التجاري	- ضريبة نسبية 6 بالمئة
- الرسم على النشاط غير تجاري	- ضريبة نسبية 2.55 بالمئة
2- الرسوم المماثلة :	- ضريبة نسبية 6.05 بالمئة
الرسم العقاري على الاملاك المبنية	

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

-
- الرسم على السيارات السياحية
 - ضريبة نسبية 40 بالمئة
 - رسم خاص على تنظيم الحافلات
 - جدول حسب قوة و عمر السيارة
 - رسم خاص على الاقامات الثانوية
 - ضريبة نسبية 10 بالمئة
 - 3- الضرائب غير المباشرة
 - 500 دج للقوارب بطاقة 492 برميل ،
 - أ - الرسم على رقم الاعمال
 - 10000 دج بطاقة 20 برميل
-

- الرسم الوحيد الاجمالي على الانتاج
 - جدول تصاعدي
 - الرسم الوحيد الاجمالي على تأدية الخدمات
 - ب - الضرائب غير مباشرة
-

المبحث الثالث : الإصلاح الضريبي كضرورة لمسايرة التغيرات الاقتصادية

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

إن الجزائر المستقلة اتبعت النظام الموجه المبني على التخطيط المركزي والملكية الجماعية، وسارت على هذا النهج إلى بداية التسعينيات، فحينما عرف العالم تغيرا واضح المعالم جسده ايار المعسكر الاشتراكي من جهة وسيادة مبدأ النظام الرأسمالي من جهة نية لإضافة إلى العولمة الاقتصادية أجبرت الجزائر على تبني إصلاحات اقتصادية قصد محاولة الاندماج في الاقتصاد العالمي الذي أصبح يعتمد على زيادة الاستثمار بنوعيه المحلي والأجنبي، وفي خضم تلك الإصلاحات كان لا بد للدولة أن تجري تحولات في سياستها الضريبية والتي انعكست في صورة إصلاح ضريبي شامل. والنظام الضريبي يعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف، ولا يعمل من فراغ بل يتأثر لعدد من الجوانب، فحاولت السلطات أن تنظم تلك الآلات ذات الصلة النظام الضريبي فقامت بسن قانون ترقية الاستثمار في سنة 1993 وضمنه مجموعة من الحوافز الضريبية، وتواترت في تعديل القوانين ذات الصلة بالاستثمار، واعتبار أن الإصلاحات مست على وجه الخصوص الضرائب والاستثمارات نظرا للعلاقة التي تربط بينهما .

المطلب الاول : ماهية الاصلاح الضريبي :

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

وفي هذا الإطار فإن المعايير والتوجهات التي اتخذتها الدولة عند إعداد استراتيجية الإصلاح الضريبي في الجزائر تركزت على المبادئ الأساسية التالية:

أولاً: إعادة النظر ببنية النظام الضريبي والاتجاه بتخفيض المعدلات الضريبية وتوسيع الأجزاء الخاضعة للضريبة وتوسيع قاعدة التكاليف الضريبية بما يحقق العدالة الضريبية بما في ذلك إعادة النظر في الحد الأدنى المعفى من الضريبة

ثانياً: توجيه الضريبة بحيث تكون أداة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأن يكون النظام الضريبي يتماشى مع أهداف السياسة العامة والمستجدات الاقتصادية .

ثالثاً: الأخذ بمبدأ التشخيص الضريبي لتحقيق العدالة في التكاليف ومراعاة المقدرة التكبيفية للمكلفين بتحديد حد أدنى معفى من الضريبة، والعمل على إعفائه تماشياً مع التغير الذي يحدث في مستوى أسعار السلع والخدمات .

رابعاً: تخفيف العبء الضريبي على الدخل والإنتاج لتشجيع الاستثمار والإنتاج والادخار وتخفيض تكاليف الرسوم الجمركية على المواد الأولية المعدة للصناعة لتقليل من تكاليف الإنتاج ورفع قدرتها التنافسية على التصدير بما يحقق القطع الأجنبي اللازم للتنمية.

خامساً: توفير الوسائل والأدوات اللازمة لمكافحة التهريب والغش الضريبيين بما يساعد الإدارة الضريبية في تحقيق العدالة في التكاليف .

سادساً: اعتماد التأهيل والتدريب لسياسة دائمة لرفع كفاءة الجهاز الضريبي .

سابعاً: التوسع أكثر في استعمال أجهزة الإعلام الآلي .

المطلب الثاني : السياق الدولي و الوطني للإصلاح الضريبي في الجزائر

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

1 السياق الدولي :

- لقد تزامن الاصلاح الضريبي الذي انتهجته الجزائر مع عدة تحولات هامة عرفتھا الحياة الاقتصادية الدولية ، و التي تتمثل فيما يلي :

- فشل النظام الاشتراكي وسيطرة النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية و الذي يتحكم في ادارة الاقتصاد العالمي .

- اعادة هيكلة الاقتصاد العالمي نتيجة للثورة العلمية التكنولوجية بما افرزته من تحولات جديدة في سياق ظاهرة العولمة .

- الاتجاه المتزايد نحو التكتل الاقتصادي بين الدول المتقدمة و الذي يتطلب تنسيق من الاليات الاقتصادية لهذه الدول ، و تدعيم لقدرتها التفاوضية في مجال التجارة العالمية .

- استمرار ازمة التنمية في دول العالم الثالث و من بينها الجزائر نتيجة ازمة المديونية ، و هذا ما جعلها تخضع لضغوطات .

لقد ساهمت هه التحولات التي عرفها الاقتصاد الدولي مع بروز معالم نظام عالمي جديد له خصائصه المميزة . في هذا الظرف اصبح الاصلاح الضريبي اداة هامة لتنسيق السياسات الاقتصادية لمختلف الدول ومواجهة تحديات العولمة التي من اهم انعكاساتها التأثير على مصير الاقتصادات المختلفة و لقد تم تحديد الاتجاه العام للإصلاح الضريبي و الذي يتمحور في العناصر التالية :

أ- توسيع وعاء الضريبة و خفض اسعارها حتى يتم تفادي المشاكل التهرب الضريبي ، و اقرار معاملة ضريبية مماثلة لمختلف الانشطة و الافراد عند تشابه ظروفهم الاقتصادية .

ب - اعتبار ضريبة القيمة المضافة عنصرا هاما في برامج الاصلاح لما تتميز به من خصائص كالحياضية، و الشفافية و المردودية خاصة وأن التجربة قد أثبتت فعاليتها في معظم الدول التي طبقتها رغم المشاكل التي تواجهها عند بداية تطبيقها .

ج - ضرورة اصلاح النظام الضريبي بشكل منسجم و عام ، حيث ان التصحيح الاقتصادي الشامل يستدعي تكامل الاصلاح الضريبي بشكل وثيق مع تدابير التصحيح الهيكلي الشامل .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

د - مراعاة الظروف القائمة داخل الوطن وخارجه وذلك باعتبار التفاعل الموجود بين النظام الضريبي والانظمة الاخرى سواء كانت المحلية او خارجية .

2 - السياق الوطني للإصلاح الضريبي :

إن الاختلالات التي ميزت الاقتصاد الوطني ، وخاصة مع تراجع اسعار البترول سنة 1986 ، و تراجع معدلات النمو ، وتزايد حجم المديونية الخارجية ، دفعت بالمسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح عميق على الاقتصاد الوطني لإنعاشه، من خلال معالجة مشكلة الفعالية في المؤسسة العمومية ، وفي هذا السياق كرس دستور 1989 التوجه نحو اقتصاد السوق . ومن بين الواقع للإصلاح الضريبي نجد :

27

تعقد وعدم استقرار النظام الضريبي :

إن تعقد النظام الضريبي وعدم ثباته الناجم عن كثرة الضرائب و الرسوم ، إضافة إلى تعدد معدلاتها وإختلاف مواعيد تحصيلها ، كل هذه العوامل جعلت النظام الضريبي صعب التطبيق والتحكم فيه ، مما صعب مهمة إدارة الضرائب و المؤسسة معا .

ضعف العدالة الضريبية :

لقد ابتعد النظام الضريبي عن منطق العدالة ، حيث كان الاقتطاع الضريبي مقتصرًا على بعض المداخل دون الأخرى ، إضافة إلى عدم مراعاة الوضعية العامة للمكلف نتيجة انتشار الضرائب النوعية

كما ان هنالك اختلافا في المعاملة الضريبية بحيث نجد المؤسسات العمومية تستفيد من مزايا ضريبية هامة عكس المؤسسات الخاصة .

²⁷ طويل اسيا ، متاح رانية اصلاح النظام الجبائي في الدول النامية ، دراسة تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاصلاح الجبائي والتنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 02 2014 .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

كما أن الضرائب المباشرة كان يغلب عليها الطابع النسبي ، الذي لا يراعي حجم الدخل ذلك ما سبب اجحافا في حق أصحاب الدخل الضعيفة و المحدودة التي تتحمل قدرا كبيرا من الضرائب، بل في كثير من الحالات تكون ضرائب الدخل الشخصي مفروضة على الدخل الصغيرة جدا اي غياب العدالة الراسية و من جهة اخرى عدم العدالة، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الأجنبية تخضع لمعاملة ضريبية خاصة بحيث نجد المؤسسات الجزائرية تخضع للضريبة على الأرباح الصناعية و التجارية بمعدل 50 بالمئة بينما مؤسسات الاشغال العقارية الأجنبية تخضع لمعدل 8 بالمئة ، أما المؤسسات الأجنبية لتأدية الخدمات تخضع لاقتطاع من المصدر للضريبة على الارباح غير التجارية بنسبة 25 بالمئة .

ضعف الادارة الضريبية :

من بين الأسباب التي أدت إلى فشل النظام الضريبي السابق الضعف التذي تعاني منه الادارة الضريبية و ذلك لوجود الاسباب التالية²⁸:

- الفراغ الذي عرفته الادارة الضريبية بعد رحيل السلطات الاستعمارية ادى إلى صعوبة التحكم في سيرورة تلك الادارة مما اثر سلبا على مردوديتها .
- تدني المستوى التعليمي لموظفي الضرائب ، هذا الوضع الذي ادى إلى صعوبة تأدية مهام ادارة الضرائب ، و غموض النصوص التشريعية الضريبية .
- سوء التنظيم الاداري ، وجود البيروقراطية ، و انتشار الرشوة في جهاز ادارة الضرائب ادى إلى ضعف الادارة الضريبية .

انتشار الغش و التهرب الضريبي :

لقد ساهمت جميع السلبيات السابقة في رفع حدة الغش و التهرب الضريبي بالإضافة إلى عوامل اخرى تتمثل فيما يلي :

²⁸ ناصر مراد ، الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003 ، منشورات بغدادي ، الجزائر ، ص 35، 36

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

✓ نقص الوعي الضريبي لدى المكلفين ، واعتقادهم ان الضريبة تمس اموالهم الخاصة بدون مقابل ، هذا ما يدفعهم إلى استعمال كل الطرق و الوسائل الممكنة لاجتناب الضريبة وجود ثغرات في التشريع الضريبي ، هذا الوضع الذي يدفع المكلفين باستغلال ذلك للتهرب من الضريبة .

ويمكن انتشار حدة التهرب و الغش الضريبي مؤشرا لعدم نجاح النظام الضريبي كما انه يعبر عن عدم رضا المكلفين بما فيهم المؤسسات عن ذلك النظام وللتخفيف من حدة هذه الظاهرة الخطيرة يجب على الدولة ان تبادر بالإجراءات التالية :

- ادخال اصلاحات حقيقية و عميقة على النظام الضريبي قصد معالجة السلبيات و النقائص الموجودة فيه .
- تحصين ادارة الضرائب عن طريق رفع مستوى التكوين و توسيعه بالإضافة إلى إدخال تقنيات متطورة كنظام الاعلام الآلي .
- توسيع الرقابة و تكثيفها بتشجيع موظفي الضرائب كإضافة علاوة في أجورهم مرتبطة بحجم رقم الاعمال المكتشف من طرفهم من خلال عمليات التفتيش بالإضافة إلى توفير سلطة عالية لهم من الناحية القانونية .

المطلب الثالث : مكونات النظام الضريبي بعد الإصلاحات :

و من بين الضرائب الجديدة التي تضمنها الإصلاح الضريبي لعام 1991 بمحاولة تصحيح الاختلالات التي تضمنها النظام الضريبي الموروث عن الاستعمار الفرنسي و تماشيا مع الإصلاحات الاقتصادية لعام 1988 ، هذه الضرائب الجديدة تتمثل في :

أولاً: الضريبة على الدخل الإجمالي IRG بما فيها الضريبة على الدخل الإجمالي الخاصة بالمرتبات والأجور .

ثانياً: الضريبة على أرباح الشركات IBS المفروضة على الأشخاص المعنويين .

ثالثاً: الرسم على القيمة المضافة TVA بالإضافة للتعرض لبعض الضرائب الأخرى التي لها دور تنموي وفعال في تطبيق التنمية الاقتصادية وترقية الاستثمارات المحلية أو الأجنبية.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

1 - الضريبة على الدخل الاجمالي : IRG

لقد نصت المادة اولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على : تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل " وتفرض هذه الضريبة على الدخل الإجمالي الصافي للمكلف بالضريبة .

لقد أسست الضريبة على الدخل الاجمالي من خلال قانون المالية لسنة 1991 ، وتنص المادة رقم (01) من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي :

"تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين تسمى ضريبة الدخل، وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة " .

وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي ضريبة مباشرة و تصاعدية حسب الجدول رقم (1) :

معدل الضريبة	الدخل الخاضع للضريبة (دج)
0	لا يتجاوز 60000
10	من 60.001 إلى 180000
20	من 180000 إلى 360000
30	من 360001 إلى 1080000
35	من 1.080.001 إلى 3.240000
40	أكثر من 3.240000

المصدر: page 27، Mars 2004، PMF: Magazine d'Algérie n°17

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

الجدول رقم 1 : السلم الضريبي على الدخل الاجمالي

حدد الحد الأدنى المعفى من الضريبة 60000 دج والذي يعتبر زهيدا خاصة مع ارتفاع مستوى الأسعار وتدهور القدرة الشرائية، مع العلم أن مستوى هذا الحد يجب أن يضمن مستوى المعيشة العادي للمكلف

- يطبق هذا الجدول وفق التصاعد بالشرائح، بحيث يطبق معدل الضريبة الجديد على الجزء الإضافي فقط من الدخل وليس على الدخل بكامله كما هو الحال في التصاعد الإجمالي
- عدم مرونة التصاعدية المعتمدة، بحيث نجد طول الشريحة الأولى 60000 دج، بينما طول الشريحة الثانية 120000، أما الشريحة الثالثة فهو أكبر إذ طولها يساوي 10000، وهذا في الواقع لصالح الدخول المرتفعة لذلك يجب أن تكون الشريحة الأولى واسعة، حتى يمكن التخفيف من حدة التقلبات في الدخل
- قد تدفع تصاعدية الضريبة بالمكلف في حالة وقوع دخله في شريحة ذات معدل مرتفع، العمل على تدنية دخله لإلحاقه بشريحة ذات معدل منخفض، لذلك يجب أن يكون الانتقال في المعدل بين شريحة وأخرى بدرجة صغيرة، لتجنب تحايل المكلفين وتقليص حدة التهرب، إذ يمكن أن تخسر الخزينة من التهرب أكثر مما تحصله من التصاعدية.

تعتبر المعدلات المدرجة في الجدول مرتفعة نوعا ولا تشجع على الاستثمار وتوسيعه . فإن الجدول الضريبي على الدخل الاجمالي، سواء بالنسبة لتقسيم الشرائح أو تحديد المعدلات الضريبية الموافقة لكل شريحة، نجده لا يستند على دراسات ميدانية، لذلك فإنه لا يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري، مما ينعكس سلبا على فعالية الضريبة على الدخل الإجمالي.

- ان ادخال هذه الضريبة فان النظام الضريبي الغي العمل بنظام الضرائب المتعددة والذي يتسم بالتعقيد وعدم الانسجام مع مبدأ شخصية الضريبة وتحويل إلى نظام الضريبة الوحيدة .

2 – الضريبة على ارباح الشركات²⁹:

²⁹ بلال حميد ، السياسة الضريبية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستار أكاديمي ، جامعة ورقلة 2015.

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

إن أهم الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها الإصلاح الضريبي التي قامت بها الدولة عام 1991 هو إخضاع الشركات العامة كمثيلاتها الخاصة للضريبة على أرباح الشركات. وقد عرف هذا النوع من الضرائب عدة تعديلات وتغييرات ودائما من أجل رفع حجم الاستثمارات في مختلف المجالات الاقتصادية للحد من أزمة البطالة التي تعاني منها الجزائر.

بالإضافة من بين الأهداف التي سعى إليها الإصلاح الاقتصادي لسنة 1988، يتمحور في وضع المؤسسات العمومية في نفس موضع المؤسسات الخاصة وإخضاعها لمنطق وقواعد السوق، ولتكريس هذا المسعى تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة رقم من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة رقم 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على ما يلي:

تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136، وتسمى هذه الضريبة، الضريبة على أرباح الشركات، ويسعى الإصلاح الضريبي المتعلق في فرض الضريبة على أرباح الشركات، إلى تحقيق هدفين، فمن جهة يهدف إلى تنظيم شكلي الذي سمح بتأسيس ضريبة خاصة على الأشخاص المعنوية كشركات الأموال، ومن جهة ثانية يهدف إلى تنظيم إقتصادي الذي سمح بتخفيض العبء الضريبي المطبق على الشركات، وتمكينها من الإنعاش والنمو الاقتصادي. ومن مزايا الضريبة على أرباح الشركات ما يلي:

-تشجيع إقامة الشركات في شكل مجموعات (الشركة الأم وفروعها)

-تخفيض الضريبة المدفوعة من خلال السماح بترحيل الخسائر السابقة إلى غاية السنة الخامسة.

تتميز الضريبة على أرباح الشركات بعدة خصائص نجملها فيما يلي:

- ضريبة وحيدة : حيث أنها تتعلق بضريبة واحدة تفرض على الأشخاص المعنويين .

-ضريبة عامة : كوهنا تفرض على مجمل الأرباح دون التمييز لطبيعتها.

-ضريبة سنوية : بحيث تفرض مرة واحدة في السنة على الأرباح المحققة خلال السنة.

- ضريبة نسبية : حيث يخضع الربح الضريبي لمعدل ثابت وليس لجدول تصاعدي .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

-ضريبة تصريحية : بحيث يتعين على المكلف تقديم تصريح سنوي لجميع أرباحه لدى مفتشية الضرائب التابعة للمقر الاجتماعي للمؤسسة الرئيسية، وذلك كآخر أجل نهاية شهر مارس للسنة التي تلي سنة الاستغلال .

3- الرسم على القيمة المضافة : TVA

إن الرسم على القيمة المضافة الذي تم إنشاؤه عام 1991 والذي حل محل الرسمين اللذان كانا يطبقان سابقا وهما GP.U.T : و S.P.G.U.T الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج والرسم الوحيد الإجمالي عند تقديم الخدمات .

إن هذا الرسم و حسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية ، و القيمة المضافة من وجهة نظر فقهاء الضرائب هي عبارة عن فريضة تفرض على الانتاج في كافة مراحلها و تتمثل في الزيادة في قيمة الانتاج في كل مرحلة من مراحل الانتاج .

يعتبر الرسم على القيمة المضافة أداة ضريبية لعصرنة الإقتصاد الوطني ضريبة حديثة واسعة التطبيق سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وذلك لما تتمتع به هذه الضريبة من خصائص هي : -توسيع مجال التطبيق : يعتبر مجال تطبيق(TVA) جد واسع بحيث أنه يتضمن العمليات الخاضعة لـ

(TUGP)و(TUGPS) وعمليات أخرى مثل التجارة بالجملة والمساحات الكبرى والمهن الحرة.

إن توسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة يسمح للدولة التحكم أكثر في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الحصول على موارد إضافية هامة .

ويسعى المشرع تحقيق عدة أهداف من خلال تأسيس الرسم على القيمة المضافة و تتمثل فيما يلي:³⁰

- تبسيط الضرائب غير المباشرة، وذلك بتعويض (TUGP) و (TUGPS) بـضريبة واحدة هي (TVA) مع تقليص عدد المعدلات من (18) إلى (02)

-الإنعاش الاقتصادي من خلال تخفيض تكلفة الاستثمارات .

³⁰ مجلة علوم الاقتصاد و التسير و اتجارة ، العدد 118

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في

الجزائر

-تشجيع الاستثمارات والمنافسة من خلال حيادية وشفافية الضريبة .

-حفز منافسة المؤسسات الجزائرية في الأسواق الخارجية عن طريق إلغاء العبء الضريبي الذي تتحمله المنتجات الوطنية عند تصديرها إلى الخارج لتقييم الرسم على القيمة المضافة نضع الملاحظات التالية :

-يعمل الرسم على القيمة المضافة على تحفيز الاستثمار وتوسيعه بحيث سمح المشرع باسترجاع الرسم على القيمة المضافة المتعلق بمشتريات التجهيزات ووسائل الانتاج في نفس الشهر الذي اشترت فيه، أي دون التأخير الشهري .

-تتميز هذه الضريبة بالحياد ولا تؤثر على نتيجة المؤسسة، بحيث تؤدي المؤسسة دور الوسيط بين المستهلك النهائي وإدارة الضرائب، كما أنها لا تدرج ضمن تكاليف المؤسسة .

-تسمح هذه الضريبة بتوفير إيرادات كبيرة لخزينة الدولة وعلى مدار السنة، نظرا لاتساع تطبيقها، ومواعيد تحصيلها الشهرية. رغم المزايا السابقة للرسم على القيمة المضافة إلا أننا نسجل النقائص التالية:

- عدم عدالة هذه الضريبة حيث أنها نسبية ولا تراعي المقدرة التكليفية للمستهلك.

-رغم حيادية الرسم على القيمة المضافة على نتيجة المؤسسة إلا أن خزينة المؤسسة قد تتأثر سلبا، وذلك من خلال التأخير الشهري لاسترجاع الرسم المحمل على مشتريات البضائع والخدمات، ضف إلى ذلك فإن دفع الرسم على المشتريات يتم مباشرة عند إقتناء البضاعة، بينما البيع قد يتم على الحساب، وفي هذا الوضع تطرح مشكلة السيولة النقدية على مستوى خزينة المؤسسة .

- يشكل ضعف الوسائل المادية والبشرية لإدارة الضرائب عائقا لفعالية هذه الضريبة، بحيث يسمح لبعض التجار غير الترهء التهرب من الضريبة على القيمة المضافة، من خلال تضخيم الرسوم القابلة للإسترجاع باستعمال فواتير شراء وهمية، أو بتخفيض مبالغ المبيعات عن قيمتها الحقيقية .

المطلب الرابع : المؤشرات المالية في تقييم فعالية الاصلاح الضريبي في الجزائر . 2010-2019

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

إنطلاقاً من أن النظام الضريبي يتضمن أنواعاً عديدة من الضريبة، والتي تمثل المصدر المالي الأساسي لتمويل خزينة الدولة، كلما كان تطبيق النظام الضريبي شاملاً وموضوعياً، دل ذلك على مدى نجاعته وفعالته و مردوديته.

بعد أكثر من 27 سنة من تطبيق الإصلاحات الضريبة 1992-2019 نتساءل اليوم على مردودية هذه الإصلاحات وفعاليتها الضريبية وذلك على ضوء بعض المؤشرات المالية المتوفرة لدينا، حيث سنقوم بدراسة وتحليل تطور حصيلة الضريبة إلى جانب دراسة مستوى تنفيذ التقديرات المعلنة المتعلقة بالجباية العادية ومقارنتها بالإنجازات الفعلية المحققة.

أولاً : تطور حصيلة الإيرادات الضريبية العادية المحصلة خلال الفترة 2010-2018 :

تمثل الحصيلة الضريبية العادية للنظام الضريبي إحدى المؤشرات السياسية للتأكد من فعالته من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب و الرسوم المحصلة لميزانية الدولة وتبيان تقسيمات هذه الضرائب، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي :

الفصل الأول
مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في
الجزائر

2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	الحصيلة الضريبية
------	------	------	------	------	------	------	------	------	---------------------

الفصل الأول
مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في
الجزائر

1204.06	1208.29	1034.94	882.06	822.78	862.40	862.41	686.41	559.41	الضرائب المباشرة
704.34	683.57	632.87	592.13	527.24	489.06	548.47	380.35	239.30	IRG: الاجور
98.69	87.54	82.44	94.96	77.31	68.44	59.82	54.82	58.27	IRG الاجور
385.27	419.95	380.38	355.88	269.85	285.29	248.13	245.87	255.05	IBS
88.39	93.21	96.02	88.05	71.64	62.69	56.27	47.96	39.84	حقوق التسجيل و الطابع
4.15	4.26	6.60	1.49	1.63	3.34	1.85	1.45	1.33	الضرائب غير مباشرة

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

الحاصل

الجبائية

العادية

2785.74 2750.61 2564.62 2557.31 2126.35 2072.09 1944.57 1548.53 1309.37

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية والتحصيل، مكتب الاحصائيات،

2019

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

من خلال القراءة التحليلية للجدول اعلاه حول تطور الحصيلة الضريبية العادية خلال فترة 2010-2018 يمكننا ملاحظة ما يلي :

- ارتفاع ملاحظ و كبير في حصيلة الضرائب المباشر من سنة 2010 إلى 2018 حيث انتقلت مجمل الحصيلة الضريبة العادية من 1.309.37 مليار دينار سنة 2010 إلى 2.785.74 مليار دينار 2018 أي بمعدل 112.75 بالمئة .

- تمثل نسبة مساهمة الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة لمجموع ايرادات الضرائب المباشرة خلال سنة 2018 ب 28.82 بالمئة وتمثل هذه النسبة مجموع الضريبة على الدخل الاجمالي بالنسبة للأجور و غير الاجور ، حيث بلغت حصيلة الدخل الاجمالي IRG ب 803.03 مليار دينار مقابل مجموع الايرادات العادية ب 2.785.74 مليار دينار سنة 2018 .

- ان هذا الارتفاع في حجم الحصيلة الضريبية بالنسبة للضريبة على الدخل الاجمالي IRG في السنوات الاخيرة ابتداء من سنة 2008 راجع إلى التعديلات القانونية التي عرفها نظام الاجور ، و ارتفاع حجم الكتلة الاجرية الناتجة عن تعديل القوانين التأسيسية لمختلف القطاعات الوظيفة العمومية وكذا تغيير سلم الضريبة التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي .

ثانيا : مدى تغطية حصيلة الجباية العادية لحجم نفقات التسيير .

الملاحظ في الجدول الموالي ارتفاع في الحصيلة الفعلية للجباية العادية مقارنة بحجم نفقات التسيير التقديرية ، حيث يلاحظ انها لم تساير الارتفاع القياسي لهذه الاخيرة خاصة سنة 2018 حيث بلغت حجم نفقات التسيير في ميزانية الدولة التقديرية ب 458.46 مليار دينار حصيلة الضرائب العادية بعجز يفوق 64 بالمئة .

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حصيلة الجباية العادية	1309.37	1548.53	1944.57	2072.09	2126.35	2557.31	2564.61	2750.61	2785.74
نفقات التسيير التقديرية	2683.7	3434.30	4608.25	4335.61	4714.45	4972.27	4807.35	4591.84	4584.46
نسبة التغطية	48.80	45.09	42.19	47.49	45.10	51.43	53.34	59.90	60.76

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة بالإحصائيات المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية، 2019

إن القاعدة الذهبية كانت مطبقة ومحترمة في الماضي وبصرامة في السبعينيات 1969-1978 ،
والمتمثلة في منع استعمال الجباية البترولية في تمويل ميزانية التسيير، ونتج عن هذه القاعدة الذهبية
فائض في الميزانية العامة ، ولكن مع الاسف فقد سجل خلال السنوات الاخيرة انحراف خطير تمثل في
تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية خلال سنة 2018 لتمويل نفقات التسيير والمقدر حوالي ب
40 بالمئة .

ثالثا : حصة الجباية العادية و البترولية من اجمالي ميزانية للدولة :

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

إن الاصلاحات الضريبية تهدف اساسا إلى تحسين مستوى مردودية الجباية العادية على حساب الجباية البترولية التي تهيمن بشكل كبير على تمويل الميزانية العامة، وللمعرفة درجة المقارنة بين حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية ، نوضح ذلك في الجدول الموالي :

الجدول : حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية خلال الفترة 2010-2018

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
حصيلة الجباية العادية	1309.37	1548.53	1944.57	2077.09	2126.35	2557.31	2564.62	2750.61	2785.74
حصيلة الجباية البترولية	1501.7	1529.40	1519.04	1615.9	1577.73	1722.94	1682.55	2126.99	2349.69
مجموع الحصيلتين	2811.07	3077.93	3463.61	3687.99	3704.08	4280.25	4247.17	4877.59	5135.43
نسبة مساهمة الجباية العادية	58,46%	50.31%	56.14%	56.18%	57.41%	59.75%	60.38%	56.39%	54.25%

الفصل الأول

مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

45.75	43.61	39.62	40.25	42.59	43.82	43.86	49.69	53.42	نسبة مساهمة
%	%	%	%	%	%	%	%	%	الجبائية
									البتروولية

المصدر: من اعداد الباحثة بالاستعانة إلى الاحصائيات المديرية العامة للضرائب ، مديرية العمليات الجبائية ، 2019

الفصل الأول مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن هنالك ارتفاع تدريجي في حصيلة الجباية العادية مقارنة بالحصيلة البترولية حيث يتبين لها ان مساهمة الجباية العادية ضئيلة وغير مقنعة في الاقتصاد الوطني مقارنة بالجباية البترولية ، ففي سنة 2010 كانت نسبة مساهمة الجباية البترولية في حدود 53.42 % لتتخف سنة 2018 في حدود 45.75 % ، وهذا الإنخفاض راجع إلى تدني حصيلة الجباية البترولية بل هو ناتج إلى ارتفاع في حصيلة الجباية العادية مقارنة بالجباية البترولية .

إن الارتفاع المتزايد في نسبة مساهمة الجباية البترولية في مجموع الميزانية العامة يدل على إشكالية ارتباط ميزانية الدولة بالاقتصاد النفطي وعدم إيجاد حلول أخرى لتنويع الاقتصاد .

خاتمة الفصل الأول :

إن الضريبة ليست مجرد أداة مالية فقط، بل هي أداة اقتصادية و اجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في مسار التنمية فهي من بين الموارد المالية للدول النامية ، حيث تعتبر الإصلاحات التي تمت على صعيد الضرائب من أهم الخطوات التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق الأهداف المرجوة لإنعاش القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، تجلت هذه الآثار واضحة على شكل نتائج عمل الإصلاح على تحقيقها خاصة منها في المجال الاستثماري بالتأثير على الادخار والاستهلاك عن طريق التعديل في أهم الضرائب الرئيسية ومدى ونجاعة هذه الإصلاحات في إيجاد سياسة ضريبية مثلى لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

الفصل الثاني

استراتيجيات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد :

إن دراسة المجتمع كانت ولا تزال المحور الأساسي لمختلف الأبحاث والدراسات من طرف المفكرين والباحثين ولعل أهم القضايا التي تركز عليها هذه الدراسات هي قضية التخلف والتنمية التبعية وغيرها تشغل دول العالم الثالث عامة والجزائر خاصة نتيجة تعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية المعاصرة ، ومنه أخذ البحث في مجال التنمية يزداد شساعة ويتطرق إلى ميادين جديدة ، فعملية التنمية لا تقتصر على الامداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني ، انما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات ، ذلك أنه بدون ادارة قوية لا يمكن الوصول إلى التنمية الاقتصادية الشاملة ، ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالمجتمع و التخلص من تبعيته للغرب والتحرر منه .

الجزائر ولتدارك ذلك التأخر الواقع في مجالات التنمية الاقتصادية الموروثة عن مختلف الأزمات الاقتصادية والأمنية ، ركزت على حركية الاستثمار لبعث النمو من جديد ، مع بداية الألفية الثالثة دعمت برامج الاستثمارات العمومية انطلقت من دعم الإنعاش الاقتصادي مرورا بالبرنامج التكميلي لدعم النمو وصولا إلى برنامج توطيد النمو ، لكن في ظل هذه المخصصات المالية الضخمة هنالك الكثير من التساؤلات المطروحة ذات الصلة بمدى تحقيق الأهداف التنموية التي رصدت من أجلها .

هذا ما سوف نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل .

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية .

المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية

أولا : النمو الاقتصادي و التنمية :

تعتبر التنمية الاقتصادية من الأهداف الأساسية التي تسعى إليها الحكومات ، و تتطلع إليها الشعوب و ذلك لكونها تمثل الخلاصة المادية للجهود الاقتصادية و غير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ، إذ تعد احد الشروط الضرورية لتحسين المستوى المعيشي للمجتمعات ، كما يعد مؤشرا من مؤشرات رخائها .

إن التنمية احد الغايات النبيلة لبناء عالم أفضل يقضي على المعاناة الإنسانية و هي بهذا لا بد ان تكون تغييرا حضاريا يتناول ابنية المجتمع كافة بالقدر الذي يعالج أسباب الفقر ... و يضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة في المجتمع و توفير الضمانات الاجتماعية لهم ... و تقديم الرعاية الصحية حال مرضهم الخ .م

و يختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم يتفق عليه بشأن التنمية الاقتصادية ، و لدى البعض اتجاهات لاستعمال عدة مصطلحات تعطى مفهوم للتنمية مثل النمو الاقتصادي في حين يرى الآخرون أن ثمة اختلاف بين مدلول التنمية الاقتصادية و غيرها من المصطلحات و أن كان التركيز في هذا الصدد يكون حول مصطلحين هما النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية .

النمو الاقتصادي :

هو معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي خلال فترة زمنية معينة عادة تكون عاما كما أنه عبارة عن مجرد ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي خلال فترة محدودة دون أن يصاحب ذلك أي تغيرات بنيانية

31

³¹ ابراهيم عصمت مطوع ، التربية البيئية في الوطن العربي ، دار الفكر العربي سنة 1995 ص 10، 09 .

في حين أن التنمية الاقتصادية³² تعتبر عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ويتبع هذا النمو زيادة في الدخل القومي وفي نصيب الفرد و من خلال ذلك تتحسن أوضاع المواطنين وتزيد قدرات الاقتصاد القومي يصاحب ذلك تغيرات بنيانه تتمثل في زيادة التراكم الرأسمالي وترتفع معه نسبة مستويات الكفاءة الفنية بل الكفاءة الاقتصادية للمجتمع ككل ... فالتنمية الاقتصادية عملية مستدامة .

وعلى ذلك نخلص إلى أن النمو GROWTH هو عملية زياد تلقائية ثابتة مستمرة وتطور بطيء تدريجي يحدث في جانب معين من جوانب الحياة ، أما التنمية Developpement فعبارة عن عملية تحقيق زيادة تراكمية متعمدة ودائمة تحدث عبر فترة ن الزمن وتحتاج إلى دفعة قوية هن طريق جهود منظمة تخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو .

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة لعام 1956³³، أن التنمية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع .

هذا في حين ينفق كل من سلتز وروستو w/Rostow على اعتبار ان التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها ، وتبني الخصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة .

ويذكر ماير MEIER أن التنمية عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي للدولة خلال فترة معينة ، ويتفق معه بولدوين في ذلك ، ولكنه يضيف ان تحقق التنمية يتطلب توافر معدلات عالية من النمو في قطاعات اقتصادية واجتماعية .

- لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما، خلال فترة زمنية معينة عادة سنة واحدة.³⁴

³² يسرى دعيس ، البيئة والتنمية المستدامة قضايا وتحديات وحلول ، الجزء الاول البيطاش سنتر والتوزيع ، الاسكندرية، سنة 2006 ص 487 .

³³ منذر محمد راضي ، النظم الاقتصادية في القرن العشرين ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع ، المجلد 01 ، الطبعة 01 ، 2016 ص 181 .

³⁴ علي جدوع الشرفات : التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، ط 1 ، 2010 ص 39-40

- كما تتعدد تعاريف التنمية الاقتصادية، حيث يعرفها البعض على أنها العملية التي بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي³⁵.

- ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي³⁶.

- وعلى العموم يمكن أن نعرف ونستخلص : التنمية الاقتصادية بأنها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكل في الإنتاج .

ثانيا : عناصر التنمية الاقتصادية :

تكمن عناصر التنمية الاقتصادية في مجموع المتطلبات أو المستلزمات، التي يجب الاهتمام بها من أجل تحقيق تنمية اقتصادية ناجعة، ونذكر منها ما يلي:

1- تراكم رأس المال :

يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية، ويتم تحقيق التراكم في رأس المال من خلال عملية الاستثمار والتي تستلزم توفر حجم مناسب من المدخرات الحقيقية، بحيث يتم من خلالها توفير الموارد لأغراض الاستثمار، بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في حقيقة أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع، ويمكنه من أن يحقق معدلا عاليا للنمو³⁷.

³⁵ محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسري احمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية للطبع والنشر والتوزيع 1999 ، الاسكندرية ، ص 24 .

³⁶ محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمن يسري احمد ، نفس المرجع ص 24 .

³⁷ مدحت القرشي : التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الاردن - عمان ، ط 1 ص-ص :

2- الموارد الطبيعية :

تعرف الموارد الطبيعية بأنها كل العناصر الأصلية التي تؤلف الأرض أو موارد الأرض، وتعرف الأمم المتحدة الموارد الطبيعية على أنها "أي شيء وجدته الإنسان في بيئته الطبيعية والتي ربما يستغلها لمنفعته". وتشمل هذه الموارد الصخور التي تحتوي على خامات المعادن ومصادر الطاقة والمنتجات المفيدة الأخرى، ولهذه الموارد الطبيعية أهمية خاصة في مرحلة النمو الاقتصادي ذلك أن البدء بعملية تكوين رأس المال تتطلب بالضرورة أن يكون البلد في وضع يجب أن ينتج فائضا³⁸.

3- الموارد البشرية :

تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي يمكن أو يحتمل أن تكون أو ينبغي أن تكون قابلة للاستخدام في إنتاج السلع أو أداء الخدمات النافعة لذلك.

إن الموارد البشرية تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية، ويتأتى ذلك من أن الإنسان غاية التنمية ووسيلتها، وكون الإنسان غاية التنمية، فإن الهدف النهائي لها يتمثل في رفع مستوى معيشة الإنسان عن طريق الارتفاع بمستوى دخله الحقيقي، ورفع مستوى نواحي حياته الأخرى وذلك من خلال زيادة الإنتاج وتطويره، وضمان توزيعه بصورة عادلة، أما كون الإنسان وسيلة التنمية فيأتي من أن عملية التنمية توضع وتنفذ وتعطي ثمارها من خلال النشاط الإنساني، وأنه من المستحيل تصور حصول التنمية بدون الاعتماد على الإنسان كمصمم ومنفذ لها، وبالتالي كمنتفع منه .³⁹

4- التكنولوجيا :

تعرف التكنولوجيا بوصفها أية معرفة عملية منظمة متأسسة على التجربة أو على النظرية العلمية التي تعزز قدرة المجتمع على إنتاج السلع والخدمات، إذ أنها تساهم في زيادة الإنتاج عندما تتجسد التحسينات في السلع الرأسمالية، وهناك من التكنولوجيا ما يتجسد في البشر ويأخذ شكل مهارات متحسنة بالنسبة للعمل والإدارة .

³⁸ محمد صالح تركي القرشي : علم الاقتصاد التنموية ، دار اثناء للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، ط1 ، 2010 ص 54 .

³⁹ فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن 2006 ص 192-193

المطلب الثاني : سياسات التنمية الاقتصادية .

يقصد بالسياسات الاقتصادية بانها عبارة عن بيان للأهداف الاقتصادية التي تتبناها الدولة و الأدوات التي تستخدمها لتحقيق هذه الاهداف ، و السياسات الاقتصادية تشمل جميع القطاعات و جوانب الاقتصاد الوطني لهذا هنالك سياسات نقدية و سياسات مالية صناعية و تجارية و غيرها .

و سوف نتناول في هذا المطلب السياسات الاقتصادية الفرعية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

الفرع الأول : السياسات النقدية و التنمية الاقتصادية⁴⁰ :

يقصد بالسياسة النقدية مجمل النشاطات التي يقوم بها البنك المركزي للتأثير على التغيرات النقدية و للسيطرة على عرض النقود و حجم الائتمان الممنوح للنشاط الاقتصادي و التحكم بهيكل اسعار الفائدة بما يؤمن استمرار نمو النشاط الاقتصادي و تحقيق الاستخدام الكامل للعمالة مع استقرار المستوى العام للأسعار، و تلعب السياسة النقدية في البلدان النامية دورا مهما في تعجيل التنمية من خلال التأثير على توفير تكاليف الائتمان و السيطرة على التضخم و المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ، و تعمل السياسات النقدية في الاتجاهات التالية :

- تأمين الهيكل المرغوب لأسعار الفائدة

- التوازن المطلوب بين العرض و الطلب .

- توفير الائتمان للتوسع الاقتصادي .

⁴⁰ حميشي بركاهم ، اثر السياسات الاقتصادية في الجزائر 1992-2009، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز

الجامعي بالبويرة . 2010- 2011 ص 3- 4

الفرع الثاني : السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية :

1- التجارة و التنمية الاقتصادية

تسعى البلدان النامية إلى توسيع تجارتها الخارجية التي تحقق العديد من المنافع للاقتصاد الوطني ، وذلك من خلال رسم السياسات التجارية التي تخدم متطلبات التنمية الاقتصادية و العلاقة بين التجارة و التنمية الاقتصادية تبرز في أن التجارة تكون حافز للنمو الاقتصادي السريع بموجب العريضة للتجارة الخارجية .

2- السياسات التجارية :

السياسات التجارية هي اجراءات تتخذها الدولة لتعزيز التجارة الخارجية و علاقات الاستيراد و التصدير مع الخارج ، و السياسات التجارية ذات اهمية كبيرة و خاصة بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة الخارجية في توفير الفائض الاقتصادي و العوائد من العملات الاجنبية للايفاء بمتطلبات التنمية الاقتصادية ، و حتى تجارتها تستخدم الوسائل المحلية و الدولية ، و من بين الوسائل المحلية :

1- توسيع الصادرات و السعي لتقليل التكلفة و تحسين نوعية السلع .

2- الحاجة لزيادة الادخار المحلي من خلال زيادة الدخل و تقليص الاستهلاك .

اما الوسائل الدولية فتشمل :

- العمل على الغاء القيود التي تفرضها البلدان المتقدمة يوجه صادرات النامية

- العمل على ضمان استقرار السلع الداخلية في التجارة الدولية ، وذلك من خلال الاتفاقيات الدولية للسلع .

- العمل على اصلاح المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي .

- توسيع التجاور فيما بين الدول .

وفي مجال الاختيار للسياسة التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يبرز خيارات احدهما التوجه نحو الداخل من خلال تبني استراتيجية التعويض عن الاستيراد و استراتيجية ترويج الصادرات ونستعرض كل من الاستراتيجيتين :

أ - استراتيجية ترويج الصادرات : وذلك من خلال توسيع الصادرات من السلع الاولية وكذلك توسيع الصادرات المصنعة .

ب - التعويض عن الاستيراد : حيث يقوم البلد بإنتاج السلع التي كانت تأتي سابقا عن طريق الاستيراد من السلع الاستهلاكية المختلفة .

3 - السياسة المالية :

السياسة المالية بالمعنى العام تعني كيفية استخدام الضرائب والانفاق الحكومي والاقتراض من قبل الحكومة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية ، فالبلدان النامية بدأت حديثا في استخدام السياسة المالية ذلك من اجل توجيه النشاط الاقتصادي حيث أن مستوى الدخل في البلدان و قلة الحجم الذي توجهه للاستثمارات فإن الضرائب هي الوسيلة الفعالة لتحقيق الادخارات، و للسياسة المالية دورين :

أ - المحافظة على النشاط الاقتصادي عند مستوى الاستخدام الكامل بحيث أن الطاقة الادخارية للاقتصاد لا تتضرر.

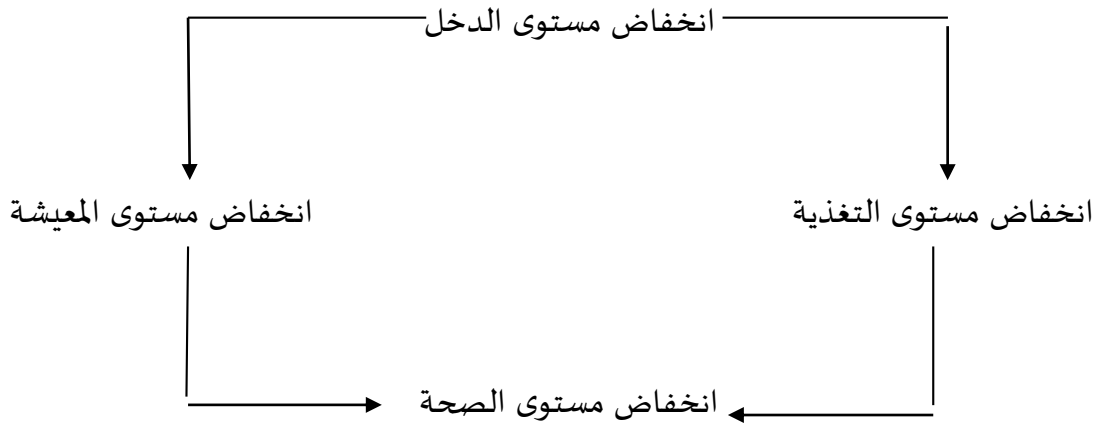
ب - تصميم السياسة الضريبية بحيث تعمل على زيادة الميل الحدي للادخار MPS للاقتصاد الوطني فوق مستوى الميل المتوسط للادخار، وبخصوص العلاقة بين الضرائب ومهام التنمية الاقتصادية فان للضرائب لها هدفين في البلدان النامية :

- ان الاعفاءات الضريبية والمحفزات المالية وسيلة لتشجيع المنشآت الحكومية الخاصة .

- ان المواد المالية الناتجة عن الضرائب تذهب لتمويل الانفاق العام .

المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية :

هنالك مجموعة من المعوقات التي تواجه التنمية الاقتصادية وهي كالتالي ⁴¹ :



من خلال هذه الحلقة يتضح أننا انطلقنا من انخفاض مستوى الدخل و انتهينا إلى نفس النتيجة ، وهذا هو الوضع التي تعيشه وتواجهه الدول النامية ، وأهم المشكلات التي منها هذه الدول هي قلة معدل تكوين رأس المال اللازم لعملية التنمية ، ويرجع معظم الاقتصاديين أسباب قلة رأس المال إلى عقبة الفقر ، فمن التخلف انخفاض الإنتاجية في الدول النامية الناتجة عن عدة عوامل كأنخفاض نصيب الفرد من رأس المال ، استعمال وسائل إنتاج قديمة و الجهل بطرق الإنتاج الحديثة ينخفض إجمالي الناتج المحلي ، و عندما يقسم على الأفراد نحصل على مستوى منخفض من خلال القومي الحقيقي ، و هذا الأخير يؤدي إلى انخفاض الادخار المحلي و كذا الادخار المحول إلى الاستثمار نتيجة تفضيل السيولة .

⁴¹ فايز ابراهيم الجيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، الرياض جامعة مالك سعود ، 1985

- التبعية الاقتصادية : ان التبعية الاقتصادية للدول النامية تؤثر تأثيرا كبيرا على معدلات الاستثمار عن طريق :

- تقلب حصيلة الصادرات و ما يولده ذلك من تقلبات الدخل القومي و الإيرادات الحكومية و بالتالي الادخار المحلي .

- إن حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي يؤثر تأثيرا مباشرا على برنامج الاستثمار اللازم لعملية التنمية.

- تقلبات معدل التبادل الدولي بين النامية و المتقدمة في صالح هذه الأخيرة .

- عدم كمال السوق : نقصد به صعوبة او عدم تنقل عوامل الإنتاج ، و الجهل بأحوال السوق و بتوافر مواد اقتصادية يمكن استغلالها ، الجهل بوسائل الإنتاج الحديثة ، كل هذا من شأنه العمل على عدم تحقيق الاستغلال الأمثل للمواد الاقتصادية و انخفاض مستوى الإنتاجية . و بالإضافة إلى البطالة .

معوقات اجتماعية و سياسية .

تتمثل العقبات الاجتماعية في العادات و التقاليد ، و دوافع إرضاء الآخرين و المعاملات غير الموضوعية السائدة في المجتمعات النامية كثيرا ما تقف عقبة أمام التغيير، أما العقبات السياسية فتتمثل في عدم الاستقرار السياسي الذي يخلق نوعا من عدم الاستقرار في ايجاد القرارات الاقتصادية، و يخلق نوعا من عدم الاطمئنان لدى المستثمر الاجنبي و تجعله يحجم عن الاستثمار في مثل هذه المجتمعات .

معوقات ادارية :

إن تحقيق متطلبات التنمية في الوقت الحاضر مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يحتاج إلى تطوير الجهاز الإداري للدولة بصورة فعالة ، بحيث يبتعد عن أتباع الاساليب الادارية العقيمة من روتين و بيروقراطية و محسوبية ، وذلك على حساب الكفاءات و تشجيع التطلعات المتاحة في تنفيذ انجاز الأهداف ، ما نلاحظه في الدول النامية تتمثل في نوع مبسط من التكنولوجيا الذي يستعمل هذه العوامل و يتناسب مع طبيعتها و ظروفها و نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة لتنميتها يشكل عقبة كبيرة أمام التنمية .

المطلب الرابع : اهداف التنمية الاقتصادية .

للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع معيشة السكان توفير أسباب الحياة الكريمة لهم و بالتالي تعتبر التنمية في البلاد النامية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة.
و سنعرض فيما يلي بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تبلور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية في الدول النامية⁴² :

1- زيادة الدخل القومي :

تعتبر زيادة الدخل القومي أهم أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذلك بان الغرض الأساسي الذي يدفع هذه البلاد إلى القيام بالتنمية الاقتصادية هو فقرها و انخفاض مستوى معيشة أهلها و تزايد نمو عدد سكانها و لا سبيل القضاء على كل هذه المشاكل سوى زيادة الدخل القومي.

و الدخل القومي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي الحقيقي لا النقدي ، أي ذلك الذي يتمثل في السلع و الخدمات التي تنتجها المواد الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة و ليس هناك في شك في زيادة الدخل القومي الحقيقي في أي بلد من البلدان إنما تحكمها عوامل معينة ، كمعدل الزيادة في السكان و إمكانات البلد المادية و الفنية مثلا فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا كلما اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى للزيادة في دخلها القومي ، فكلما توفرت أموال أكثر و كفاءات أحسن كلما أمكن تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي الحقيقي و بالعكس كلما كانت هذه العوامل نادرة فان نسبة ما يمكن تحقيقه من زيادة في الدخل القومي الحقيقي عادة ما تكون صغيرة نسبيا و عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة أو نوعها إنما تعتبر من أولى أهداف التنمية الاقتصادية و أهمها على الإطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.

2- رفع المستوى المعيشي:

يعتبر تحقيق مستوى المعيشة من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول المتخلفة اقتصاديا ، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة المادية للحياة و تحقيق مستوى ملائم للصحة و الثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان ، و بالدرجة كافية للتحقيق مثل هذه الغايات فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى لأن التنمية الاقتصادية إذا وقفت عند حد خلق زيادة في الدخل القومي

⁴² عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، دنيا الوطن، سنة النشر 2014 ، ص 03.

، فان هذا قد يحدث فعلا غير أن هذه الزيادة قد لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة و يحدث ذلك عندما يزيد السكان بالنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل مختل .

فزيادة السكان بنسبة أكبر من زيادة الدخل القومي تجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل وبالتالي انخفاض مستوى معيشة ، وكذلك الحل لو كان نظام توزيع الدخل مختلا و في هذه الحالة تتحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل القومي إلى الطبقة المسيطرة على النشاط الاقتصادي وهي عادة تكون قلة من الناس ، وبالتالي يبقى مستوى المعيشة الجزء الأكبر من السكان على حاله هذا إن لم ينخفض .و بما أننا نقيس مستوى المعيشة بمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فكلما كان هذا المتوسط مرتفع كلما دل ذلك على ارتفاع مستوى المعيشة والعكس كلما كان منخفضا كلما دل ذلك على انخفاض مستوى المعيشة ، لذلك لا بد أن تعمل التنمية الاقتصادية على زيادة متوسط دخل الفرد حتى يتسنى رفع مستوى معيشة وتحقيق هذا لا يتوقف عند خلق زيادة في الدخل القومي فحسب بل يجب أن ترتبط هذه الزيادة بتغيرات في هيكل الزيادة السكانية من جهة و طريقة توزيع الدخل القومي من جهة أخرى ، فمن ناحية يجب العمل على وقف النمو المتزايد في عدد السكان نسبيا وذلك بالتحكم في معدل المواليد والهبوط بيه إلى مستوى ملائم و من ناحية أخرى يجب تحقيق نظام عادل لتوزيع الدخل القومي بين السكان.

3- تقليل التفاوت في الدخل في الثروات :

هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي إذ أنه في معظم الدول المتخلفة نجد أنه بالرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد في هذا الدخل فإننا نرى فزوقا كبيرة في توزيع المدخول و الثروات إذ تستحوذ طائفة صغيرة من المجتمع على جزء كبير من ثروته و نصيب عالي من دخله القومي بينما لا تمتلك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة بسيطة من ثروته وتحصل على نصيب متواضع من دخله القومي ، وهذا التفاوت من توزيع الثروات و الدخل يؤدي إلى انقسام المجتمع إلى حالتين-حالة من الغنى المفرط و حالة من الفقر المدقع إضافة إلى انه غالبا ما يؤدي إلى اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع و ما يستهلكه و كلما زاد هذا الاضطراب زاد رأس المال المعطل في المجتمع⁴³ ، ذلك أن الطبقة الغنية لا تنفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها

⁴³عادل عامر، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، مرجع سابق ، ص 04.

الحدي للاستهلاك ، إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزته الطبقة الغنية ولا تنفقه في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك إضافة إلى أن الجزء الذي تكنزته الطبقة الغنية ولا تنفقه يؤدي في الأجل الطويل إلى ضعف قدرة الجهاز الإنتاجي ، وزيادة تعطل العمال ، ذلك بأنه لو أعيد إنفاقه على شراء السلع وخدمات في السوق للعمل على زيادة نشاط الأعمال وبالتالي زيادة تشغيل العمال ، لذلك فليس من المستغرب اعتبار تقليل التفاوت في الدخل والثروات من بين الأهداف العامة التي تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها .

4- تعديل التركيب النسبي :

هناك أهداف أخرى أساسية لتنمية الاقتصادية تدور كلها حول تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي ، ونعني ذلك عدم قدرة البلاد على قطاع واحد من النشاط كمصدر لدخل القومي ، سواء أن كانت تعتمد على الزراعة فقط ، والبحث في إنشاء ودعم قطاع الصناعة وذلك أن الاعتماد على قطاع واحد يعرض البلاد إلى خطر التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة التقلبات في الإنتاج والأسعار في هذا القطاع الوحيد المستغل مما يشكل خطرا جسيما على هدوء واستقرار مجرى الحياة الاقتصادية ، لذلك يجب على القائمين بأمر التنمية في البلاد إحداث توازن في القطاعات وعدم الاعتماد على قطاع واحد كمصدر للدخل القومي كما هو الحال في الجزائر لاعتمادها بشكل كبير على عائدات البترول ، والبحث في إحياء قطاع الزراعة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي ثم التصدير ، كما لا ننسى قطاع الصناعة والذي يمثل إحدى معالم التطور الاقتصادي كل هذا من أجل الوصول إلى تنمية اقتصادية شاملة.

وتهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى حياة العمال تدريجيا عن طريق تلبية حاجياتهم 1) (الأساسية ويتضمن هذا الهدف الاستنتاجات التالية:

أ - ضرورة رفع إنتاجية العمل دون أن يتم ذلك على حساب الاستخدام خاصة ونحن في بلد يتميز بمعدل تزايد سكاني هام

ب - ضرورة التحكم الواضح في ميدان تنظيم النشاط الاقتصادي وخصوصا العلاقات المدنية بالريف كي تتحاشى الآثار السلبية للتصنيع والتحفيز.

ج - ضرورة وجود أدلة وبراهين لصالح التقنيات الأكثر تقدما لكنه تضمن و بنفس الوقت وعيا حادا اتجاه التبعية التكنولوجية المعقدة جدا.

د - توجيه الاستثمارات أفضل توجيه للاستثمار هو الذي يشجع مباشرة او بصورة غير مباشرة على إنتاج السلع المفيدة للفئات الشعبية.

المبحث الثاني: استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر.

إن مفهوم التنمية يتجاوز النطاق الاقتصادي إلى مجمل الاطار المجتمعي، يقتضي في جانب كفاءة مجتمعية تضم كفاءات اقتصادية واجتماعية وسياسية تستند إلى كفاءة إدارية كما تتطلب عدالة مجتمعية، وباعتبار المدخل الأساسي للتنمية هو ما يسمي بالتنمية الاقتصادية لما يتصف به البعد الاقتصادي من صلابة تمكنه من إخضاع العملية التنموية لمعيار الكفاءة الاقتصادية التي تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد يتيح للمجتمع ناتجا يمكنه من معالجة القضايا الاجتماعية.

وفي هذا الاطار ولتحقيق التنمية الاقتصادية حاولت الجزائر القيام بمجموعة من الاصلاحات التي من شأنها أن تقضي على الاختلالات الهيكلية، وما نتج عن ذلك من اختلال العلاقات بين الموارد البشرية والموارد المادية، وظهور البطالة واختلال هيكل الصادرات من الناحية الاقتصادية، أما من الناحية الاجتماعية عدم ملائمة البنيان الاجتماعي والثقافي بما يحوي من قيم وعادات وسلوك واتجاهات الانظمة بالإضافة إلى ذلك حاولت الجزائر الخروج من التبعية وما فرضه لمقتضيات النمو الاقتصادي الاقتصاد الدولي من اندماج اقتصاديات الدول العربية ومنها الجزائر باعتباره دولة ريعية بالدرجة الأولى.

و سنحاول التطرق في هذا المبحث إلى معرفة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري من 1980 إلى

. 2019

المطلب الأول : استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980

شهدت فترة الثمانينات عدة تحولات في مجالات عدة بالنسبة للدولة الجزائرية، ومنها الإصلاحات الاقتصادية التي كان قد تم الانطلاق فيها خلال نهاية الستينات من القرن الماضي من خلال المخططات

التنموية التي سبق الحديث عنها، مما استوجب القضاء على النقائص المسجلة خلال إنجاز تلك المخططات لتتفادى البرامج والإصلاحات اللاحقة الوقوع في تلك النقائص والأخطاء قدر المستطاع. لزام إعطاء الأولويات للإمكانيات الذاتية ويكون ذلك من خلال تقييم كل وسائل الإنتاج الموجودة والمسيرين على تطبيق القوانين لضمان التحكم في إنجاز المشاريع، وبالتالي كان لزاما تغيير الخطة المعتمدة في التسيير والتي كان أساسها مركزية التسيير والتخطيط إلى سياسة اللامركزية للمخططات التنموية حتى تسهل عملية مراقبة مشاريعها وتفاذي التأخر في الإنجاز بهدف التقليل من التبعية للخارج والوصول إلى التكامل الاقتصادي و التحكم في اتخاذ القرارات و قيادة الاستثمارات.

عرفت هذه المرحلة في جانب التخطيط التنموي مخططين خماسيين هما المخطط الخماسي الأول (1984-1980) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989) .

لقد أعادت الجزائر النظر في أساليب الاستثمار الذي أعطى الأولوية لقطاعي الصناعة والمحروقات على حساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن بوادر أزمة اقتصادية واجتماعية كانت بادية في الظهور والتي كان لها الدور في التعجيل باتخاذ تدابير مختلفة من أجل إصلاح الوضع القائم، وإعادة النظر في استراتيجية التنمية و التوجهات الاقتصادية اللاحقة

الأسباب التي أدت إلى الإصلاحات الاقتصادية سنوات الثمانينات:

1- الاسباب الاقتصادية :

لقد أصبح شبه أكيد أن الإصلاحات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة جاءت في الغالب نتيجة لأسباب اقتصادية، خاصة أنها عرفت وتيرة سريعة بعد تراجع إيراداتها ونتائج التقييم التي قد قدمت في بداية الثمانينات والمتعلقة بمرحلة السبعينات كانت كما يلي:

- مركزية بحتة جعلت الجهاز المصرفي للتخطيط يتدخل بصورة مباشرة في اتخاذ القرارات وفي مكان المسيرين الحقيقيين للمؤسسة .

- تمركز الاستثمارات في قطاع الانتاج الصناعي .

- تزايد حجم المديونية الخارجية.

- التراجع في معدلات النمو.

إن هذه النتائج دفعت المسيرين إلى التفكير في إدخال إصلاح هيكلي عميق على الاقتصاد الوطني، ويسمح بحل مشكل الفعالية في المؤسسة العمومية عن طريق جعلها مركزا لصنع اتخاذ القرارات⁴⁴.
وبما أن الأزمة في الجزائر كانت متعددة الجوانب نتيجة لسوء التسيير على جميع الأصعدة، وبالتالي فإن حل ذلك لم يكن ليتم إلا بإيجاد ميكانزمات وأطر تسمح للمؤسسات بحل أزمته المالية وتخفيف العبء في النهاية على خزينة الدولة، ذلك أن ملامح سوء التسيير في مؤسساتنا يمكن التعبير عنها بالنتائج التالية:

-عجز مستمر في ميزانية الدولة.

- زيادة في الكتلة النقدية بدون مقابل.

- ندرة متزايدة في قطاع الخدمات الاجتماعية⁴⁵.

وخلاصة القول في هذا المجال أن الاقتصاد الجزائري ونتيجة لكبر حجم المديونية والتدهور الكبير في مردودية المؤسسة العمومية قد وجد نفسه مجبرا في منطق الإصلاحات الاقتصادية، أين يمكن التغلبي عن المؤسسات العمومية المفلسة لصالح القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

2 – الأسباب الاجتماعية:

يمكن إرجاع الزيادة السكانية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال إلى التطور النوعي والكمي في لى تحسين مستوى الصحة و القضاء شبه الكلي على الأمراض المعدية، ضف إلى ذلك مستوى المعيشة وتحسن مستوى التعليم لدى الجزائريين، أين وصل معدل التمدرس سنة 1988 إلى 96%.

دفعت كل هذه العوامل إلى الطلب المرتفع و المتزايد على السلع والخدمات، في حين أن عرض السلع والخدمات قد شهد تراجعاً كبيراً من حيث الإنتاج المحلي لعدة أسباب، و من حيث الاستيراد كذلك نتيجة لتقلص إيرادات الدولة من العملة الصعبة، كما كانت أزمة السكن من القضايا المستعجلة التي وجب على الدولة حلها، كل هذا أدى إلى حدوث اضطرابات دورية، و ما أحداث أكتوبر 1988 إلا تعبيراً عن تدني في مستوى المعيشة في المجتمع الجزائري، ووصول الأمور إلى حد الانفجار.

⁴⁴ سعيد أوكيل 1994، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص45

⁴⁵ عمار نويوة 1996 الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، ص124

الفرع الاول : المخطط الخماسي الاول 1980- 1984 :

أدى التركيز على النشاط الصناعي بصفة عامة، والمحروقات بصفة خاصة في المخططين الرباعي الأول والثاني إلى حدوث اختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، فالشركات القوية كان لها القدرة على التأثير على القرارات، وتم إهمال توظيف الأموال في باقي القطاعات الأخرى، مثل: الزراعة، والهيكل القاعدية مثل (الطرق، السكن، المدارس.. الخ). (فجاء المخطط الخماسي الأول من أجل إعادة التوازن بين هذه الاختلالات، فتمت إعادة النظر في توزيع الاستثمارات للقطاعات الأخرى، وأصبح قطاع المحروقات لا يستغل سوى (63 مليار دج) من مجموع 250 مليار دج، ما يمثل ضعفين ونصف ما كان يحظى به في الخطة الرباعية

أهداف المخطط الخماسي الاول :

- إعادة التوازن الاقتصادي والتوازن الخارجي، وتخفيض الديون الخارجية، وتدعيم التكامل الاقتصادي .
- اتباع سياسة اللامركزية للهيئات المكلفة بإنجاز المشاريع لتسهيل عملية مراقبة المشاريع وتفادي التأخر في إنجازها .
- مواصلة سياسة التشغيل، وتطوير مستوى التأهيل.
- إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل تحسين المؤهلات الاقتصادية عن طريق التخطيط، ووضع الوسائل المادية والبشرية الفعالة تحت تصرفه.
- متابعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مع تكييف هيكل الاستثمارات من أجل تأمين تغطية أفضل للحاجات الاجتماعية الأساسية، وإلغاء التأخر الهام المسجل في بعض القطاعات .
- التغطية السريعة للحاجات الأساسية، حيث كان شعار المرحلة "من أجل حياة أفضل"، هذا الشعار الذي حول الاقتصاد الجزائري من الاستثمار إلى التوسع في الاستهلاك الذي تحولت إليه شريحة كبيرة من المواطنين، فيما بقيت أكثرية السكان تعاني من المشاكل اليومية التي جعلتهم في صراع من أجل البقاء⁴⁶.

⁴⁶التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، وزارة التخطيط والهيئة العمرانية، ص ص 1-5

- التقليل من التبعية للخارج في المجالات التكنولوجية والمالية والتمويل، وفي هذا الإطار تم إلغاء العديد من عقود المساعدات التقنية.

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيه الميثاق الوطني بهدف :⁴⁷

- تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة .

- توسيع و تنوع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.

- بناء سوق وطنية داخلية نشيطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة من المرحلة السابقة.

- التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد، وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

كما قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، منها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية من أجل تمكين القطاع العام من تجاوز مشاكله التي تعرقل إنتاجه والوصول إلى توازن مالي ذاتي للمؤسسات، حيث استمرت هذه العملية إلى غاية سنة 1986، بالإضافة إلى إصلاح عادة النظر في سياسة الأجور، كما نادى المخطط النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار وإدخال مخططات الانتاج على كذلك بضرورة التحكم في آجال وتكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، وإلى مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج، وقد اهتم هذا المخطط أيضا بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن وصحة، واهتم بتحسين وضعيتهم وانتهاج سياسة ديموغرافية تتماشى ومتطلبات المجتمع، كما اتخذت في هذه الفترة اجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الاستراتيجية التنموية ضمن إطار الشركات المختلفة .

⁴⁷ التقرير العام للمخطط الخماسي الاول ، نفس المرجع السابق

الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني : 1985- 1989 :

- يعتبر هذا المخطط امتدادا لسابقه، كما يعد مرحلة هامة من مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا، وقد تمثلت التوجهات الأساسية له فيما يلي⁴⁸ :
- التوجه للسوق الوطني واعطائه اهمية كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط .
 - التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، وللإنقاص من اعتمادها على قروض الدولة في تمويل استثمارات، أي أن الإمكانيات الداخلية يجب أن تساهم بفاعلية في تمويل الاستثمارات ولا تسعى الدولة إلى السوق الخارجية من أجل الاقتراض إلا في حدود امكانياتها واحتياجاتها .
 - تقليص التضخم وتشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي الذي تطور بسرعة كبيرة في السنوات الأخيرة أكثر من الانتاج، إضافة لخلق مليون منصب شغل جديد.
 - يجب على المؤسسات العمومية و القطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق برامج استثمارية، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية التي تشكل 50% من القيمة الاجمالية لبرامج الاستثمارات العمومية.
 - تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تخلق نوعا من التكامل الصناعي، وترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء .
 - المحافظة على الاستقلال الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
 - تخفيض تكاليف وأجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية.
 - تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المتزايد عددهم بوتيرة 2.3% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمارات.

⁴⁸محمد حشماوي (1993)التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص 152 .

- تدعيم المكتسبات المعتمدة المحققة في مختلف المجالات، وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات واللامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
- المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.

يعتبر المخطط الخماسي الثاني (1985- 1989) (طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي - التنمية الاقليمية - وإلى إعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد تكامل بين القطاعات الاقتصادية، والوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب⁴⁹، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، إلا أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، حيث بلغت استثماراته الفعلية حوالي 5.370 مليار دج، وهذا بسبب الموارد المالية، حيث ابتداء من سنة 1986 لم يعد بالإمكان القدرة على مواصلة تمويل مشاريع التنمية بالحجم السابق.

المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية :

لقد انتهجت الجزائر غداة الاستقلال النهج الاشتراكي بغية حماية الاقتصاد الوطني وتحريره تدريجيا من التبعية من جهة، ولدعم تحقيق الاستقلال الاقتصادي من جهة أخرى، وبفضل التخطيط تمكنت الجزائر من إقامة قاعدة صناعية ساعدتها على الانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد عصري، ولكن بالرغم من كل ذلك إلا أن هذه النتائج تدل على تراجع كبير في نمو الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة

⁴⁹محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر

الاقتصادية والهبوط الحاد في أسعار البترول سنة 1986، ومن هنا تظهر سلبية الاقتصاد الجزائري الذي هو بالأساس اقتصاد ريعي يعتمد على عوامل غير ذاتية في إعادة إنتاج منظومته الاقتصادية.

ان الوضع السيء الذي وجد فيه الاقتصاد الجزائري دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من التشريعات والقوانين منذ سنة 1988 للإسراع بعملية الإصلاح التربوي والخروج من الوضعية الحرجة التي بلغها مستوى الأداء الاقتصادي، مما عجل من وتيرة الإصلاحات بهدف الدخول في اقتصاد السوق الذي من المفروض أن يتأسس في بداية 1991 .

الفرع الاول : تحول اقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق .

اختلفت التعريفات المطروحة لتحديد مفهوم اقتصاد السوق حيث يرى مايكل واتس بأن اقتصاد السوق بطبيعته لامركزي و منه مرن و عملي و قابل للتغيير ' و الواقع الاساسي في نظام اقتصاد السوق هو انه ليس في هذا النظام من سلطة مركزية تديره .

تعود حتمية الاتجاه إلى خيار اقتصاد السوق كما سبق الإشارة إليها كانت نتاج عدة أسباب بالإضافة إلى ما ذكرناه سابقا، والتي دفعت بالجزائر إلى تغيير نمط اقتصادها، حيث يمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وأخرى خارجية كما يلي :

1- الأسباب الداخلية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق:

هناك عدة عوامل داخلية متعلقة بالاقتصاد الوطني كانت وراء التحول إلى توجه اقتصادي جديد، نلخصها في النقاط التالية :

- تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.
- بطالة بلغت حوالي 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة لدى فئة الشباب.
- عدم توازن دائم في ميزانية الدولة الذي نتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي.
- إمتصاص قرابة 4 من إيرادات الصادرات من طرف جهاز انتاجي يعمل فقط بنسبة 50% من الناتج الداخلي الاجمالي.

تمثل هذه العناصر بعض العراقيل التي حالت دون انطلاق الاقتصاد الوطني في ظروف وشروط مناسبة، كما تعطي فكرة عن الشروط الواجب بذلها حتى يعود الاقتصاد الوطني إلى التوازن وتوفير قواعد ثابتة ومستمرة للانطلاقة الاقتصادية المنتظر

2- الأسباب الخارجية التي دفعت الجزائر للتوجه نحو اقتصاد السوق :

إن المحيط الدولي الذي عاشت فيه الجزائر آنذاك كان من أهم المؤثرات التي دفعت بها إلى التغيير نحو نظام اقتصادي جديد، يضاف لها انهيار الاتحاد السوفياتي الذي كان زعيما للمعسكر الشيوعي، مما أدى بالعالم إلى السير اضطرارا تحت قطب أحادي وأدخله في مرحلة الأحادية القطبية المسيرة للعالم بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الاقتصادية والعسكرية الأقوى والأقدر على تسيير العالم.

لقد سعت المؤسسات الاقتصادية العالمية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي) إلى فرض قيود مالية على الجزائر، خصوصا بعد الأزمة النفطية التي عانت منها خلال الثمانينات، بحيث انهارت إيرادات الميزان التجاري من صادرات المحروقات التي تشكل المصدر الأساسي بنحو 97% من العملة الصعبة، أي انخفضت الإيرادات من أكثر من 63 مليار دج سنة 1985 إلى أقل من 36 مليار دج عام 1986، وقد بات من الضروري إذن تطبيق مبدأ الاعتماد على النفس عن طريق توكيل المهمة إلى القطاع الخاص الذي يضمن أكثر فعالية ونجاعة للاقتصاد⁵⁰.

تعتبر الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة من أهم الدعائم الأساسية لنظام اقتصاد السوق، والتي تعني حرية تملك الأفراد للسلع والانتفاع بها، واستخدامها بشكل يحقق مصالحهم الشخصية التي بدورها تحقق المصلحة الجماعية، فالمنهج يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن والمستهلك كذلك يبحث عن تحقيق أقصى إشباع ممكن، وبالتالي فالدافع للفرد هو المحرك الحقيقي لهذا النظام الاقتصادي⁵¹.

كما تعتبر الحرية الاقتصادية وحافز الربح من دعائم اقتصاد السوق، والتي يقصد بها حرية الإرادة في ممارسة نشاطاتهم الاقتصادية دون تدخل الدولة، سواء من ناحية الإنتاج، استثمار الأموال في

⁵⁰ محمد بلقاسم حسن بهلول 1999 مرجع سبق ذكره، ص 263.

⁵¹ بيار أنولاي (1980) اليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس، ص 20

المشاريع أو التوسع فيها، ويترتب عنها قيام المنافسة الحرة بين المنتجين سعياً منهم لتحقيق أكبر ربح ممكن، وتكون خلالها المنافسة بين المستهلكين لتحقيق أقصى إشباع ممكن .

ومن الدعائم الأساسية لاقتصاد السوق نجد حرية الأسعار، حيث يخضع اقتصاد السوق لقوانين العرض والطلب في سوق المنافسة، ويتم من خلالها تنظيم ورقابة النشاط الاقتصادي، فيتم تحديد الحاجات والرغبات المادية، ومنه فإن المستهلك هو صاحب القرار في تقرير وتحديد نوعية السلع والخدمات، حيث يعمل نظام السوق على تحرير الأسعار لتكون وسيط بين العرض والطلب تستلزم عملية الانتقال من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق اتخاذ عدة إجراءات ضمن برنامج تسمى بالمرحلة الانتقالية، وذلك من أجل بناء ميكانيزمات اقتصاد السوق والتي تتمحور فيما يلي⁵² :

- الحرية الاقتصادية وتراجع الدولة.

- الاصلاحات المؤسساتية.

- الانفتاح على العالم الخارجي

- عادة هيكلية القطاع العمومي والخصوصية.

- إصلاح النظام المالي والنقدي - ترقية وتشجيع القطاع الخاص .

- اقامة سوق عمل. وتحرير الأسعار .

المطلب الثالث : برامج التنمية الاقتصادية كسياسة لانتعاش الاقتصادي :

رغم الاصلاحات التي قامت بها الدولة إلا أنها تبقى دون التطلعات ، صحيح انها استطاعت تحقيق التوازنات الكلية و عودة النمو الايجابي ، إلا أنها اغفلت العوائق الجذرية للنمو ، لهذا حاولت الحكومة القيام بإصلاحات جديدة تهدف إلى اضافة المرونة اللازمة على الاداة الانتاجية و التأقلم مع المتغيرات في ظل اقتصاد السوق وتحسين منظومة ادارة الحكم وكفاءة الادارة . ولقد ساعد على ذلك ارتفاع اسعار البترول ابتداء من سنة 2000 و ما تبعه من تحسن في معظم القطاعات الاقتصادية .

⁵² ج. شولدر(1997) المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، هارماتان، باريس، ص32

هذه العناصر ساهمت في توفير ظروف اقتصادية ملائمة لإعداد و تنفيذ برامج استثمارية طموحة تلخصت في :

- 1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي . 2001- 2004 .
- 2- البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005- 2009 .
- 3- برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010- 2014.
- 4- البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 .

1- برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 :

جاء هذا البرنامج ضمن الاصلاحات الاقتصادية المعمقة التي تهدف إلى تحريك النشاط الاقتصادي بعد معاناته من الركود في مجمل آلياته، وذلك عن طريق إعطاء للميزانية دور في تمويل التنمية بحيث يتم تحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك لتحقيق نمو اقتصادي تكون من خلاله تنمية اقتصادية واجتماعية وتحقيق التنمية المحلية في مختلف القطاعات وعلى جميع المستويات، ورصد لهذا البرنامج ما يفوق 07 مليار دولار، وكان يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم مؤسسات والأنشطة الانتاجية الفلاحية لتعزيز المصلحة العامة وتحسين مستوى المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

برنامج الانعاش هو عبارة عن دعم يقدم إلى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكومي ذو طبيعة اقتصادية يعمل على دعم النشاطات المنتجة ، وهذا البرنامج يعمل على تدارك تكلفة الاصلاحات المنجزة في اطار التحول⁵³.

أولا : اهداف برنامج الانعاش الاقتصادي .

خلال هذه الفترة سطر لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي عدة أهداف ، قسمت إلى أهداف علمية و نوعية .

أ – الأهداف العلمية :

⁵³ حاكمي بو حفص ، الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر-المغرب-تونس ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع ص 15 .

تنطلق من اعادة تنشيط الطلب ، التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشأة للقيمة المضافة ومناصب الشغل ، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الانتاج الصغيرة والمتوسطة ، لاسيما المحلية منها ، ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية .

ب - الأهداف النوعية :

- مكافحة الفقر ، انشاء مناصب الشغل ، تحقيق التوازن الجهوي و انعاش الاقتصاد الجزائري .

- ان برامج التعديل ادت إلى تقليص معدل المديونية .

- مستوى معيشة السكان ، ومن ثم كان تركيز عمل الحكومة على تكثيف مسار الاصلاح ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني من اجل تمكين المؤسسة الجزائرية من ان تصبح المصدر الرئيسي للثروة⁵⁴.

ولتحقيق هذه الاهداف اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة اصلاحية سيتم وضعها في الجدول التالي :

الجدول رقم 01: السياسة المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي : 2001-2004

الوحدة : مليار دج .

المجموع	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9,8	7,5	2,5	0,2	عصرنة ادارة الضرائب

⁵⁴ فتيحة مخناش و ناجية صالح ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 11-12 مارس 2013 ، ص 3

صندوق المساهمة و الشراكة	5,5	7	5	5	22,5
تهيئة المناطق الصناعية	0,3	0,8	0,5	0,4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0,3	1	0,7	-	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0,03	0,05	-	-	0,08
المجموع	6,33	11,35	13,7	15,2	46,58

المصدر: زهير حمبلي ، دور الدولة في ظل العولمة ، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير جامعة العربي بن مهيدي -ام البواقي - 2010-2011 ص 126-127 .

يتبين من الجدول أعلاه ، من اجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ، ثمة عدة تغييرات و جب التطرق اليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي ، من أجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية

ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة و الاسراع في اجراءات الشراكة و فتح راس المال بالإضافة إلى تحضير الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الإتحاد الاوروبي .⁵⁵

2- نتائج برنامج دعم الانعاش الاقتصادي : ويمكن تلخيصها في الجدول التالي :

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام -مليار دينار-	3331	3937	42066	4484	4827
النمو الاقتصادي	2,2	2.6	4,1	6,8	5.2
التضخم	0,3	4.2	1,4	2,6	3.6
نسبة الفائدة	8,5	8.5	7	6	5.5
المديونية الخارجية -مليار دولار-	25,26	22,57	22,64	23,40	21,40
البطالة	29,3	28,4	26	23,7	17,7

المصدر: تومي عبد الرحمن ، واقع و افاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2006 ص 238.

⁵⁵ زهير حمبلي المرجع السابق ، ص 152

من خلال الجدول يتبين لنا ان انخفاض حجم المديونية الخارجية التي تشكل عائق امام عملية التنمية لتصبح حوالي 21.40 مليار سنة 2004 ، وارتفاع واحتياطات الصرف لتصبح سنة 2004 حوالي 40 مليار دولار، مما أدى بالميزان التجاري إلى تحقيق فائض، وكما أن معدل البطالة عرف انخفاض محسوس قدر بـ 12 % كذلك معدل الفقر الذي عرف انخفاض محسوس قدر بين السنوات بـ 16%.

كما تم في هذه الفترة تحقيق عدة أهداف منها:

- توسيع شبكة الطرقات لتصل إلى 104000 كلم.

- كما تم تحفيز الأسر على إمتلاك جهاز كمبيوتر لكل أسرة .

- بالنسبة للكهرباء تم تغطية 95 % من التراب الوطني و 97 % من الاسر مربوطة بشبكة الكهرباء. وعلى هذا الأساس وبالرغم من الاهتمام الكبير التي أولته الدولة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال هذه الفترة من خلال البرامج لا زالت بعيدة عن تحقيقي أهدافها، لذا عمدت الدولة من خلال البرنامج التكميلي لدعم النشاط الاقتصادي وذلك بضخ أكبر قدر ممكن من الاستثمارات المحلية والأجنبية لتسريع وتيرة النمو لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع وخاصة ما يتعلق بالتنمية المحلية.

البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009:

لحفاظ على النمو المحقق في الفترة السابقة ودعمه وضعت الدولة برنامج تكميلي لدعم نمو النشاط الاقتصادي، بحيث ومن خلال هذا البرنامج تم وضع مجموعة من الإصلاحات مست المجال الاقتصادي من أجل تحسين إطار الاستثمار وذلك بتوفير إطار قانوني ملائم لترقية الاستثمار مع جلب الاستثمار. ومن الأهم الأهداف والشراكة الأجنبية وذلك بمراجعة القوانين الاستثمارية وتسوية مشكل العقار المسطرة للبرنامج ما يلي:

تنمية شاملة ومستمرة عبر أنحاء البلاد

- استكمال الترتيبات التشريعية والتنظيمية والمؤسسية من أجل جلب الاستثمار الخاص الوطني، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

- مكافحة الفقر بكل أشكاله وأنواعه في الريف والمدينة .

- مواصلة إصلاح قطاع الفلاحة

- وضع برنامج تسيير وتنمية الغابات والسهوب التي تستحدث مناصب الشغل وتحافظ على الوسط الطبيعي .

- تطوير التكنولوجيات الجديدة في الاتصال والإعلام

- الاهتمام بسياسة تهيئة الإقليم التي من شأنها توفير على المدى المتوسط تصور التنمية الوطنية اطار توجيهها لأعمال الواجب انجازها ومن شأنها أيضا تحقيق انسجام وتوازن بين المناطق وا والقضاء على اللامساواة، ولتحقيق هذا الهدف يجب تعزيز سياسة البني التحتية الكبرى والأشغال الكبرى قصد تحسين الظروف المعيشية للسكان والنشاط الاقتصادي لهذه المناطق.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف منها:

-تحديث وتوسيع الخدمات العامة: حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، وكتنمية لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني من جهة أخرى.

- تحسين مستوى معيشة الأفراد: وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

- تطوير الموارد البشرية و البنية التحتية: وذلك راجع للدور الذي تلعبه كلا من الموارد البشرية والبنية التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، كما أن البنية التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الانتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الانتاج .

- رفع معدلات النمو الاقتصادي: وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر في ظل استمرارية الانعاش الاقتصادي الجاري ، تعترم الحكومة تكييف مقاربتها قصد :

- استكمال الاطار التحفيزي للاستثمار عن طريق اصدار نصوص تنظيمية من شأنها ان تتمم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني او الاجنبي .
- مواصلة تكييف الاداة الاقتصادية و المالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الامر بتأهيل اداة الانتاج او بالإصلاح المالي المصرفي وكذا انتهاج سياسة ترقية الشراكة و الخوصصة .
- تعزيز مهمة ضبط و مراقبة الدولة قصد محاربة الغش و المضاربة و المنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة و السوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة⁵⁶.

نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005:

من ناحية معدلات النمو الاقتصادي فقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات نتيجة انخفاض الطلب على النفط والغاز بعد بداية الازمة المالية العالمية و اواخر سنة 2007 من جهة ، و من جهة اخرى ، لانخفاض حصة الجزائر من الانتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الوبك في حين ان معدلات النمو خارج قطاع المحروقات شهدت تحسنا و بلغت ذروتها سنة 2009 اين قدرت ب 105 بالمئة ، و ذلك راجع للأثر الايجابي للبرنامج التكميلي لدعم النمو بالخصوص في قطاعي الخدمات و البناء و الاشغال العمومية⁵⁷.

برنامج الخماسي للتنمية : 2010-2014:

⁵⁶ كريم بودخدخ ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، اشراف : فارس فضيل ، جامعة دالي ابراهيم ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2009-2010 ص 214 .

⁵⁷ كريم بودخدخ ، مرجع سابق ص 217 .

وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجية تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق، والذي بلغ ما مقداره 214 21 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دولار، والذي يشمل البرامج السابقة تنفيذها والتي خصص لها مبلغ لدعمها قدره 9 680 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار، و وضع برنامج جديد خلال السنوات الخمس القادمة بمبلغ مالي قدره 534 11 دج وهو ما يعادل 155 مليار دولار.

من أهم الأهداف التي كان يسعى البرنامج لتحقيقها هي:

- تحسين معدل نمو الانتاج الفلاحي المتوسط من 06% خلال الفترة (2000- 2008) (إلى 33.8% خلال سنوات إنجاز هذا البرنامج .
- زيادة الانتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه .
- دعم التنمية المستدامة والتوازنات الاقليمية وتحسين شروط حياة السكان بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى حماية أكثر من 2.8 مليون هكتار من التربة .
- التسيير المستدام للألات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي .
- خلق 750 ألف منصب شغل دائم .

الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في الانفاق الحكومي ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014):

- لقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية، وبالتالي فإن من الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج نجد:⁵⁸
- احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة: بحيث لا يمكن تنفيذ أي برنامج يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه .
 - التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية: ويتم ذلك مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، وقد تم تشكيل لجنة للفصل في اقتطاع العقارات اللازمة بعد إجراء تحقيق ميداني .
 - السهر على تسريع إجراء الصفقات وكذا على احترام الاجراءات في مجال النفقات العمومية: حيث تم تفعيل لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع، وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.
 - تعزيز أدوات الدراسة والانجاز: وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذين المجالين .
 - الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها: وذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

الجدول : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي

⁵⁸-ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010 ، مصالح الوزير الأول، الموقع الإلكتروني www.dz.gov.ministre-premier، ص 4039 .

المبالغ	القطاعات
3700	السكن
3100	الاشغال العمومية
2000	الموارد المائية
1130	الشبيبة و الرياضة
1000	التنمية الريفية
886	التعليم العالي
852	التربية الوطنية
619	الصحة

المصدر: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 ، متاح على شبكة الانترنت .

ما يمكن استخلاصه حول هذا البرنامج ، هو مواصلة الجهود التي بذلت في سبيل ارساء قواعد توطيد النمو من خلال دفع و ترقية قطاع الاشغال العمومية إلى التوسع و التطور ، و كذا دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية و اجتماعية .

4 – برنامج توطيد النمو الاقتصادي : 2015- 2019:

يعتبر هذا البرنامج تكملة للبرامج التنموية السابقة حيث يغطي هذا البرنامج عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة خلال فترة 2015-2019 حيث تم إنشاء صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي وقد خصص مبلغ قدر ب 4079,6 مليار دينار في 2015 مقابل 1894 مليار دينار في 2016 . حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والاجتماعية الحصة الأكبر .

اهدافه : ويهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي :

- الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الاولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن ، التربية ، التكوين ، الصحة العمومية ، وربط بيوت بشيكات الماء ، والكهرباء ... الخو ترشيد التحويلات الاجتماعية ز دعم الطبقات المحرومة العاملة .

- إيلاء الاهتمام الاكثر بالتنوع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والاهتمام بالتنمية الفلاحية و الريفية، بسبب مساهمتها في الامن الغذائي وتنويعه .

- استحداث مناصب الشغل ، و مواصلة جهد مكافحة البطالة ة تشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة و مناصب العمل .

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الاطرو اليد العاملة المؤهلة .

و تتوخى الحكومة من خلال البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 إلى تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 بالمئة قصد الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين.⁵⁹

مضمونه:

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبيها من خلال الجدول التالي :

⁵⁹ مخطط عمل الحكومة من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، ممي 2014 ص 11.

جدول : مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة 2015- 2016:

النسبة المئوية	المجموع-مليار دينار-	2016	2015	
0.2	9.9	4.8	5.1	الصناعة
6.8	408.6	198.2	209.4	الفلاحة و الري
0.8	47.5	14.8	32.6	دعم الخدمات المنتجة
38.4	2295.5	441.3	1853.2	المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية
5.1	306.4	78.6	227.8	التربية و التكوين

3,1	184	23,7	151,3	المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية
4,3	258,7	24,4	234,3	دعم الحصول على السكن
29,5	1760	860	900	مخططات البلدية للتنمية و مواضيع اخرى
11,8	703,6	239	464,6	عمليات براس المال
100	5973,8	1894,2	4079,6	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قانون رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الاول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 ، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، و القانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الاول 1438 الموافق ل 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن قطاع المنشآت القاعدية ، الاقتصادية و الادارية اخذ الحصة الاكبر من برنامج توظيف النمو وذلك بنسبة 38,4 بالمئة من مبلغ البرنامج وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الاكبر ، ويعود ذلك إلى توجيه اكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض ، أما مخططات البلدية للتنمية ومواضيع اخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية فقد اخذت حصة تقدر ب 29,5 بالمئة من مبلغ البرنامج ، ثم عمليات براس المال ب 11,8 بالمئة من مبلغ البرنامج ثم الفلاحة و الري بحصة تقدر ب 6,8 بالمئة من مبلغ البرنامج ، ثم التربية و التكوين بحصة تقدر ب 5,1 بالمئة من مبلغ البرنامج ثم باقي القطاعات الاخرى مجتمعة بحصة تقدر ب 8,4 بالمئة من مبلغ البرنامج .

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر ب 54 بالمئة وهذا راجع انخفاض مدا خيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

ولقد أثر انخفاض الإيرادات البترولية بكيفية سلبية على الموارد المالية مما أفضى إلى تجميد بعض المشاريع ، حيث يتضمن مشروع قانون المالية 2016 تقليصا ب 24.18 بالمئة في ميزانية التجهيز ليتأكد رسميا تجميد عدد من المشاريع و الاستغناء عن بعضها الأخرى لمواجهة عجز التمويل . كما تقلص ميزانية التسيير ب 32.3 بالمئة وهو جهد ضئيل جدا لا يعكس جدية الحكومة في الحد من نفقاتها⁶⁰ .

فحسب المادة 119 من قانون المالية 2017 يتم غلق جميع البرامج التنموية (برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009 ، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014 ، برنامج توظيف النمو الاقتصادي (2015-2019) عند تاريخ 31 - 12 2016 ويصب رصيدها في حساب نتائج الخزينة باستثناء مبلغ قدره 300.000.000.000، الذي سيتم

⁶⁰ لتعليمية رقم 348 المؤرخة في 25 ديسمبر 2014 المتضمنة تدابير تعزيز التوازنات الداخلية والخارجية وسياسة التقشف

تحويله لحساب التخصيص الخاص رقم 145-302 الذي عنوانه حساب تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز⁶¹.

المبحث الثالث : المصادر الحديثة لتمويل وقياس التنمية الاقتصادية :

لاشك ان تمويل التنمية قضية مجتمعية وان كان النصيب الاكبر في تحمل عبئها يقع على عاتق الدول ، فان كان على الافراد و المؤسسات ادوار يلعبونها وواجبات يلتزمون بها فان الدول بما تملك من سلطات تستطيع من خلال اطرها التشريعية و ادوات والالزام بها ان تنسق بين الادوار و توائم بين المستويات .

المطلب الاول : ماهية التمويل

⁶¹المرسوم التنفيذي رقم 11/17 المؤرخ في 15/01/2017 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 145-302 المعنون تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز.

التمويل :⁶² اعتبر التمويل لمدة عقدين من الزمن انها وسيلة مهمة لتشجيع الاستقرار الاقتصادي وكانت هنالك اسباب عديدة لهذه النظرية ، اولاً ان التقليد السائد في الاقتصاد كان يشير إلى ان التغيرات تؤثر فقط على الاسعار والاجور وليست على الناتج و العمالة اثناء الدورة الاقتصادية ، وقد استمر هذا التقليد بصعوبة ، و ظل الكثير من الاقتصاديين في الدول الصناعية و الدول النامية في الاربعينيات و الخمسينيات مقتنعين بان تأثير العوامل الثانوية للسياسة التمويلية و هي السياسة النقدية و قد تميزت هذه الاخيرة في الدول النامية اقل كفاءة من الدول المتقدمة لان جزءا كبيرا من العمليات الاقتصادية كان يتم على أساس المقايضة و غيرها من المعاملات خارج الاقتصاد النقدي ، و كانت نسبة استخدام النقد أي نسبة مجموع السلع و الخدمات التي يتم تبادلها بالنقد منخفضة نسبيا في الدول النامية خاصة في الدول الافريقية منخفضة الدخل .

من خلال ما سبق يمكننا تعريف التمويل كما يلي :

- توفير الاموال بمعنى السيولة النقدية من اجل انفاقها على الاستثمارات و تكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الانتاج و الاستهلاك .

و يعرف كذلك بانه : البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الاموال و الاختيار و تقسيم تلك الطرائق و الحصول على المزيج الافضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية احتياجات المنشأة⁶³ .

و منه فالتعريف الاجرائي لتمويل التنمية فيعني تلك التدفقات المالية المحلية و الاجنبية الموجهة لإنجاز و احقاق برامج و مشروعات التنمية الضرورية لهيكل الاقتصاد الوطني و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للمجتمع .

المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :

و يمكن تقسيمها إلى⁶⁴ :

⁶² مالكوم جيلزو اخرون ، اقتصاديات التنمية، دارالمريخ ، الرياض ، ص534،535

⁶³ هيثم محمد الزغي ، الادارة و التحليل المالي ، الاردن ، دارالفكر 2000، ص 77.

⁶⁴ المبوتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2004، 2005 ص 08.

1- الادخار الاختيارية : هي تلك الادخارات التي يقبل الافراد والمشروعات طوعية واختيارا وتمثل في :

أ- مدخرات القطاع العائلي : وتمثل الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب و بين الانفاق على اوجه الاستهلاك المختلفة وتمثل مصادر الادخار فيما يلي :

❖ مدخرات التقاعد كأقساط التأمين والمعاشات .

❖ الودائع في البنوك و صناديق التوفير .

❖ الاستثمار المباشر في اقتناء الاراضي .

❖ سداد الديون و مقابلة التزامات سابقة .

ب- مدخرات قطاع الاعمال⁶⁵ : ويقصد به كافة المشاريع الانتاجية التي تستهدف تحقيق الارباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات و تنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما ادخارات قطاع الاعمال الخاص ، و ادخارات قطاع الاعمال العام .

الادخار الخاص يكون من طرف الافراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب ، القروض شهادات الاستثمار ، الاصدار النقدي او ما يسمى بالتمويل بالعجز ، و هو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق اصدار نقود جديدة و هذا الامر قد يتسبب احيانا اخرى في حالات تضخمية .

2- الادخارات الاجبارية : وهي ادخارات تقطع من الدخل المحققة لدى الافراد بطريقة الزامية ويتمثل في الادخار الحكومي و الادخار الجماعي و التمويل التضخمي .

أ- الادخار الحكومي :

يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الايرادات الحكومية الجارية و المصروفات الحكومية الجارية ، فاذا كان هنالك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات و تسديد اقساط الديون ، في حالة مديونية الحكومة ، اما اذا زادت النفقات الجارية عن الايرادات الجارية اي في حالة وجود عجز فانه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الاخرى او عن طريق طبع نقود جديدة ، و تعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها و إلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب و مجالات الاستثمار و التنمية المستهدفة .

⁶⁵ محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001، ص 288.

ب- التمويل التضخمي :

و هو اسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل اضافي عندما تعجز المادرات الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على اصدار نقود ورقية جديدة او الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية و يسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الاصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد اضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الانتاج ، و من مساوئ هذا الاسلوب نجد⁶⁶:

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة و تآكل قيمتها و منه انخفاض المدخرات و ارتفاع الاستهلاك .

- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي ترتفع الاسعار ، و هذا يدفع الافراد لإكتناز العملة الاجنبية و السلع بدلا من العملة المحلية و هذا يقلل من عملية الاستثمار .

- تفاقم العجز في الموازنة العامة و في ميزان المدفوعات، زيادة الواردات و نقص الصادرات .

- اعادة توزيع الدخل و الثروة بشكل متفاوت و ينجم عنه اضطرابات اجتماعية و سياسية .

- يعرقل عمليات التخطيط و التنفيذ بما يؤدي إلى استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع .

3 - الادخار الجماعي :

هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة اجبارية طبقا لقوانين معينة منها ارسدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة و يحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الاسعار ، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة و التعويضات و المعاشات⁶⁷ .

⁶⁶ د محمد فوزي ابو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2004 ص 347.

⁶⁷ عرفان تقي الحسيني : التمويل الدولي ، عمان ، المدجلدلاوي ، 1999 ص 46.46

ان قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية .

و يرى الاقتصاديون ان هنالك علاقة متبادلة بين الادخار و التنمية حيث تتأثر التنمية بحجم المدخرات المتاحة للاستثمار و اي كانت درجة تأثير الاستثمار على التنمية تتحدد وفقا لمدى توافر السياسات الانتاجية و العمالة المناسبة ، كمت ان التنمية عنصر أساسي محدد للادخار خاصة في الدول ذات الدخل المنخفضة و تظل تنمية المدخرات محور السياسة الاقتصادية لضمان التمويل الكافي للاستثمارات المطلوبة و الملائمة للوصول للتوظيف الكامل و كذلك لتجنب ما يسمى بفجوة الموارد المحلية التي تحدث عن تجاوز الاستثمار للمخرجات و تؤدي إلى ضغوط تضخمية كما سبق و أشرنا ...

و يطرح الاقتصاديون ما يسمى بالدورات الاقتصادية السيئة التي تقف حجرة عثرة امام زيادة المدخرات في الدول الفقيرة حيث عادة يكون مستوى الدخل الحقيقي منخفض و هو بالقطع سبب في هبوط مستوى الطلب الذي يؤدي بدوره لقللة الاستثمار و من ثم عجز في راس المال المتاح لبدء دورة انتاجية ، و يرى الاقتصاديون ان من الاهمية تعزيز تعبئة المدخرات المحلية و التي تعتبر شرطا من بين الشروط الاولية لتحقيق معدل مناسب من الاستثمارات و من ثم التنمية الاقتصادية ، و يمكن تحديد هذه الوسائل فيما يلي :

- ضرورة زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال عدالة توزيع الدخل لأنه المحدد الاساسي للطاقة الادخارية و هذا لن يأتي الا من خلال الحد من ظاهرتي الفقر و البطالة .
- تكوير و تحرير قطاع التأمين باعتباره من اهم اليات تعبئة المدخرات الاجتماعية .
- العمل على تخفيض تكلفة فتح حسابات ادخارية بل يتعين ان تكون بالمجان كي تجذب صغار المدخرين بالإضافة إلى أن تطوير اداء الصناديق الادخارية سيؤدي إلى توجيه احتياطياتها إلى الاستثمار في سوق راس المال ، و هو الامر الذي ينعش من الاستثمارات و من ثم التشغيل و بدء دورات اقتصادية جديدة .
- العمل باستمرار على فتح مجالات جديدة للاستثمار و توظيفها توظيفا جيدا و هذا الامر سيجعل الافراد اكثر ميلا للادخار فضلا عن أن المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر في الصندوق اقل منها في حالة استثماره مباشرة .

المطلب الثالث : المصادر الخارجية لتمويل التنمية :

تتعدد صور و اشكال المساعدات الانمائية و التمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي :

اولا : التدفقات و التحويلات من المؤسسات و المنظمات الدولية :

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و مؤسسة التمويل الدولي .

1- البنك الدولي للإنشاء و التعمير: و أنشئ هذا البنك لعدة اغراض اهمها⁶⁸:

- تقديم القروض للدول الاعضاء او المؤسسات الاقتصادية الخاصة او عدم توفير القروض اللازمة من مصادر اخرى بشروط مقبولة .

- تشجيع الاستثمارات لخاصة الاجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة او بالمشاركة بنصيب في القروض الاجنبية المقدمة للدول الاعضاء .

- توفير المعونات الفنية لإعداد و تنفيذ الخطط الاستثمارية و الانمائية و المساهمة في اعداد و تدريب الكوادر الفنية و الادارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

- يقدم هذا البنك قروض طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية .

- المؤسسات المساعدة للبنك الدولي⁶⁹: هنالك ثلاث مؤسسات مساعدة له .

- مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: و ينحصر نشاطها في الاسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الاعضاء .

- مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 و تعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة اي قروض فوائدها منخفضة و اجالها طويلة تقدم للدول النامية : شديدة الفقر و يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا او اقل .

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في الدول النامية الاعضاء ، و تأسست عام 1988 .

⁶⁸ يونس احمد البطريق السياسات الدولية في المالية العامة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية الطبعة الثانية ، ص 50.

⁶⁹ عادل احمد حشيشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 ص 173، 172.

2- صندوق النقد الدولي : ويعمل مع البلدان الاعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وازالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية و منع حدوث ازمات مالية⁷⁰.

ثانيا : المنح والاعانات : تلعب المنح والهبات الدولية الرسمية دورا هاما في برامج التنمية باعتبارها احدى مصادر التمويل اللازمة لتلك البرامج ولاسيما بالنسبة للدول الاقل قدره على اجتذاب الاستثمار الخاص المباشر ولاشك ان المنح والهبات تساعد على تعبئة الموارد المحلية حال استخدامها وفقا لقواعد محددة وبشفافية مطلقة تحول واستخدام هذه المنح في غير الاغراض الواردة لها كأن تستخدم في سداد الاجور والايجارات ونفقات الدعاية غير المطلوبة او سرقتها كما هو الحال في العديد من بلدان العالم الثالث .

و في هذا الصدد فان استخدام المنح والهبات في برامج التنمية سيؤدي لتحسين راس المال البشري والطاقات الانتاجية والتصديرية ويشكل بدورها ادوات هامة في اطار دعم البرامج التعليمية والصحية وتحسين البنية التحتية ومرافق المياه والطاقة والصرف ، وهي شروط هامة لرفع كفاءة الاقتصاد بوجه عام .

ولكن يرى البعض ان للمنح والهبات تكلفة باهضة قد ترتبط بالسيادة الوطنية حيث انها عادة ما تكون بشروط من قبل الدولة المانحة التي غالبا ما تفرض رؤيتها السياسية والاقتصادية كشرط للمنح او مبررا للمنح و . هذا يربط البعض بين المنح والهبات والعون الانمائي ، وو الواقع ان هنالك فرقا بينهما فالمنح والهبات عادة تدفقات مالية او عينية لا ترد في حين أن العون الانمائي قد يأخذ صورة قروض طويلة الاجل بسعر فائدة رمزي . والعون الإنمائي الرسمي قد يكون في صورة عون مالي او معونات فنية ويلعب دورا مكملا للموارد الاخرى الموجهة لتمويل التنمية خاصة في الدول ذات الطاقة الاقل قدرة على واستقطاب الاستثمار المباشر الخاص وعادة تكون اثار العون الانمائي الرسمي ذات اثار ايجابية اذا نجحت الدولة المتلقية في استخدامه من خلال تحسين سياسات واستراتيجيات التنمية على المستوى الوطني مستهدفة تخفيف الفقر وتوفير العيش الكريم لأفراد المجتمع من خلال الحد من البطالة ورفع مستويات الدخل وهذا كله مرهون بزيادة الاستثمارات كمدخل رئيسي لأحداث التنمية .

إن فعالية العون الانمائي الرسمي لتحقيق اغراض التنمية في الدول الفقيرة رهن بان تقلل الدول المانحة من تكاليف منح العون وجعلها مرنة مع الاخذ في الاعتبار احتياجات التنمية واهدافها في الدول

⁷⁰عادل احمد حشيشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص 174.

المستفيدة او متلقية العون واستخدام طرق توزيع المساعدات الاكثر مناسبة والاكثر ملائمة لاحتياجات الدولة المتلقية .

القروض : قد تكون عامة او خاصة : فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات اجنبية او هيئات تابعة لها او اشخاص طبيعيي ناو معنويين سواء كانت هيئات التمويل دولية كالبنك العملي او صندوق النقد او الهيئات الدولية التابعة لها ، او هيئات التمويل الاقليمي ، اما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها اشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل او من صناديق التمويل الاقليمي ⁷¹.

الاستثمار الاجنبي :يتمثل في استثمار الموارد الاجنبية في رؤوس اموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها : وهو نوعان ⁷²:

الاستثمارات الاجنبية تنقسم الاستثمارات عامة وتكون من الحكومات واستثمارات خاصة وتكون من اقطاعات والشركات والمؤسسات الخاصة في البلدان اي من القطاع الخاص في الدول المصدرة لراس المال إلى القطاع الخاص في الدول المستوردة لراس المال .

ويعني الاستثمار اقتناء اصل معين بهدف تحقيق عائد منه في مرحلة لاحقة والاستثمار على المستوى القومي يتمثل في كافة اوجه الانفاق التي تستهدف زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع او تحسين مستويات معيشة المواطنين .

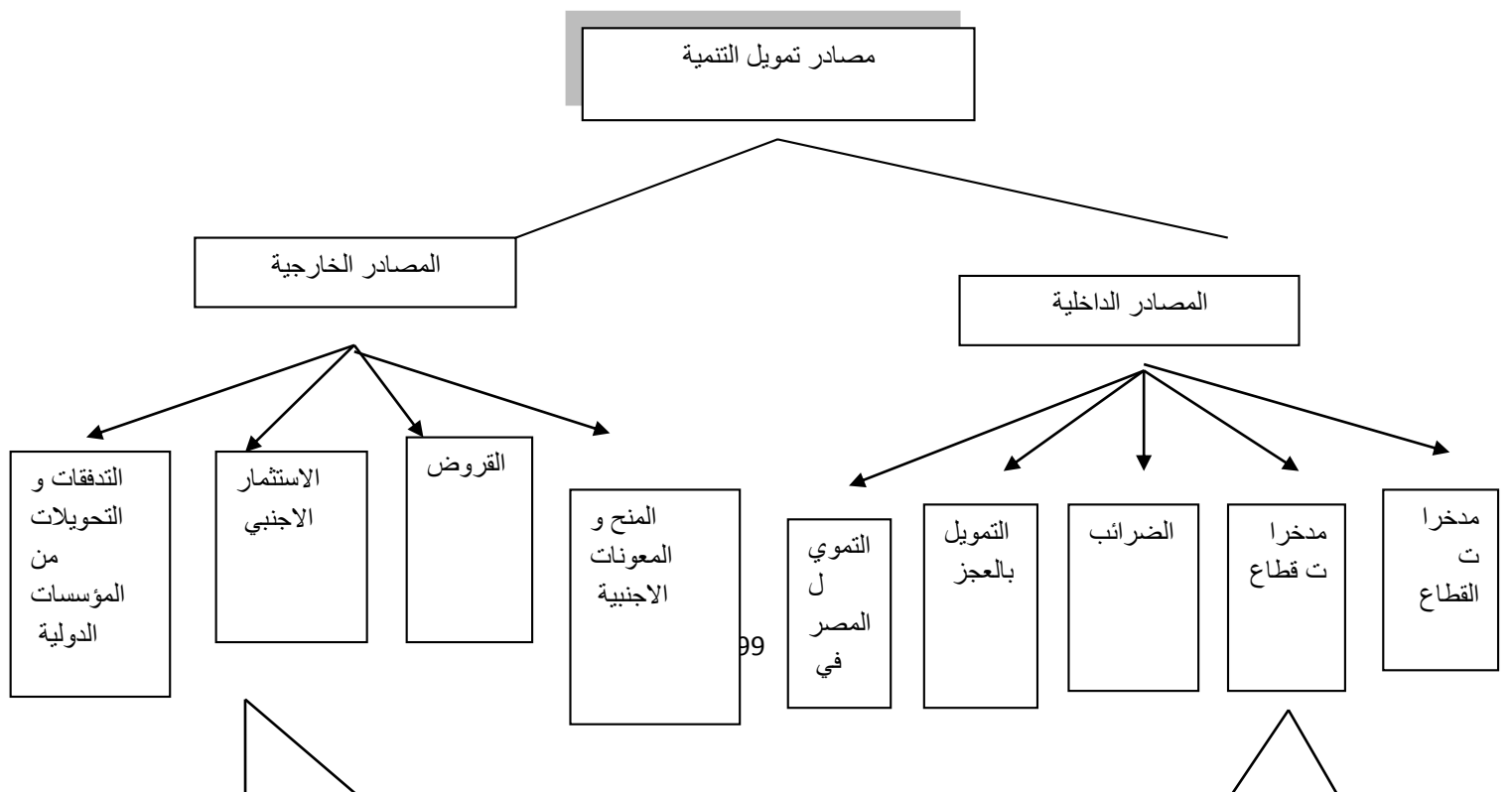
يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر من أهم دعائم التنمية الاقتصادية في الدول النامية إذ يساهم في زيادة فرص العمل وتدريب العمالة وإكسابها مهارات وكفاءات لاستيعاب تقنيات وفنون الإنتاج، نقل التكنولوجيا وتحسين ميزان المدفوعات بزيادة الصادرات، وهذا لا يتحقق إلا إذا استطاعت الدولة التوجيه الأنسب له ومدى قدرتها على تقييم جدواه ومنافعه الاقتصادية إضافة إلى رسم السياسة الملائمة وتهيئة المناخ المناسب له، لكن إذا لم تقم الدولة بتوجيهه وفق مقتضيات التنمية الاقتصادية فستكون لهذا الاستثمار آثارا سلبية تتمثل في: زيادة معدلات التضخم، تحويل الأموال، زيادة الاستهلاك وانتشار التلوث البيئي... الخ.

⁷¹ السبتي وسيلة ، مرجع سابق ص 13.

⁷² عرفان تقي الحسيني ، مرجع سابق ص 54،52.

وبما أن الجزائر دولة نامية تسعى لتحقيق تنميتها الاقتصادية فقد اتبعت سياسة أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وتبنت نظاما قانونيا ومؤسسيا يمثل حجر الأساس في تنمية مستدامة للاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم أن هذا الاستثمار لم يحقق النتائج المرجوة منه وبقي محصورا في قطاع المحروقات إلا أن الجزائر مازالت تطمح في أن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي، لذلك فقد فتحت أمامه جميع القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع السياحي الذي تأمل في أن يكون بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا.

الشكل : مخطط تلخيصي لمصادر تمويل التنمية .



المصدر: بعلة الطاهر ، دراسة تحليلية لأثر الجباية العادية و البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة البليدة -2- ، السنة الدراسية : 2014-2015

المطلب الرابع: الإيرادات البترولية و تمويل التنمية في الجزائر:

إن تحقيق التنمية لا يمكن أن يتجسد إلا بتوفر موارد مالية تتصف بالاستمرارية ، و ما يلاحظ في الجزائر أن نسبة كبيرة من هذه الموارد تعتمد على الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية ، حيث أن نسبة مساهمة بقية الموارد كالادخار المحلي والاستثمار تعد قليلة و غير كافية للوفاء بمتطلبات التنمية ، و عليه يمكن القول أن تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد بشكل كبير على مورد وحيد و المتمثل في الإيرادات النفطية ، مما ينعكس على مسار التنمية و يجعلها عرضة لأي تقلبات تحصل على مستوى هذا المورد ، لذلك سنحاول تبين اثر تقلبات أسعار البترول على تمويل التنمية في الجزائر .

حيث تحتل المحروقات بصفة عامة و النفط بصفة خاصة مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و حتى يومنا هذا ، فقد تم الاعتماد عليه في مسيرة التنمية ، و يعتبر الممول الرئيسي للاقتصاد الوطني .

أما فيما يخص أسعار البترول والتي تتحكم فيها عوامل خارجية لا يمكن السيطرة عليها ، فبتتبع حركة الأسعار عبر الزمن فنلاحظ أنها تتغير تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و السياسية و الأزمات و القرارات العالمية ، فبحلول الأزمة العالمية التي شهدتها سنة 1986 انهارت أسعار البترول إلى حوالي 14,43 دولار للبرميل ، في حين وصل سعر البرميل سنة 1998 12,72 دولار للبرميل بسبب الأزمة الآسيوية ، كما أن أحداث 11 سبتمبر 2001 و الحرب على العراق 2003 ، توقف الإنتاج الروسي ، تراجع قيمة الدولار، انخفاض مزون الولايات المتحدة الأمريكية ، انخفاض إنتاج بعض الدول نتيجة عدم الاستقرار السياسي كان لها أثرا واضح على ارتفاع أسعار البترول ، لكن في الآونة الأخيرة شهدت أسعار البترول تراجع كبير بسبب عودة إيران إلى الإنتاج ، محافظة منظمة الاوبك على حصتها الانتاجية ، و تراجع اقتصاد اكبر الدول .

الجدول : تطور أسعار البترول 1980-2019: الوحدة : دولار أمريكي .

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
السعر	36.83	35.93	32.97	29.55	28.78	27.56	14.43	18.43	14.92	18.22
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
السعر	23,72	20	19.32	16.97	15.81	17,01	20,66	19,09	12,71	17,97
السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
السعر	28,49	24,44	25,02	28,83	38,26	54,52	65,14	72,38	97,25	61,67
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019

السعر 79,49 111.25 111.66 108.56 99.03 52.35 43.73 54.19 71.31 42.12

المصدر: من إعداد الباحثة .

شهدت الفترة الأخيرة العديد من الأنشطة الاقتصادية المحفزة لعملية التنمية ، حيث ومع بداية سنة 2000 التي صاحبها ارتفاع في أسعار البترول أقيمت العديد من البرامج كان اولها كما ذكرنا سابقا برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له حوالي 520 مليار دج ، ثم البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي حيث خصص له حوالي 8705 مليار دج ، برنامج توظيف النمو الاقتصادي والذي خصص له 21214 مليار دج ، و اخيرا البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019 الذي خصص له نحو 262 مليار دولار ، و عليه ومنذ الاستقلال وإلى يومنا هذا ورغم الجهود المبذولة للخروج من التبعية النفطية و البحث مصادر اخرى للنهوض بعملية التنمية ، مازالت كل هذه البرامج و ما سبقها من مخططات تنموية تعتمد وبشكل كبير على الإيرادات النفطية في عملية تمويلها .

تعتبر الجباية البترولية المصدر الاساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة ، حيث تمثل حوالي 67 بالمئة من مجموع الإيرادات العامة ، بينما الإيرادات الاخرى ورغم الارتفاع الذي شهدت هالا ان مساهمتها في اجمالي الإيرادات تبقى ضئيلة ، كما انها تساهم بشكل كبير في تغطية النفقات العامة حيث تمثل حوالي 68 بالمئة من مجموع النفقات العامة ، و عليه اي تغيير يطرأ على أسعار البترول سينعكس مباشرة على حجم الجباية البترولية التي سيكون لها اثر كبير و مباشر على تركيبة الميزانية العامة للدولة .

إن تبني سياسة محكمة من طرف الجزائر لتنويع مصادر الدخل بتوسيع القاعدة الاقتصادية و اقامة ركائز اقتصاد حقيقي يساهم في ايجاد مصادر اخرى للدخل بجوار البترول أصبح ضرورة حتمية لا بد منها ، حتى تتمكن من مواجهة التقلبات المستمرة في اسعار البترول و ما ينتج عنها من تعطل لمسيرة التنمية ، حيث تبين أن غير تغيير في أسعار البترول ينعكس مباشرة و بصفة طردية على كل من التنمية الاقتصادية، حصيلة الإيرادات و الموازنة العامة للدولة و بالتالي على برامج التنمية المراد تحقيقها ، و عليه حتى يتم تفادي ذلك لابد من العمل و بجد على إيجاد مصادر تمويلية بديلة عن طريق اتخاذ إجراءات كتفعيل سوق الأوراق المالية و السوق البنكي لتعبئة المدخرات المحلية التي لها أهمية كبيرة كمصدر تمويلي و تنشيط الاستثمار في شتى المجالات ، و إيجاد الحلول الكفيلة بمنع التهرب الضريبي حيث أن الجباية غير بترولية يمكن أن تساهم كمصدر تمويلي معتبر في عملية التنمية، الاهتمام ببقية

القطاعات، و على رأسها القطاع الفلاحي و السياحي و تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في عملية التنمية ...

خاتمة الفصل الثاني :

كان تطور مفهوم التنمية الاقتصادية في الجزائر مسيرا للتحويلات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث كانت الانطلاقة بعد الاستقلال من خلال صياغة التوجهات الإنمائية التي كانت تستهدف تطوير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية معا من خلال تأمين المصالح الأجنبية في البلد لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية، وقد كان التركيز على محور رئيسي الذي تمثل في الصناعات الكبرى المرتبطة بالمحروقات التي اعتبرت القطاع الاستراتيجي الذي يدفع بالقطاعات الأخرى إلى النهوض، وهو ما كانت تستهدفه معظم البرامج التنموية خلال فترة التخطيط الموجه، لكن الانتكاسة التي مست أسعار المحروقات غيرت وأثرت على الخطط المسطرة ودفعت بالجزائر مع نهاية الثمانينات لتغيير استراتيجياتها التنموية في الجانب

الاقتصادي بتوجيهها إلى اقتصاد السوق، وبدأت مرحلة جديدة من خلال صدور مجموعة من القوانين التي كانت تهدف إلى الانتقال التدريجي للنمط الجديد من الاقتصاد من خلال تبني مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت لها مخلفات في الجانب الاقتصادي من خلال تحسن في بعض المؤشرات الكلية للاقتصاد، واجتماعية كانت ضريبة للتحسن في المؤشرات السابقة من خلال ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الخصخصة وتسريح العمال، بالإضافة إلى انتشار الفقر نتيجة انخفاض القدرة الشرائية، ومع بداية الألفية الثالثة توجهت الجزائر إلى ترقية التنمية الاقتصادية إلى المستدامة في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية مريحة نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

رغم كل هذه التدابير والاقترحات التي برمجت من أجل برنامج التنمية ما بين 2015_2019 إلا أنه تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات من طرف وزارة المالية وكذا إلغاء كافة البرامج وفق قانون المالية 2017.

الفصل الثالث

دراسة ميدانية تطبيقية حول السياسة الضريبية
ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

.2022-2019

المبحث الاول : تقديم وزارة المالية و المديرية العامة للضرائب

تعتبر وزارة المالية الجهاز الرئيسي الذي يتم فيه تحضير الميزانية العامة للدولة ، و كونها وزارة منفقة كباقي الوزارات ، و محصلة للإيرادات في نفس الوقت K و ضمن هذا الجهاز نجد عدة مصالح تعمل تحت سلطة وزير المالية على ضمان السير الحسن لإجراءات تحضير الميزانية العامة للدولة ، و نجد على رأسها المديرية العامة للضرائب . تهدف الوزارة إلى تنظيم وتأمين الشئون المالية والنقدية للدول ومراقبة إيرادات ومصرفيات أجهزة الدولة ، واقتراح السياسات المالية في صورة اتجاهات وأهداف في مجال الإيراد والأنفاق والرقابة على الأعمال المصرفية.

المطلب الاول : تقديم الوزارة المالية :

تلعب وزارة المالية دورا رائدا في مرحلة تحضير و اعداد الميزانية العامة للدولة K حيث يشرف وزير المالية بالتعاون و التنسيق مع مجموعة من المصالح التابعة له على كل الخطوات التي تندرج ضمن هذه المرحلة المهمة في دورة الميزانية .

الفرع الاول : نشأة وزارة المالية :

أنشأت وزارة المالية بعد اتفاقيات افيان من يوم 6 افريل على شكل وزارتين : وزارة المالية لإدارة الضرائب المركزية و التخطيط بعد مرسوم 4 سبتمبر 1963Hدمجت الوزارتين معا ،⁷³ وهنا تجدر الإشارة إلى أن أول تسيير لقطاع المالية في عهد الجزائر المستقلة أوكل إلى مديرية الشؤون المالية التابعة للحكومة الجزائرية المؤقتة التي حلت محل الحكومة العامة الفرنسية في 6 أفريل 1962.

و في جويلية 1990 أنشأت وزارة الاقتصاد و التي جمعت بين وزارة المالية ووزارة التجارة ، وزارة المؤسسات الصناعات المتوسطة و الصغيرة في أفريل 1991 ، الغيت وزارة الاقتصاد و استقلت وزارة المالية بذاتها ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 95- 55 المؤرخ في 15 رمضان 1415 هـ الموافق ل 15 فبراير 1995 تم تنظيم الادارة المركزية .

منذ تأسيسها، اعتبرت وزارة المالية كأكبر المرافق العامة للدولة، نظرا لمختلف المهام المنوطة بها في صميم الاقتصاد و المجتمع الجزائري طبقا للمرسوم 63 - 127 ، فان وزارة المالية ضمت، إضافة إلى أسلاك التفتيش و المراقبة.

الفرع الثاني : مهام الوزارة ووزير المالية .

1 - مهام الوزارة المالية :

تقوم وزارة المالية بمجموعة من المهام و الوظائف و هي :

- إقتراح السياسة المالية للدولة و الأشراف الكامل على الشؤون المالية و الضريبية في حدود القوانين النافذة و السياسة العامة للدولة و الاختصاصات و الصلاحيات الموضحة بهذه اللائحة .

⁷³مرسوم 4 سبتمبر 1963.

- إعداد مشروعات الخطط المالية وأجراء الدراسات اللازمة بالاشتراك مع الجهات المعنية وتقديمها للسلطات المختصة .
- إعداد مشروعات وقواعد تنفيذ الموازنة العامة للدولة وموازنات وحدات القطاع الاقتصادي (العام والمختلط) والميزانيات المستقلة والملحقة ومتابعة تنفيذ تلك الموازنات بعد إقرارها ، والتنسيق بهذا الشأن مع الجهات المعنية بما يحقق تناسق وتكامل الأعمال .
- إعداد الحسابات الختامية لوحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات القطاع الاقتصادي (العام المختلط) والوحدات المستقلة والملحقة وتقديمها إلى الجهات المختصة .
- العمل على تأمين تحصيل جميع إيرادات الدولة المقررة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحسين وسائل الجباية .
- العمل على تطوير النظم المالية والضريبية الجمركية واقتراح التشريعات والإجراءات الكفيلة بتنمية الموارد العامة وتطويرها وبما ينسجم مع السياسات المالية والاقتصادية والاجتماعية للدولة .
- توجيه الإنفاق العام للدولة بما يكفل تحقيق أهدافها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع النظم الكفيلة لتحقيق الرقابة على الأموال العامة بهدف الحيلولة دون استخدامها في غير الأغراض المختصة لها.
- الإشراف على الأجهزة المالية في الدولة طبقا للقوانين النافذة .
- تمثيل الجمهورية في المؤتمرات والمجالس واللجان العربية والإقليمية والدولية التي لها علاقة بالشئون المالية وتنمية وتطوير العلاقات المالية الدولية مع كافة الدول والهيئات العربية والإقليمية والدولية .
- إبداء الرأي والمشاركة في الاتفاقيات التي تبوؤها الدولة مع الغير ويترتب عليها أعباء مالية .
- الإشراف على القروض والمساعدات والمنح والمعونات الأجنبية النقدية منها والعينية ومراقبة تحصيلها وانفاقها في الأوجه المخصصة لها ومسك حساباتها .

- إدارة الدين العام للدولة واحتساب استحقاقاته عليها وإبداء الرأي حول القدرة الافتراضية على ضوء تقييم المركز المالي للدولة .

- القيام بالبحوث والدراسات المالية النقدية والاقتصادية وتطوير الأنظمة المالية وأساليب إعداد وتنفيذ الموازنات .

الفرع الثالث : مهام وزير المالية :

تحت سلطة رئيس الحكومة ، يكلف وزير المالية بتحضير مشروع الميزانية العامة للدولة قبل عرضه امام مجلس الحكومة ، و مجلس الوزراء طبقا للمرسوم التنفيذي .

يقوم وزير المالية في جميع الدول بدور أساسي في إعداد الميزانية العامة للدولة على الصعيدين العملي والقانوني فمن الناحية القانونية يقوم بمجموعة من المهام (يجمع مشاريع ميزانيات النفقات الواردة من جميع الوزارات ويضيف عليها مشروع نفقات وزارته) ، ينفرد بإعداد ميزانية الإيرادات ، بأشكالها ومصادرها المختلفة باعتبار أن بقية الوزراء هم وزراء إنفاق ، يتحمل مسؤولية التوازن بين ، يعد لائحة الأسباب الموجبة لمشروع الموازنة أو بما يعرف بخطط الميزانية) ونتيجة لهذه المهام الصعبة 11 إيرادات الميزانية ونفقاتها التي يتولاها وزير المالية ، جعلت بعض الكتاب يحددون بعض المميزات الشخصية والعلمية التي يجب أن يتحلى بها وزير المالية ليتمكن القيام بمهمته ، وأهم هذه المميزات (التعمق بالشؤون الاقتصادية والمالية والإدارية ، معرفة أوضاع الدولة من هذه النواحي معرفة دقيقة) ، ولما كان من الصعب أن تتوفر هذه الصفات في شخص واحد مهما اتسع اطلاعه ، وقويت حجته ، فإن كثيرا من الدول توزع أعباء هذه الأعمال بين عدد من الأشخاص أصحاب الاختصاص ، ونقصد بالجانب القانوني في الجزائر هي تسليط الضوء على المراسيم التنفيذية التي حددت صلاحيات وزير المالية في مجال الميزانية العامة للدولة في الجزائر منذ الاستقلال على يومنا هذا، مما يجعلنا أما مقارنة قانونية بين المراسيم التي نصت على صلاحيات وزير المالية ، وحسب نص المادة (6) من هذا المرسوم التنفيذي 54/95 المحدد لصلاحيات وزير المالية ، فإن صلاحيات وزير المالية يمكن اختصارها فيما يلي:- يبادر بالاتصال مع السلطات المعنية بميزانيات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات ذات الطابع الإداري والهيئات العمومية المماثلة ويطبق التدابير والأعمال المتعلقة بتحضير الميزانية العامة للدولة وتقديمها والتصويت عليها بالإضافة أنه يقوم بأي عمل من شأنه أن يساهم من خلال تدابير الميزانية في

تحقيق الأهداف المحددة في برنامج الحكومة.

- يبادر بأي نص تشريعي أو تنظيمي يطبق في مجال مراقبة النفقات الملتزم بها وتسيير ميزانيات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والهيئات العمومية المماثلة ويقترحه ، ويبيد رأيه في أي تدبير له أثر مالي في ميزانية الدولة لاسيما العناصر المكونة لآثار الرواتب و أنظمة التعويضات والمعاشات المرتبطة بموظفي الإدارات والمؤسسات العمومية والهيئات المماثلة.

- يبادر بالمناهج الحديثة في تسيير الميزانية العامة للدولة و يطبقها و يقوم نتائجها و يتابع تنفيذ ميزانية الدولة و يسهر على ضمان التوازن بين إيرادات و نفقات الميزانية.

- يبادر بأي دراسة مستقبلية تتعلق بميزانية الدولة.

بينما نجد أن المادة 14 التي تتكلم عن دور الوزير في الميزانية العامة من المرسوم 237/82 الذي يحدد صلاحيات وزير المالية نجد أن المادة أعطت للوزير في مجال الميزانية ترسانة من الاختصاصات الكبيرة والمعقدة حيث يكمن حصرها فيما يلي:

1/ تدابير تنفيذ النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بميزانية الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية باختلاف أنواعها وتطبيقها والمتعلقة بما يأتي : إعداد هذه الميزانيات وعرضها وإقرارها والتصديق عليها ، وتنفيذ التدابير المتعلقة بالإيرادات والنفقات وتوازن الميزانيات وذلك طبقا للإجراءات والأحكام القانونية ، واحترام الإجراءات والأحكام القانونية التي يطبقها في مجال الميزانية الأمرين بالصرف والمحاسبون وأجهزة المراقبة.

2/ تدابير دراسة النصوص التمهيدية المتعلقة بالمواضيع التي تخضع لصلاحياته في مجال الميزانية وإعدادها وعرضها ولا سيما فيما يتعلق بما يأتي: التقييم المسبق للانعكاس المالي على الميزانيات وكل تدبير في طور الإعداد ، وتحليل النتائج المباشرة أو غير المباشرة على الميزانية الناجمة عن النصوص التشريعية التمهيدية أو التنظيمية أو المعاهدات أو الاتفاقيات الدولية ، بالإضافة إلى تطابق مشاريع التدابير المقترحة ، مع التوجيهات والتعليمات المتعلقة بالميزانية ومع أهداف توازن الميزانية خاصة والتوازن المالي والاقتصادي بصفة عامة .

3/ دراسة العمليات التقنية وإعدادها وعرضها وتطبيقها والتي تتعلق بجميع المعطيات والمعلومات الإحصائية واستغلالها المتعلقة بتحضير ميزانيات الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات

العمومية على مختلف أنواعها وتنفيذها ومراقبتها، ودراسة وتحضير المعطيات والتدابير اللازمة لتحديد السياسة الوطنية في مجال الميزانية وتطبيقها ، وأعمال الدراسات وتطبيق سياسة اللامركزية 15 المتعلقة بتسيير الميزانية.

بالرغم من الدور الرائد لوزير المالية ، فان نشاطاته تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية من جهة ومن جهة اخرى فان المظاهر التقنية والاقتصادية تتطلب تدخل ومشاركة هيئات متخصصة كبنك الجزائر ومندوب التخطيط ولتأدية مهامه ، فان وزير المالية مدعم بهيكله ادارية كبيرة تتكون من عدة مديريات :

- المديرية العامة للميزانية
- المديرية العامة للمحاسبة
- المديرية العامة للدراسات والتقدير
- المديرية العامة للمحاسبة
- المديرية العامة للتجزئة
- المديرية العامة للأموال الوطنية
- المديرية العامة للجمارك
- المديرية العامة للضرائب
- المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية
- مديرية الوسائل والعمليات الميزانية
- مديرية الموارد البشرية .

المطلب الثاني : ماهية المديرية العامة للضرائب :

الفرع الاول : لمحة تاريخية عن المديرية العامة للضرائب :

إن إنشاء المديرية العامة للضرائب وهي عبارة عن اعادة هيكلة لإدارة الضرائب سمح بالتخلص من النظام الجبائي الموروث عن الاستعمار الفرنسي الذي تم العمل به لعدة سنوات واجهت خلالها إدارة الضرائب عدة مشاكل ، حيث كانت المصالح الجبائية مكونة من اطارات لا يملكون الخبرة الكافية ، كما أن هيكلها التنظيمي كان بحاجة الى المراجعة ليتماشى و التطور الذي شهدته الجزائر في مختلف المجالات .

و عملية تطوير ادارة الضرائب تمت تدريجيا وتحت ظروف مختلفة اي كلما كانت هناك مشكلة أو عائق يعرقل السير الحسن لعمل المصالح الجبائية حاول القائمون عليها معرفة السبب من أجل ايجاد الحلول الملائمة ، وهذا إما بإدخال تعديلات على الهيكل التنظيمي واما اعادة النظر في السياسة الجبائية .

وفيما يلي اهم القرارات التي أدت إلى تعديل الهيكل التنظيمي لإدارة الضرائب :

- ان التنظيم الحالي لمديرية الضرائب تم وضعه حيز التنفيذ في 23 جوان 1990 من خلال المرسوم رقم 188-90 المحدد لهياكل الادارة المركزية لوزارة المالية ، حيث كانت عملية اعادة هيكلة وظيفية و تقنية من أجل تحقيق اهداف جبائية و اقتصادية .

- ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 91- 43 بتاريخ 19 - 2 - 1991 و المتضمن قانون إصلاح إدارة الضرائب و هذا في اطار الاصلاحات الاجتماعية و الاقتصادية التي عرفتها الجزائر ، بالإضافة إلى قواعد جبائية جديدة تهدف كلها الى عصرنه الادارة من اجل الوصول الى تسيير احسن للإيرادات في ميزانية الدولة و التي لها انعكاس مباشر على الاوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .

- ومن ثم جاء القرار رقم 9 الصادر في 19 جانفي 1997 و الذي تم خلاله تحديد مهام المديرية العامة للضرائب الى مهام مختلف مديريتها المركزية و الفرعية .

- وأخيرا جاء المرسوم التنفيذي رقم 07 - 364 الموافق ل 28 نوفمبر 2007 يتضمن تنظم الادارة المركزية في وزارة المالية .

الفرع الثاني : مهام المديرية العامة للضرائب .

بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 364 -07 مؤرخ في 18 ذي القعدة عام 1428 الموافق 28 نوفمبر سنة 2007، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة المالية، فإن المديرية العامة للضرائب مكلفة بما يأتي :

- السهر على دراسة و اقتراح و إعداد النصوص التشريعية و التنظيمية .
- ضمان التدابير الضرورية لإعداد الوعاء و تصفية و تحصيل الضرائب و الحقوق و الرسوم الجبائية، وكذا تحصيل الرسوم و الرسوم شبه الجبائية و الموارد الأخرى.
- تعريف و تبسيط الإجراءات الجبائية المتعلقة بتسيير الوعاء و بالرقابة و بالتحصيل و بالمنازعات الضريبية .
- إنجاز البرامج الاستراتيجية للعصرنة، و ضمان تنفيذها.
- تطوير و نشر النظام المعلوماتي و إنشاء و اجهات و أدوات الاتصال .
- ضمان التحكم في المشاريع المرجعية في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال.
- الإشراف على تحضير الاتفاقيات الجبائية الدولية و الاتفاقيات الدولية التي تشتمل على أحكام جبائية و التفاوض بشأنها .
- تنفيذ الإجراءات اللازمة لمكافحة الغش و التهرب الضريبيين .
- السهر على التكفل بالمنازعات الإدارية و القضائية المتعلقة بمختلف أنواع الضرائب و الحقوق و الرسوم .
- وضع أدوات التحليل و مراقبة التسيير لمردودية و نجاعة المصالح الجبائية .
- السهر على تحسين العلاقات بين المصالح الجبائية و المكلفين بالضريبة .

المطلب الثالث : عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب :

هنالك بعض الاصلاحات التي مست ادارة الضرائب كانت على المستوى الهيكل التنظيمي حيث تعتبر هذا الاخير ذو اهمية كبيرة بالنسبة لمؤسسة بهذا الحجم و بصفة عامة فان الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب يتكون من العناصر التالية :

- المدير العام للضرائب و يعتبر المسؤول الاول على ادارة الضرائب .
- المفتشية العامة للمصالح الجبائية يشرف عليها مفتش عام للضرائب .
- المديرات و يشرف على كل مديرية مدير مركزي .
- المديرات الفرعية يشرف على كل مديرية فرعية مدير فرعي .
- المكاتب يشرف على كل مكتب رئيس مكتب .

ومن خلال هذا المطلب سنعرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب حسب ما جاء في المرسوم التنفيذي رقم 364-07 الصادر في 28 نوفمبر 2007 يتضمن تنظيم الادارة المركزية في وزارة المالية بعد التعديلات التي طرأت على مختلف مديريات و متفشيات وزارة المالية .

- أما فيما يخص الهيكل التنظيمي فهو عبارة عن هيكل هرمي يعتمد على التخصص فيتوزع الوظائف ، وهذا على شكل مديريات فرعية و تتكون هذه الاخيرة من مجموعة من المكاتب ، بالإضافة الى المفتشية العامة للمصالح الجبائية و المصالح الخارجية .

الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب



المبحث الثاني : تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر و اثارها الاقتصادية :

يعتبر موضوع الجباية اوسع نطاق من مفهوم الضريبة ، إذ أن الجباية تشمل كافة الضرائب بأنواعها سواء كانت هذه ضرائب مباشرة او غير مباشرة بالإضافة الى مختلف الرسوم ، كما تعتبر الجباية احدى الوسائل و التقنيات التي تستعمل لتحصيل مختلف الضرائب ، لذلك يقال مثلا جباية الضريبة

يرى بعض الاقتصاديون أن الدولة تستطيع استخدام الضريبة في التخفيف من حدة فترتي الرخاء و الركود في الدورة الاقتصادية ، ففي فترة الرخاء تعتمد الى زيادة سعر الضرائب الموجود و فرض ضرائب جديدة للوصول الى غرضين : انقاص الارباح و الدخول و بالتالي تقليل الاستهلاك ، مما يحول دون الاندفاع في الانتاج ، أما الغرض الثاني فيتمثل في تمكين الدولة من تكوين احتياطي تستطيع انفاقه في فترة الركود ، اما في فترة الركود فتتخفف الدولة من سعر الضرائب للتخفيف عن المشروعات في هذا الوقت الصعب حتى تتمكن من خفض اسعار منتجاتها فتزيد حركة التداول .

المطلب الاول : واقع الجباية العادية في الجزائر قبل جائحة كورونا 2014-2018:

يعد معرفة حصيلة مساهمة الجباية العادية مقارنة مع الجباية البترولية واثارها على الاقتصاد الوطني قبل الجائحة اي خلال الفترة 2014- 2018 شيء مهم لمعرفة تداعيات جائحة كورونا على حصيلة الجباية العادية .

الجدول : تطور الجباية العادية قبل الجائحة خلال الفترة 2014- 2018 (مليار دج)

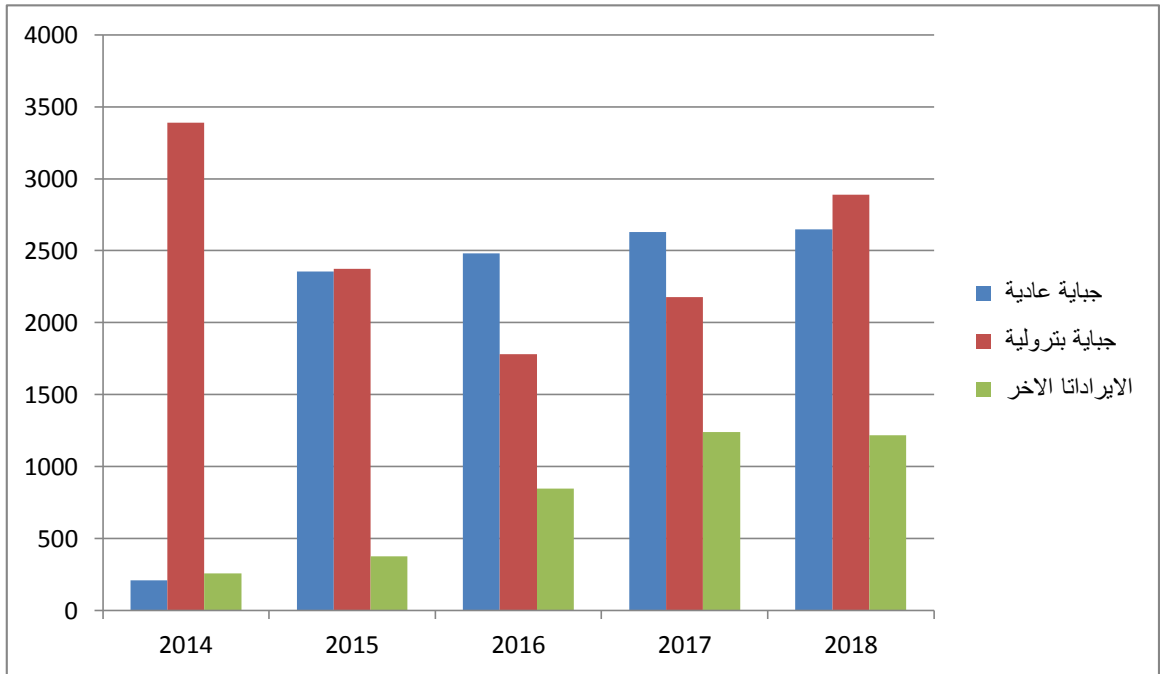
البيان السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
الجباية العادية	2091,5	2354,6	2482,2	2630,0	2648,5
النسبة	36,45	46,14	48,58	43,49	39,23
الجباية البترولية	3388,4	2373,5	1781,1	21770,0	2887,1
النسبة	59,05	46,51	34,85	35,99	42,77
الايادات الاخرى	258,5	374,9	846,8	1240,9	1215,8
النسبة	4,50	7,35	16,57	20,52	18,00
الايادات العامة	5738,4	5103,1	5110,1	6047,9	6751,4
النسبة	%100	100%	100%	100%	100%

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2014- 2018

نلاحظ من الجدول اعلاه ان حصيلة الجباية العادية سجلت تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2014 حيث بلغت 2091,5 مليار دينا لترتفع تدريجيا بمبالغ متقاربة لتصل الى 2648,5 مليار دينار سنة 2018، سبب هذا الارتفاع راجع للجهود التي بذلتها الدولة في تحسين مردودية الجباية العادية خاصة بعد تذبذب في حصيلة الجباية البترولية وهذا من خلال توسيع و تطبيق معدلات جديدة في الضرائب

و الرسوم منح امتيازات و تخفيضات جبائية و كذلك تزايد عدد المكلفين بالضرائب بفعل برامج الاستثمارات العمومية لدعم النمو وهذا ما يوضحه الشكل أعلاه .

تطور الجباية العادية قبل الجائحة خلال الفترة 2014-2018



المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

من خلال الجدول السابق يمكن تلخيص اليرادات العامة للدولة ممثلة في الجباية البترولية و العادية و اليرادات الاخرى في شكل بياني يبين تطور اليرادات قبل جائحة كورونا .

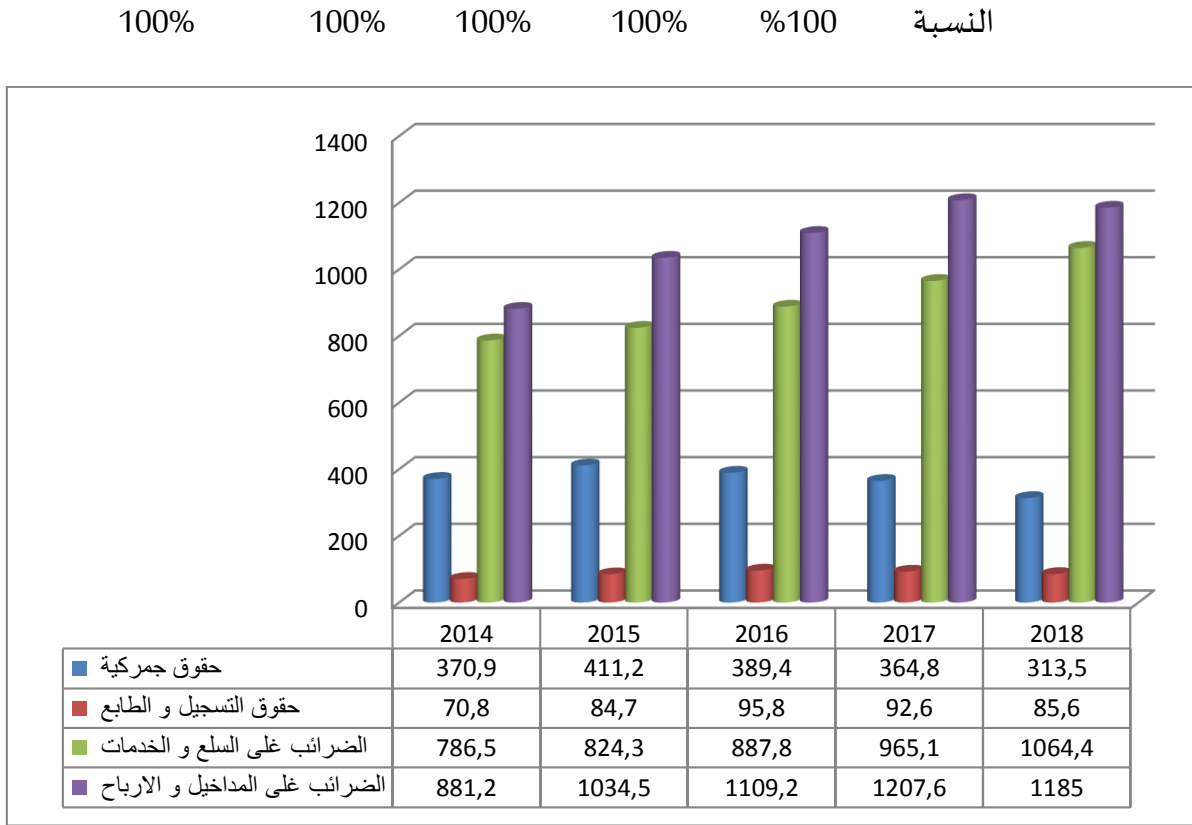
ننتقل الان إلى تحليل واقع مكونات الجباية العادية قبل جائحة كورونا خلال الفترة 2014-2018 و الجدول الموالي يوضح ذلك :

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر من 2014 الى 2018

من الجدول السابق نلاحظ أن الضرائب المباشرة و الممثلة في الضرائب على المداخيل و الأرباح هي الأكثر تحصيلًا بقيمة تتراوح من 881,2 وصولًا إلى 1207,6 مليار دينار لتأتي في المرتبة الأولى ، وبعدها مباشرة الضرائب على السلع و الخدمات بمقدار 768,5 سنة 2014 وصولًا إلى 1064,4 سنة 2018 ، اما الحقوق الجمركية جاءت في المرتبة الثالثة في قيمة التحصيل لكنها سجلت انخفاض ملحوظ بحيث كانت قيمتها سنة 2015 تقدر ب 411,2 مليار دينار اي بنسبة مساهمة 17,46% لتتخفف إلى 313 مليار دينار ، ثم تأتي حقوق التسجيل و الطابع بدرجة اقل لم تتجاوز 4 مليار دينار أي بنسبة أقل خلال الفترة 2014-2018.

الشكل البياني : يوضح أكثر حصيلة مكونات الجباية العادية قبل جائحة كورونا خلال الفترة 2014-2018.

		السنوات			البيان	
2018	2017	2016-	2015	2014		
1185	1207.6	1109.2	1034.5	881.2	القيمة	الضرائب على
44.74	45.92	44.68	43.93	42.13	النسبة	المداخل والأرباح
1064.4	965.1	887.8	824.3	768.5	القيمة	الضرائب على السلع والخدمات
40.18	36.70	35.76	35.00	37.74	النسبة	
85.6	92.6	95.8	84.7	70.8	القيمة	حقوق التسجيل و الطابع
3.23	3.52	3.86	3.60	3.38	النسبة	
313.5	364.8	389.4	411.2	370.9	القيمة	حقوق الجمركية
11.48	13.86	15.68	17:46	17.73	النسبة	
2648.5	2630.1	2482.2	7,2354	2091.4	القيمة	الجباية العادية



المصدر: تم إعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

المطلب الثاني : دراسة حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا 2019-2022 :

سنعمل على التعرف على حصيلة مكونات الجباية العادية اثناء فترة الجائحة اي خلال فترة 2019-

: 2010

إيرادات
نسبة

الجمالية
جباية

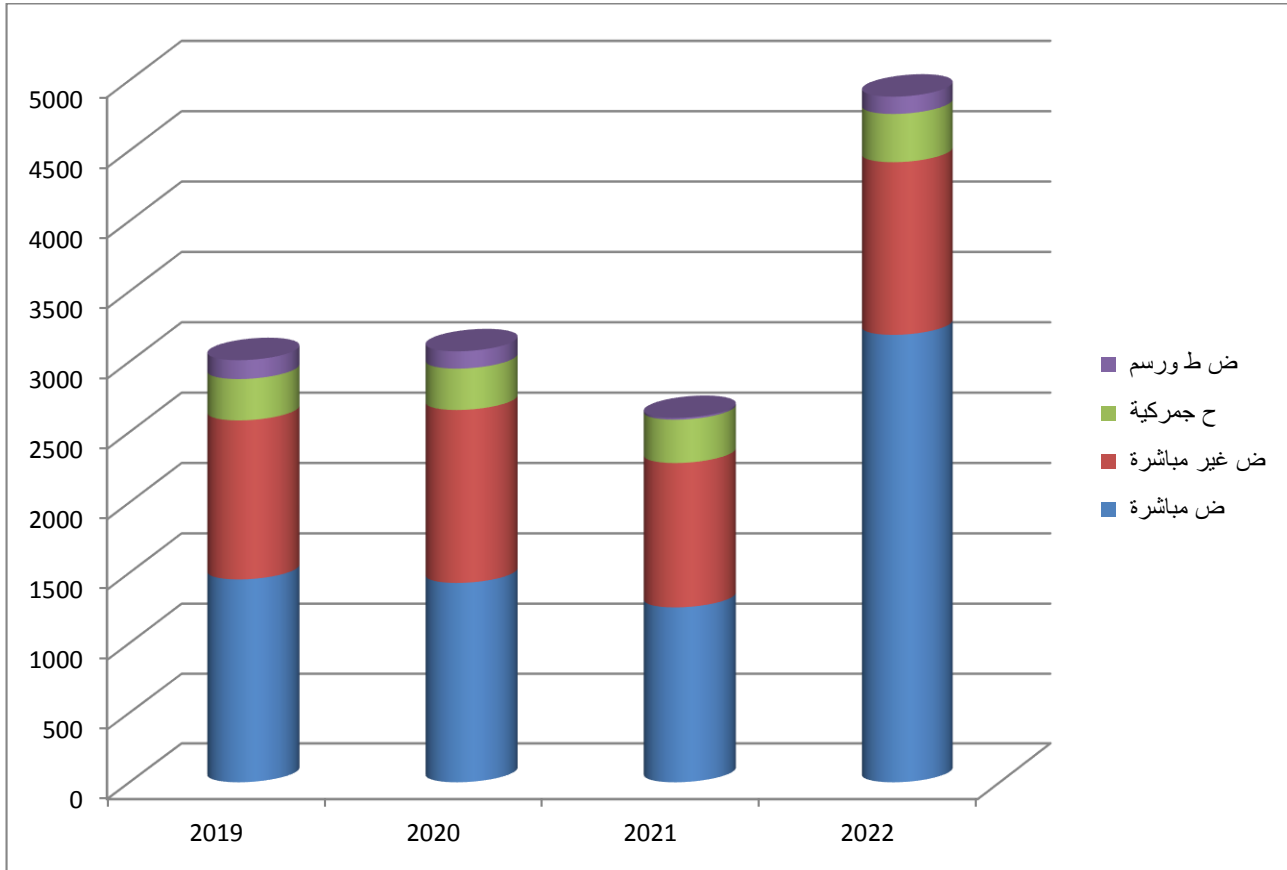
الجمالية العادية

السنوات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير مباشرة	الحقوق الجمركية	حقوق الطابع و التسجيل	اجمالي إيرادات الجباية العادية	عادية في الإيرادات العامة
2019	1.453.91	1130.08	348.88	108.54	3041.41	46.73%
	%47.80	37.16%	11.47%	3.57%	6.507.90	
2020	1.428.44	1229.78	294.70	93.94	3046.85	48.44
	46.89%	40.36%	9.67%	3.08%	6.289.72	
2021	1254.15	1026.95	308.95	61.65	2615.70	49.76
	47.30%	38.73%	11.65%	2.32%	5328.18	
2022	1191.07	1227.48	343.95	95.36	2857.86	50.28
	41.68%	42.95%	12.04%	3.33%	5683.22	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية 2022-2019:

يتضح من الجدول اعلاه من خلال التقديرات في قانون المالية أن للضرائب المباشرة هي الاكثر وصولا إلى 47.80% خلال فترة الجائحة اي بقيمة تتراوح من 1191.07 إلى 1,453,91 مليار فتعتبر من أهم الضرائب مساهمة في الجباية وهذا راجع لنوع وطبيعة هذه الضرائب لأنها تقتطع من المصدر مما ساهم في زيادة حصيلتها الضريبية ، تليها مباشرة الضرائب غير مباشرة من حيث التحصيل أي بنسبة تتراوح من تتراوح من 37.16% سنة 2019 وصولا الى نسبة 42,95 بالمئة اي ما يعادل 1227.48 مليار دينار سنة 2022 ، و يرجع سبب ارتفاع قيمته اولاً الى اتساع رقعة فرضه و ثانياً لطريقة الدفع من خلال الفترة و التي تتداول بين التجار و تستقر عند المستهلك ، أما الحقوق الجمركية سجلت انخفاض ملحوظ بحيث كانت قيمتها سنة 2019 تقدر ب 348.88 مليار دينار اي بنسبة مساهمة 11.47 بالمئة لتتخفف خلال سنتي 2020 و 2021 اما في سنة 2022 قدرت ب 343,95 مليار دج و يرجع سبب انخفاض و تذبذب قيمتها الى تطبيق اعفاءات و امتيازات جمركية ، و كذلك قيود الاغلاق التي فرضتها الجائحة مما أدت إلى

انخفاض الصادرات و الواردات ليأتي في المرحلة الاخيرة حقوق التسجيل و الطابع من المساهمة بنسبة اقل من 4% بحيث حددت قيمة التقديرات لسنة 2022 ب 95,36 مليار دينار، و يمكن إيضاح حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا من خلال الشكل الموالي :



يتضح من خلال الشكل البياني أن الضرائب المباشرة و الضرائب غير مباشرة يعتبر من أهم مكونات الجباية العادية و أكثرهم تحصيلًا، أما الحقوق الجمركية و حقوق الطابع و التسجيل فنسبة مساهمتهم قليلة و ضئيلة مقارنة بباقي الضرائب الأخرى .

دراسة معدل تغطية الجباية العادية لنفقات العامة خلال الفترة الجائحة 2019-2022:

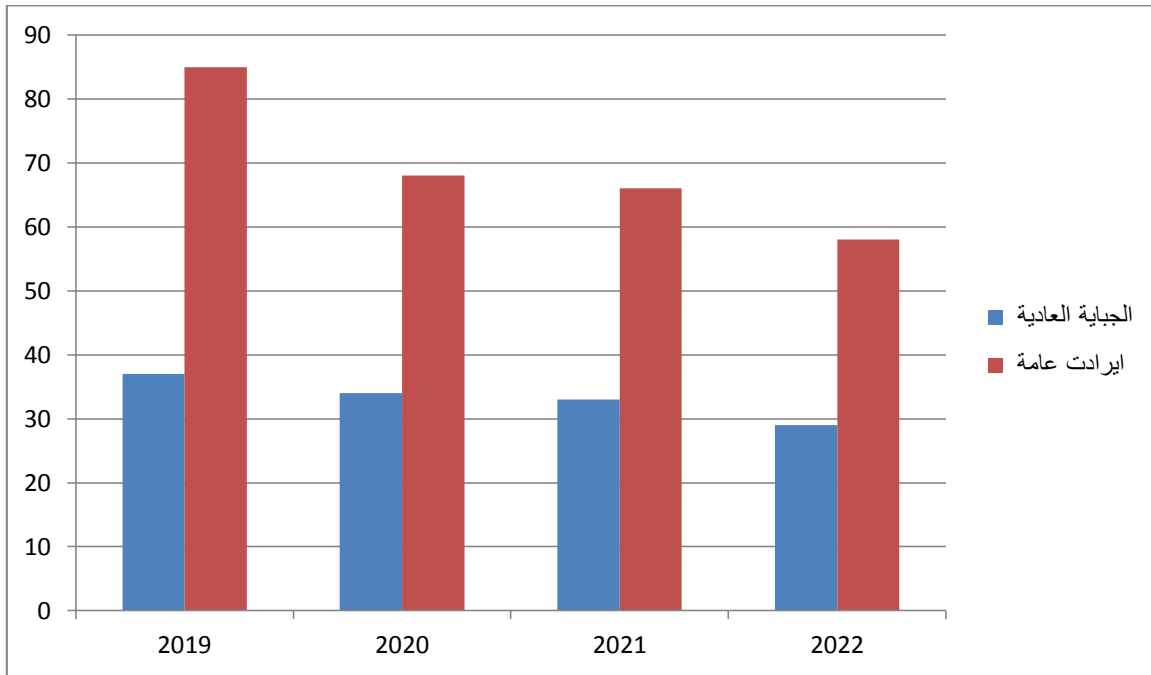
البيان السنوات 2022 2021 2020 2019

5683.22	5328.18	4991.20	6586.50	الايادات العامة
%57.64	%65.67	%67.69	%85.25	
2857.86	2651.70	2531.96	2836.41	الايادات الجباية العامة
%28.98	%32.68	%34.34	%36.71	
9858.43	8113.03	7372.71	7725.47	النفقات العامة

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقديرو والسياسات التابعة لوزارة المالية .

يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة تغطية الايرادات العامة لنفقات العامة في انخفاض ونراجع ملحوظ ففي سنة 2019 كانت 85.25 % ليتواصل هذا الانخفاض إلى 57.64 % سنة 2022 وهذا راجع إلى استمرار ارتفاع النفقات العامة لدولة و انخفاض المداخيل الجباية البترولية و تذبذب في إيرادات الجباية العادية ، مما أدى إلى تسجيل عجز متواصل في الميزانية خلال الفترة 2019- 2022 ، ونلاحظ كذلك انخفاض وتدني معدل تغطية الايرادات الجباية العادية لنفقات العامة أي أقل من 36.71 بالمائة فهو معدل قليل وينذر بالخطر ، معا استمرار عجز الميزانية واستنزاف صندوق ضبط الايرادات في تمويل العجز المتواصل للميزانية .

و الشكل البياني الموالي يوضح أكثر نسبة مساهمة كل من الجباية العادية والايادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة خلال الفترة 2019-2022.



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الجدول السابق .

دراسة تطورات الجباية البترولية خلال فترة الوباء 2019-2022 :

و أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بسبب جائحة فيروس كورونا كوفيد 19 نجد قطاع المحروقات حيث تشكل إيرادات النفط و الغاز 94 بالمائة من اجمالي دخل صادرات الجزائر و 60 بالمائة من ميزانية الدولة، و من المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول و الغاز بنسبة 5 بالمائة خلال 2020 و وصلت مداخيل قطاع المحروقات الى انخفاض قدره 6.20 مليار دولار.

كما واجهت الجزائر صدمة كبيرة على اثر التقلبات في السوق النفطي حيث شهد تقليص في الإيرادات المالية و عجز كبير في الميزانية في ظل عدم استقرار أسعار النفط، كما التزمت الجزائر باتفاقية الأوبك التي تقضي بخفض انتاج النفط عند 30 دولار أمريكي مما أدى الى انخفاض الإيرادات بنسبة 2.21% و سيتراوح العجز المالي ما بين 6% الى 3.8% من الناتج المحلي الإجمالي، أما الطلب على الغاز الجزائري فقد عرف انخفاض قدره 2% دولار، مع العلم أن الجزائر من أكبر المزودين بالغاز الطبيعي للعديد من الدول الأوروبية و الافريقية .

تراجعت عائدات الجباية البترولية بنسبة 31 بالمائة خلال سنة 2020، حسب الأرقام التي قدمها وزير الطاقة والمناجم الجزائري محمد عرقاب .

ان عائدات الجباية بلغت 1856 مليار دينار خلال السنة الماضية أي ما يعادل 8.13 مليار دولار. وكانت قد حققت الشركة في سنة 2019 عائدات بلغت 2696 مليار دولار أي ما يعادل 20.1 مليار دولار. وأرجع وزير الطاقة عرقاب انخفاض الجباية البترولية إلى تراجع أسعار البترول التي تأثرت بسبب انتشار جائحة كورونا وانكماش الاقتصاد العالمي.

لطالما ارتبطت حصيلة الجباية البترولية في الجزائر بتطور أسعار البترول في السوق العالمية، فكل تغير في أسعار البترول إلا وصاحبه تغير موازي في حصيلة الجباية البترولية، وهذا ما توضحه معطيات الفترة الممتدة من الفترة 2019-2022:

السنوات	2019	2020	2021	2022
الجباية البترولية مليار دج	2714.4	2200.0	1919.2	3856
المعدل السنوي لسعر البترول -دولار-	69.52	64.49	42.12	45.01
نسبة تطور الجباية البترولية	-2.22%	-18.95%	-12.76%	-13.80

المصدر: تقارير البنك المركزي .

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا الطبيعة غير المستقرة للجباية البترولية، وذلك لارتباطها بتقلبات أسعار البترول التي شهدت تقلبات وتطورات خلال فترة الدراسة 2019-2022 كما عرفت أسعار النفط تعافي في أسعار البترول بعد الانهيار الغير مسبوق الذي عرفته الأسواق بداية سنة 2020 مع ظهور وتفشي جائحة كورونا حيث نلاحظ من خلال الجدول اعلاه ان الجبابة البترولية قد سجلت انخفاض كبير سنة 2021 اذ حصلت الجزائر 1919.2 مليار دينار مقارنة بالعامين الماضيين .

و نلاحظ أيضا أنه في سنة 2022 قد ارتفعت أسعار البترول خاصة في السداسي الاول و هذا بسبب الازمة الاوكرانية الروسية .

دراسة معدل تغطية الجباية العادية لنفقات التسيير خلال الجائحة 2019-2022:

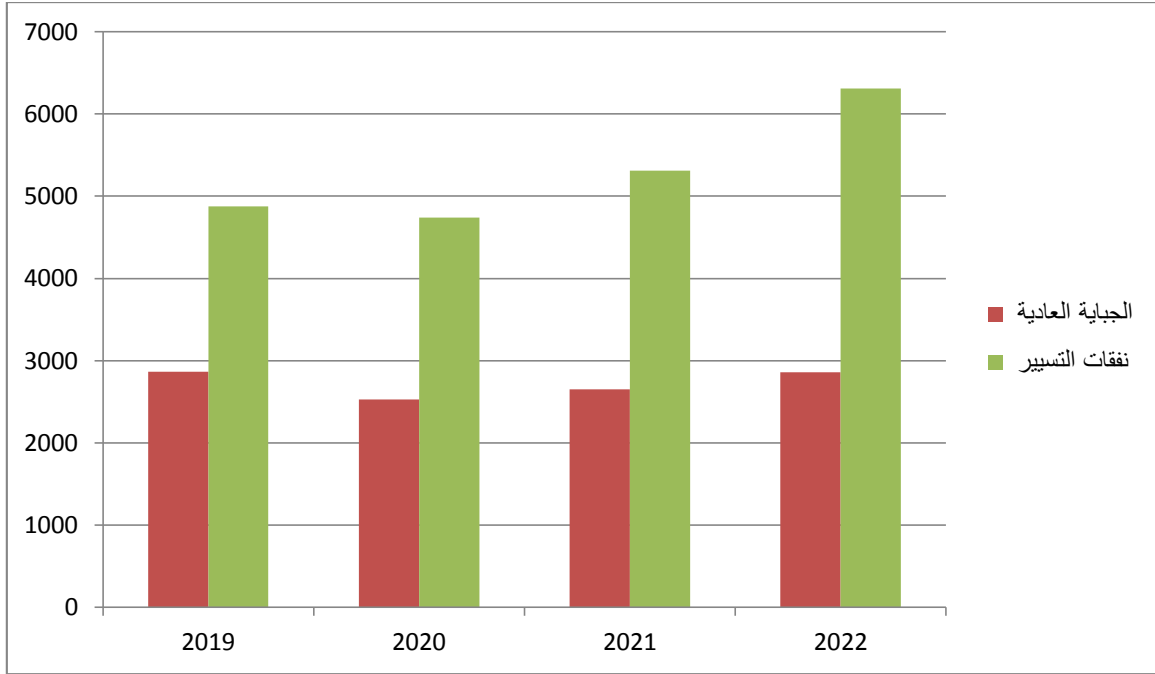
البيان	السنوات	2019	2020	2021	2022
الجباية العادية		2836.41	2531.96	2651.70	2857.86
النفقات التسيير		4879.13	4742.44	5314.50	6311.53
معدل التغطية		58.13%	53.38%	49.89%	45.27%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقديرو والسياسات التابعة لوزارة المالية و قوانين المالية 2019-2022.

يتضح من خلال الجدول السابق ان معدل التغطية ايرادات الجبائية العادية للنفقات التسيير في سنة 2019 وصل الى 58.13% و هي اعلى نسبة محققة خلال سنوات الدراسة ، ليشهد بعد ذلك انخفاض متواصل خلال السنوات التالية ليصل الى 45،27 بالمئة و هي معدلات ضعيفة ، ويرجع سبب ارتفاع نفقات التسيير الى زيادة المنح والاجور التي خصصتها الدولة لمواجهة هذه الجائحة ، و منه نلاحظ ان الجباية العادية لاتغطي حتى نصف نفقات التسيير مما يفسر لنا عجز في الميزانية العامة و بالتالي التذبذبات المتواصلة في الاقتصاد الوطني .

مما يؤدي إلى الاستعانة او اللجوء للجباية البترولية التي تعرف حصيلتها عدم الاستقرار بسبب التقلبات التي تشهدها اسعار النفط في الاسواق العالمية .

و الشكل الموالي يوضح اكثر نسبة مساهمة كل من الجباية العادية و الايرادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة خلال هذه الفترة 2019-2022:



المصدر: تم اعداد الشكل اعتمادا على معطيات الجدول السابق .

دراسة معدل الناتج الداخلي الخام في الجزائر PIB 2019 - 2022:

	PIB en mrds	Variation en volume%
2019	20500.20	1.0
2020	18476.92	-5.1
2021	22079.28	3.4
2022	27103.26	3.0

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المديرية العامة للتقدير والسياسات التابعة لوزارة المالية .

نلاحظ من خلال الجدول الاحصائي اعلاه انه في سنة 2020 حصلت الدولة نسبة منخفضة جدا لمعدل الناتج الداخلي الخام بمعدل قدره 18476.92 مليار دينار اي بنسبة 5.1 بالمئة وهذا مقارنة بسنة 2019 و التي حصلت معدل بمقدار 20500.20 لتسجل سنة 2022 ارتفاع بشكل كبير وملاحظ وقدر هذا بمعدل 27103.26 مليار دينار وهذا بسبب ارتفاع في الناتج المحلي الاجمالي وتحسن النمو الاقتصادي و ارتفاع الايرادات بنسبة 26 بالمئة و ارتفاع اسعار النفط و الغاز في الاسواق العالمية.

المطلب الثالث : أثار السياسة الضريبية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية 2015-2022:

للسياسة الضريبية دور هام تقومبه في معالجة الاختلالات الاقتصادية التي تمثل عائقا أمام التنمية الاقتصادية، ونهدف من خلال المطلب إلى تبيان الكيفية التي يتم بها لمعالجة ظاهرة التضخم والحد من البطالة و تشجيع الاستثمار .

الفرع الأول :أثر السياسة الضريبية على التضخم :

إن للسياسة المالية دور هام في الحد من معدلات التضخم لأنها تملك الوسائل التي تساعدنا على تحقيق ذلك، ومن ضمن هذه الوسائل نجد السياسة الضريبية . أن إتباع سياسة ضريبية رشيدة تراعي التوجه الاقتصادي للدولة تؤدي إلى الحد من الفجوة الموجودة بين الطلب الكلي وحجم الإنتاج من السلع والخدمات، لهذا تعتبر الضريبة من أحسن الوسائل لمكافحة ظاهرة التضخم لأنها تقوم بامتصاص السيولة النقدية الزائدة لدى الجمهور وذلك عن طريق زيادة الأسعار وتقليل المسافة بين حجم النقد وكمية الأموال الحقيقية، وذلك بفرض بعض الضرائب غير المباشرة التي لها دور تنظيمي، خاصة التي تمس الاستهلاك، والتي تعتبر موردا ماليا في كل الدول النامية ومن بينها الجزائر مخلفة في ذلك أسعار مرتفعة للسلع والمنتجات، لأن هذا النوع من الضرائب يندمج ضمن الأسعار التي يتحمل عبئها المستهلك بطريقة غير مباشرة، كما يمكن لبعضها مثل المباشرة الضرائب غير أن يكون لها دور هام في محاربة التضخم مثل الضرائب على رأس المال التي تكون أقل اندماجا في أسعار المنتجات .

أن معدل التضخم في بلادنا كان في تزايد مستمر ثم بدأ ينخفض بعد ذلك وهذا ما بينه الجدول

التالي :

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
معدل التضخم %	4.8	6.4	5.6	4.3	1.95	2.4	3.5	9.4

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

عقب الأزمة النفطية تسارع معدل التضخم مسجلا 8,4% في سنة 2015 ثم 4,6% في سنة 2016، ولا يبدو أن هذا الارتفاع في التضخم راجع إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تدهور معدل الصرف، ارتفاع أسعار أهم المنتجات الأساسية المستوردة،...)، بل هو راجع أساسا إلى النقائص في ضبط الأسواق ولى الوضعيات المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية من خلال الجدول السابق نلاحظ انه خلال الفترة 2017-2019، وبالرغم من نمو الكتلة النقدية ب 8,38 بالمائة و 10,11 بالمائة في سنتي 2017 و 2018 على التوالي، إلا إن معدل التضخم تراجع إلى 4,3 بالمائة في سنة 2018 مقابل 5,6 بالمائة في سنة 2017، ليبلغ 1,95 بالمائة في سنة 2019، ويرجع هذا الانخفاض إلى انخفاض أسعار بعض المنتجات الغذائية خاصة المنتجات الفلاحية.

أما في سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 باستثناء قطاع الخدمات الذي سجل تراجعا، قد شهدت ارتفاعا في أسعار المواد الغذائية +0.2 و المواد المصنعة ب (5.35 + بالمائة) مما اثر على الوتيرة الاجمالية للتضخم التي انتقلت نسبتها من 2 بالمائة سنة 2019 إلى 2.4 بالمائة في سنة 2020.

إضافة إلى مدى تغير أسعار الصرف إذ يعد الدولار والاورو والعملتين الرئيسيتين في معاملات الجزائر مع العالم الخارجي، إضافة إلى أثر التغيرات المناخية التي تعتبر من أهم العوامل المؤثرة على مستوى الإنتاج الفلاحي وبالتالي مستوى أسعار السلع الغذائية في السوق المحلي، ومدى استمرار الآثار الناتجة عن جائحة كوفيد-19، لتسجل سنة 2022 ارتفاعا كبيرا في معدل التضخم و الذي قدرب 9.4 بالمائة وهذا بسبب ارتفاع الأسعار في الجزائر و مرور الدينار بأزمة غير مسبوقه من التراجع الحاد في الشهور الماضية، ارتفاع تكاليف الشحن البحري، أزمات التوريد و تعطل سلاسل الإمداد العالمية، تهافت الطلب على المواد الغذائية بسبب جائحة كورونا، الاحتكار والمضاربة والمنافسة غير النزيهة وبالتالي يمكن

القول أن تفشي ظاهرة التضخم في الدول النامية ومن بينها الجزائر مرده إلى اعتماد معظم هذه الدول في أنظمتها الضريبية على الضرائب غير المباشرة، ففي الجزائر مثلا نجد أن نسبة الضرائب غير المباشرة تتراوح ما بين 60 إلى 70 % من حجم الحصيلة الجبائية، والإصلاحات الأخيرة لهذا النظام والتعديلات المستمرة لتكيفها مع الظروف الاقتصادية الوطنية ساعدت في التخفيف من حدة الأزمات النقدية المالية.

الفرع الثاني : أثر السياسة الضريبي على البطالة والاستثمار : 2015-2022

لقد واجهت أغلبية البلدان أزمات حادة ولا زالت تقاومها حتى وقتنا هذا، ومن بينها مشكلة نقص التوظيف أو ما يطلق عليها إصلاحا بالبطالة والتي انتشرت في أوساط مجتمعنا وهدت الشغل الشاغل له من أجل إيجاد سبيل مكافحتها والحد من توسعها بمختلف الطرق، ومن أدوات السياسة المالية التي يمكن بواسطتها التقليل من حدة البطالة هو التخفيض من معدلات الضريبة في أوقات الكساد . لأن تخفيضها يشجع الإنفاق الإستهلاكي، إذ تكون للأفراد نفود أكثر للاستهلاك والاستثمار، وعلى هذا الأساس تمكن للدولة الجزائرية أن تعتمد على تخفيض الضرائب كتدبير مالي لعلاج ظاهرة البطالة⁷⁴.

و الجدول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2015-2022 :

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة البطالة %	11.2	10.51	11.71	11.88	11.7	14.2	13.4	15.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات واحصائيات صندوق النقد الدولي .

⁷⁴ عطية عبد الواحد , مرجع سبق ذكره , ص 392

بلغت نسبة البطالة في الجزائر 11ر2% في سبتمبر 2015 مقابل 10ر6% في نفس الشهر من العام الماضي بينما تقدر نسبة البطالة في أوساط الشباب بين 16 و 24 سنة حوالي 30% حسب الديوان الوطني للإحصائيات.

إن معدلات البطالة تأثرت بشكل سلبي ما جعلها تتجه نحو الارتفاع ، الامر الذي دفع بالحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الاليات الكفيلة بالمحافظة ما امكن على مناصب العمل ،أملا في تفويض الانتشار المكثف لظاهرة البطالة في سنة 2019 قبل حدوث جائحة فيروس كورونا كوفيد-19 فقد قدرت نسبة البطالة في الجزائر ب 7.11% بانخفاض طفيف قدره 0,3% مقارنة بسنة 2018 التي سجلت نسبة 11,88%، ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء أن عدد العاطلين عن العمل سنة 2019 قد قدر ب 1449 مليون عاطل عن العمل مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 1462 مليون عاطل عن العمل و عليه فالأزمة الصحية التي شهدتها الجزائر بسبب تفشي جائحة كورونا عمقت من حدة البطالة حيث سجلت الجزائر ارتفاع كبير في معدلات البطالة وصل إلى 14,2% سنة 2020 مقارنة بسنة 2019 التي سجلت 11,7%.

لقد وجب على الدولة معالجة هذه الظاهرة بأسرع وقت، وذلك باستعمال كل الإجراءات والتدابير اللازمة لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، وكان ذلك بداية بتقديم مجموعة من القوانين التي تظم تنازلات وإجراءات كبيرة في مجال جلب الاستثمار الأجنبي من بينها الإعفاءات والتخفيضات الجبائية مثل قانون " 12-93 " " الاستثمار 01-03 " والمتعلق بترقية الاستثمار وقانون والمتعلق بتطوير . ولقد اعتمدت الدولة على سياسة التشجيع والامتياز ليس إلا من أجل رفع القدرة الإنتاجية إذ تعمل على تطور الأنشطة وخلق نشاطات جديدة وتشجيع نمو القطاعات في إطار سياسة الاستثمار وبالتالي تؤدي إلى تطوير هذه الصناعات وإحداث نوع من التنافس بين القطاعات من أجل هدف واحد ألا وهو التنمية الشاملة في جميع الميادين التي تؤدي بدورها إلى إنعاش اقتصاد حقيقي .

ونظرا لأهمية الاستثمار في خلق هياكل قاعدية يبني عليها الاقتصاد، عمدت الدولة إلى إعطاء تسهيلات وتشجيعات جبائية على أرباح الشركات على مختلفة حيث تم تخفيضه بأكثر من و 30% إلى 15٪ وكان الهدف من هذه التخفيضات هو تشجيع الاستثمار المحلي وجلب رؤوس الأموال الأجنبية، ونظرا لكون مؤسساتنا تتميز بتكاليف إنتاج مرتفعة والتي تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية عكس

السلع الأجنبية مما ينجم عنه عدم صمود المؤسسات المحلية أمام المؤسسات الأجنبية، وهذا ما معناه زوال مؤسساتنا الوطنية، مما يعني طرد آلاف العمال، وعليه يتوجب على الدولة الدخل لحماية الاقتصاد الوطني، وتعتبر الضرائب من بين الطرق المساعدة على ذلك، لأنه يمكن للدولة تقديم إعفاءات خاصة في ظل المرحلة " خاصة أو عمومية " ضريبية لبعض المؤسسات مهما كان نوعها الانتقالية التي تعيشها بلادنا والمتمثلة في تحويل نظام الاقتصاد وخصوصية المؤسسات العمومية، وهذا حتى تتمكن هذه المؤسسات من الاستثمار على نطاق واسع ومنه تمكن آلاف العمال من دخول مجال التشغيل والعمل للحد من ظاهرة البطالة. فمثلا نجد أن الإعفاءات وتخفيض الضرائب على الاستثمارات في المناطق الجنوبية تصل مدة الإعفاءات إلى المدة 10 سنوات وهي مبادرة حسنة لتشجيع وتحفيز الاستثمار في هذه 1996 اطاق كما ان قانون المالية لسنة م أكد مرة أخرى الإعفاءات لثلاث سنوات إبتداء من جانفي من نفس السنة، فعملية الإعفاءات المقدمة للمؤسسات والقطاعات ذات الأولوية من دفع الضرائب يؤدي إلى تحفيزها من أجل التوسع في الاستثمارات أو خلق أنواع جديدة من الاستثمارات وهو ما يؤدي حتما إلى خلق فرص جديدة للعمل للأشخاص العاطلين، وبالتالي تزيد من كمية عرض السلع والخدمات مما يؤدي إلى محاربة البطالة التضخم في أن واحد.

نظرا لزيادة وكثرة أفراد المجتمع فقد أصبحت الدولة بحاجة كبيرة إلى تحصيل أكبر مبلغ ممكن من الضرائب، وهو ما يؤدي إلى زيادة العبء الضريبي على أصحاب المشاريع الكبيرة مما يتسبب عنه استعمال أساليب غير قانونية من طرف أصحاب المشاريع مثل التزوير والغش وكذا التهرب من دفع الضريبة، وبالنظر إلى وضعية الاقتصاد الوطني المزرية وغياب النمو الاقتصادي واستمرار التدهور في جميع القطاعات ما عدى قطاع المحروقات الذي بنمو إيجابيا في الوقت الحالي، فأدت كل هذه العوامل إلى ارتفاع معدل البطالة في هذه الفترة الأخيرة، وانخفضت القدرة الشرائية مما نتج عنه ظهور فئات محرومة وتزايد ظاهرة الفقر في البلاد، يمكن لنا أن نبين هذه الوضعية في الجدول الذي يوضح بالأخص تزايد معدلات البطالة في الجزائر في السنوات الأخيرة . أدت فعلا إلى زيادة عدد المستثمرين بشكل واضح، وذلك بناء على الإصلاحات الجبائية التي قامت بها الدولة نظرا لما كانت عليه الضرائب من تعقيدات قبل عملية الإصلاح وهذا يعني ان القوانين الحالية للضرائب جد يدة،

فيجب على السلطات الحكومية مراجعة القوانين الجبائية وتطويرها بما يتلاءم مع عملية الإنعاش الاقتصادي⁷⁵.

خاتمة الفصل الثالث:

لم تعد الضريبة مجرد أداة مالية فقط بل هي أداة اقتصادية واجتماعية لإحداث تغييرات جذرية في مسار التنمية وتوجيهها، فهي من أهم الموارد المالية للدول النامية، كما أصبحت أداة لدعم الادخار و تشجيع الاستثمار بصفة خاصة و الحد من انتشار البطالة و دعم الاستثمار و تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ضبط حركات التضخم و القضاء على الكساد، كما تلعب دور فعال في إعادة توزيع الدخل ومن ثم تحقيق العدالة الاجتماعية. لذا تسعى كل الدول إلى استخدام الضرائب و الرسوم لتحقيق مختلف الأهداف التي ترمي لتحقيقها .

⁷⁵ - يوعمرية مريم، الإصلاح الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم ص 2009 الاقتصادية، البويرة، . ص 151-152 .



خاتمة و نتائج الدراسات :

من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن الضريبة وسيلة للتأثير على النشاط الاقتصادي ، من خلال الدور الذي تلعبه في تعبئة موارد الدول ، حيث سعى الإصلاح الضريبي الذي بادرت به الحكومة إلى إحداث تغييرات كبيرة في النظام الضريبي السابق الذي كان مليئا بالتغيرات ، وهذا من أجل وضع قواعد ضريبية يكون الهدف الأساسي منها عقلنة وتحديث الضريبة قصد الوصول إلى تحقيق العدالة والوضوح أكثر من جهة ومن جهة أخرى يهدف إلى الانتقال النوعي من النظام في القوانين والمبادئ وطرق التحصيل الضريبي وهذا لدفع عجلة النمو الاقتصادي ومه تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالضريبة من شأنها دعم الادخار وتشجيع الاستثمار ، ومن ثم زيادة الانتاج وبالتالي رفع نسب التشغيل .

كما يمكن أن تستخدم لضبط نسب التضخم و المؤشرات الاقتصادية الكبرى ، ونظرا لقلّة الإيرادات الضريبية في الجزائر بسبب اختلال هيكلها الضريبية و محدودية الأوعية الضريبية و ضعف الجهاز الإداري الضريبي و تعقيد أنظمتها الضريبية فقد شرعت في إصلاح سياستها الضريبية قصد إحداث توازن و استقرار في النظام الضريبي و ذلك بتوسيع وعاء الجباية العادية لتمويل عملية التنمية بالرغم من الأزمة الصحية العالمية .

اختبار فرضيات البحث :

1 - لم يتم إثبات الفرضية الأولى ، فالضريبة لاتعد من بين الموارد الأساسية للدولة .

2 - بالنسبة للفرضية الثانية ثبتها حيث وضعت الجزائر مشاريعها التنموية و مولتها انطلاقا من الإيرادات المتأتية من الصادرات النفطية قد أثار انخفاض الإيرادات البترولية بطريقة سلبية على الموارد المالية مما أفضى إلى تجميد بعض المشاريع و عليه يمكن القول أن تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر يعتمد بشكل كبير على مورد وحيد و المتمثل في الإيرادات النفطية ، مما ينعكس على مسار التنمية و يجعلها عرضة لأي تقلبات تحصل .

3 - بالنسبة للفرضية الثالثة لم يتم اثباتها فلم يواكب الجهاز الضريبي مختلف مساعي الدولة في احداث تنمية اقتصادية وهذا بسبب ضعف الجهاز الاداري للدولة و انخفاض كفاءة ارادته الضريبية بالإضافة إلى عدم قدرة الجهاز الضريبي الالتزام بالتحصيل الضريبي وهذا ما يفسر تزايد ظاهرة الغش و التهرب الضريبي في الجزائر وهذا ما يترتب عنه ضعف في التمويل .

اعتمادا على ما سبق فقد خلصت الدراسة لتحقيق مجموعة من النتائج والاقتراحات نوجزها بالطريقة التالية :

- النتائج:

1- لقد صاحب تطور الدولة تزايد كبير في الاهتمام بالضرائب ليس فقط لما تدره من موارد مالية ، و إنما باعتبارها من أبرز الأدوات التي تؤثر على الحياة الاقتصادية التي تستخدم في بروز الاهداف المسطرة .

2 – بدراسة تطور الإيرادات الضريبية يبدو جليا ارتباطها الشديد بتقلبات أسعار النفط ، اذ تعتبر الضرائب المباشرة و المتمثلة في الضرائب على المداخيل و الأرباح هي الأكثر تحصيليا ، اذ تعتبر من أهم الضرائب مساهمة في الجباية العادية ، تليها مباشرة الضرائب غير مباشرة متمثلة في الرسم على القيمة المضافة .

3 – أدت اجراءات الغلق التي سببتها هذه الجائحة إلى تراجع مداخيل الجبائية و الشيء الملاحظ أيضا و الذي يشكل خطرا هو عدم تغطية الجباية العادية و الجباية البترولية للنفقات العامة للدولة و هذا من خلال العجز الملحوظ طيلة الفترة المدروسة .

4 – لم يزل الهيكل الضريبي مختلا من خلال اعتماده على الجباية البترولية ، وسيطرة الضرائب غير المباشرة عليه.

5 – تصطدم فعالية النظام الضريبي الجزائر يبتثقل التهرب الضريبي والغش الضريبي ، على الرغم من التدابير التشريعية والتنظيمية الهادفة للحد من هاتين الظاهرتين .

- الاقتراحات :

وفي الأخير يمكن أن نورد جملة من الاقتراحات التي يجب إتباعها:

1 – تفعيل رقمته الإدارة الجبائية من خلال الاعتماد على وسائل الدفع الالكتروني للرفع من حصيلة الجباية العادية في ظل القيود التي فرضتها جائحة كورونا .

- 2 - مواصلة إعادة الإصلاح الضريبي من خلال عصرنه الإدارة الضريبية بهدف زيادة مردودية الجباية العادية لتصبح الضرائب آلية فعالة لتمويل الخزينة العمومية .
- 3 - تسهيل آليات التحصيل وإجراءات الرقابة الجبائية من أجل زيادة وتحسين المردود الجنائي .
- 4 - العمل على تنويع الإيرادات الغير جبائية لتخفيف من الاعتماد على الجباية البترولية كمورد مهم لتمويل الخزينة العمومية .
- 5 - عصرنه الإدارة الضريبية الجزائرية و العمل على زيادة كفاءة الكوادر البشرية المؤهلة و الكفاءة بالاعتماد على التكوين العلمي المحكم و المتخصص و ليس الالتحاق بالتوظيف فيها على أساس المسابقات الاختبارية .
- 6 - من الضروري تأكيد مبدأ العدالة الضريبية مما يستدعي تحديد نسب و مقاييس معتدلة للضرائب حتى لا يتولد لدى المكلف شعور بأنه يقع تحت أعباء ضريبية تتجاوز طاقته المالية ولكي لا يندفع من ثم إلى ممارسة أي حالة من حالات التهرب.



قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

1/ الكتب :

- 1- ابراهيم عصمت مطلق ، التربية البيئية في الوطن العربي ، دار الفكر العربي سنة 1995 .
- 2- امري يحيوي ، مساهمة في دراسة المالية العامة ، دار هومة للطباعة و النشر ، عمان الاردن
الطبعة الاولى ، 2011 .
- 3- بيار أنولاي (1980) اليات اقتصاد السوق، طبعة جامعة باريس .
- 4- ج. شولدر (1997) المصطلحات الاقتصادية الفرنسية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية،
هارماتان، باريس .
- 5- حباية عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية
2009 .
- 6- حمد عباس حمزوي، "اقتصاديات الجباية والضرائب".
- 7- حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر الطبعة الثانية ، 2007 .
- 8- حباية عبد الله ، اساسيات في اقتصاد المالية العامة ، مؤسسات شباب الجامعة الاسكندرية ،
2009 .
- 9- د/محمد فوزي ابو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية 2004.
- 10- د/السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، دار النهضة
العربية ، القاهرة 1993.
- 11- سعيد أوكيل 1994 ، استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية،
الجزائر.

- 12- سعيد عبد العزيز عثمان ، حامد عبد المجيد دراز ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية 2002
- 13- السيد عطية عبد الواحد ، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية . دار النهضة العربية 1993 .
- 14- عادل احمد حشيش ، اساسيات المالية العامة ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية 1992 .
- 15- عادل احمد حشيشي ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية ، 2000 .
- 16- عادل عامر ، التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، دنيا الوطن، سنة النشر 2014 .
- 17- عبد الجواد نايف ، اقتصاديات المالية العامة والسياسات المالية ، مطبعة الجامعة ، بغداد .
- 18- عبد المجيد قدي ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 .
- 19- عرفان تقي الحسيني : التمويل الدولي ، عمان ، المدجلأوي ، 1999 .
- 20- عزمي احمد يوسف خطاب ، الضرائب ومحاسبتها ، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع عمان ، الاردن الطبعة الاولى ، 2010 .
- 21- علي جدوع الشرفات : التنمية الاقتصادية في العالم العربي ، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 22- فايز ابراهيم الجيب ، التنمية الاقتصادية بين النظرية وواقع الدول النامية ، الرياض جامعة مالك سعود ، 1985 .

- 23- فليح حسن خلف ، التنمية و التخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن 2006 .
- 24- فليح حسن خلف ، المالية العامة ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، حدارا للكتب العالمي للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الاولى 2008 .
- 25- مالكوم جيلزو وآخرون ، اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، الرياض .
- 26- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية الاقتصادية و اعادة مسارها في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999.
- 27- محمد بلقاسم حسن بهلول ، سياسة تخطيط التنمية و اعادة تنظيم مسارها ، الجزء الثاني ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 1999 .
- 28- محمد صالح تركي القرشي : علم الاقتصاد التنمية ، دار اثراء للنشر و التوزيع ، عمان – الاردن ، الطبعة الأولى ، 2010 .
- 29- محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2001.
- 30- مدحت القريشي : التنمية الاقتصادية نظريات و سياسات و موضوعات ، دار وائل للنشر و التوزيع ، الاردن – عمان ، الطبعة الأولى.
- 31- منذر محمد راضي ، النظم الاقتصادية في القرن العشرين ، دار يافا العلمية للنشر و التوزيع ، المجلد 01 ، الطبعة الأولى ، 2016.
- 32- ناصر مراد ، الاصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992- 2003 ، منشورات بغدادي ، الجزائر.
- 33- هشام محمد ضفوت العمري ، الضريبة و علاقتها بالقانون .
- 34- هيثم محمد الزغبى ، الادارة و التحليل المالي ، الاردن ، دار الفكر 2000.

- 35-يسرى دسيس ، البيئة و التنمية المستدامة قضايا و تحديات و حلول ، الجزء الاول ، البيطاش سنتر و التوزيع ، الاسكندرية، سنة 2006.
- 36-يوسف احمد البطريق ، النظم الضريبية ، الدار الجامعية للطبع و النشر و التوزيع ، 2001.
- 37-يونس احمد البطريق السياسات الدولية في المالية العامة ، الاسكندرية ، الدار الجامعية للطبعة الثانية .

2/ المقالات

- 1- حاكمي بو حفص ، الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر -المغرب-تونس ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السابع.
- 2- عبد الرازق حسين حاجم ، النظام الضريبي في مصر القديمة ، مجلة كلية التربية ، العدد الثاني والعشرون .
- 3- مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و اتجارة ، العدد 118

3/ المذكرات والرسائل الجامعية

- 1- بلال حميد ، السياسة الضريبية في الجزائر ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستار أكاديمي ، جامعة ورقلة، 2015.
- 2- بوعمرية مريم ، الإصلاح الضريبي وتأثيره على الاقتصاد الوطني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، 2009 ، البويرة .
- 3- حميشي بركاهم ، اثر السياسات الاقتصادية في الجزائر 1992-2009، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بالبويرة . 2010- 2011 .

- 4- حنان شلغوم ، أثر الاصلاحات الضريبية في الجزائر و انعكاساته على المؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة الشركة الجزائرية للمياه – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري قسنطينة 2011، 2012 .
- 5- شريف محمد السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تلمسان 2009-2010.
- 6- عمار نويوة 1996 الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة باتنة .
- 7- كريم بودخدخ ، اثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر- ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير ، اشراف : فارس فضيل ، جامعة دالي ابراهيم ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، 2009-2010.
- 8- المبوتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في اطار صندوق الجنوب دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، السنة الجامعية 2004، 2005 .
- 9- محمد حشماويالتجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1993.
- 10- مؤيد ساطي جودت حمدالله ، دور سياسة ضريبة الدخل في تحقيق الاهداف الاقتصادية في فلسطين ، اطروحة ماجستير في جامعة النجاح الوطنية ، فلسطين 2005 .

4/ المواقع الإلكترونية

- 1- ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010 ،مصالح الوزير الأول، الموقع الإلكتروني:
. dz.gov.ministre-premier.www

5/ المحاضرات أو الملتقيات

- 1- طويل اسيا ، تتاح رانية اصلاح النظام الجبائي في الدول النامية ، دراسة تجارب دولية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول اصلاح الجبائي و التنمية الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، جامعة البليدة 02 ، 2014 .
- 2- فتيحة مخناش و ناجية صالحى ، اثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات افاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم ، ابحاث المؤتمر الدولي حول تقييم اثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ، جامعة سطيف 1 كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير 11-12 مارس 2013 .



الفهرس :

كلمة شكر و تقدير

إهداء

ملخص الدراسة

1.....	مقدمة.....
9.....	الفصل الأول : مدخل مفاهيمي حول الضريبة والسياسة الضريبية في الجزائر.....
10.....	المبحث الاول : الإطار النظري للضريبة.....
10.....	المطلب الأول : ماهية الضريبة.....
17.....	المطلب الثاني : الأساس القانوني للضريبة.....
19.....	المطلب الثالث : اهداف الضرائب.....
24.....	المبحث الثاني : السياسة الضريبية في الجزائر قبل الاصلاح الضريبي .
24.....	المطلب الاول : ماهية السياسة الضريبية .
26.....	المطلب الثاني : ادوات السياسة الضريبية :
28.....	المطلب الثالث : السياسة الضريبية في الجزائر بعد الاستقلال :
28.....	الفرع الاول : تطور النظام الاقتصادي في الجزائر .
30.....	الفرع الثاني : تطور النظام الضريبي : 1962- 1990 :
35.....	المبحث الثالث : الإصلاح الضريبي كضرورة لمسايرة التغيرات الاقتصادية.....
36.....	المطلب الاول : ماهية الاصلاح الضريبي :
37.....	المطلب الثاني : السياق الدولي و الوطني للإصلاح الضريبي في الجزائر.....
41.....	المطلب الثالث : مكونات النظام الضريبي بعد الاصلاحات :
46....	المطلب الرابع : المؤشرات المالية في تقييم فعالية الاصلاح الضريبي في الجزائر . 2010-2019....

52.....	خاتمة الفصل الأول.....
54.....	الفصل الثاني : استراتيجيات التنمية في الجزائر
55.....	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية
55.....	المطلب الأول : ماهية التنمية الاقتصادية.....
59.....	المطلب الثاني : سياسات التنمية الاقتصادية
59.....	الفرع الأول : السياسات النقدية و التنمية الاقتصادية :
60.....	الفرع الثاني : السياسة التجارية و التنمية الاقتصادية :
62.....	المطلب الثالث : معوقات التنمية الاقتصادية :
63.....	المطلب الرابع : اهداف التنمية الاقتصادية
67.....	المبحث الثاني : استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر
67.....	المطلب الأول : استراتيجية التنمية الاقتصادية في الجزائر بعد 1980
70.....	الفرع الاول : المخطط الخماسي الاول 1980- 1984 :
72.....	الفرع الثاني : المخطط الخماسي الثاني : 1985- 1989 :
73.....	المطلب الثاني : الاقتصاد الجزائري في المرحلة الانتقالية :
74.....	الفرع الاول : تحول اقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق
76.....	المطلب الثالث : برامج التنمية الاقتصادية كسياسة لانتعاش الاقتصادي :
91.....	المبحث الثالث : المصادر الحديثة لتمويل و قياس التنمية الاقتصادية :
91.....	المطلب الاول : ماهية التمويل.....
92.....	المطلب الثاني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية :
95.....	المطلب الثالث : المصادر الخارجية لتمويل التنمية :
100.....	المطلب الرابع :الإيرادات البترولية و تمويل التنمية في الجزائر :
103.....	خاتمة الفصل الثاني.....

105.....	الاقتصادية في الجزائر
105.....	المبحث الاول : تقديم وزارة المالية و المديرية العامة للضرائب
106.....	المطلب الاول : تقديم الوزارة المالية :
106.....	الفرع الاول : نشأة وزارة المالية :
106.....	الفرع الثاني : مهام الوزارة ووزير المالية .
108.....	الفرع الثالث : مهام وزير المالية :
111.....	المطلب الثاني : ماهية المديرية العامة للضرائب :
111.....	الفرع الاول : لمحة تاريخية عن المديرية العامة للضرائب :
112.....	الفرع الثاني : مهام المديرية العامة للضرائب .
113.....	المطلب الثالث : عرض الهيكل التنظيمي للمديرية العامة للضرائب :
115.....	المبحث الثاني : تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر و اثارها الاقتصادية :
116.....	المطلب الاول : واقع الجباية العادية في الجزائر قبل جائحة كورونا 2014-2018 :
120.....	المطلب الثاني : دراسة حصيلة الجباية العادية في ظل جائحة كورونا 2019-2022 :
128.....	المطلب الثالث : أثار السياسة الضريبية على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية 2015-2022.....
128.....	الفرع الأول :أثر السياسة الضريبية على التضخم :
130.....	الفرع الثاني : أثر السياسة الضريبي على البطالة و الاستثمار : 2015-2022.....
133.....	خاتمة الفصل الثالث.....
134.....	خاتمة و نتائج الدراسات.....
138.....	قائمة المصادر والمراجع.....
145.....	الفهرس.....